



الأفعال في الدراسات العربية بين العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية

إعداد

الطالب : أحمد فتحي خليل أبوسل

بإشراف الأستاذة الدكتورة : آمنة صالح الزعبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص اللغويات

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

2016/4/18م

ب

نوقشت هذه الرسالة المعنونة بـ( الأفعال في الدراسات العربية بين العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية) بتاريخ 2016/4/18م.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

أ.د. آمنة صالح الزعبي ، رئيسًا.

.....

أستاذ في علم اللغة المقارن / الجامعة الهاشمية

أ.د. عبد الكريم مجاهد مرداوي ، عضوًا.

.....

أستاذ في اللغويات / الجامعة الهاشمية

أ.د. إيمان "محمد أمين" الكيلاني ، عضوًا.

.....

أستاذ في اللسانيات الحديثة / الجامعة الهاشمية

د. محمود مبارك عبيدات ، عضوًا خارجيًا.

.....

أستاذ مشارك في اللغة والنحو /جامعة العلوم الإسلامية العالمية

ج

### الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى سيّد الخلق وإمام المرسلين إلى مَنْ بعثه الله - عز وجل -  
رحمة للعالمين سيدي محمد بن عبدالله النبي العربي الأمين.

وإلى نور عينيّ ونبض قلبي وفؤادي والديّ شمسي وقمري

وإلى أشقاء الروح قبل الدم إخواني وأخواتي

وإلى عائلتي الكبرى كبارها وصغارها

وإلى أساتذتي الأفاضل قناديل العلم، ومصابيح الدُّجى

وإلى كل من يُحبّ الخير للناس، ويتّخذ من الرحمة والإنسانية نهج حياة

## الشكر والتقدير

أحمد الله العلي العظيم صاحب الفضل والمنة على نعمه التي لاتعد ولا تحصى، قال تعالى: ( رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ).

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الفضل إلى أستاذتي الفاضلة

الأستاذة الدكتورة آمنة صالح الزعبي، لما منحتني من وقتها الثمين، وعلمها الغزير، وتوجيهاتها السديدة، ودأبها المتواصل على متابعة البحث وتقويمه طوال مدة إشرافها، على الرغم مما ألمَّ بها من عوارض صحية، فجزاها الله عني كل خير وأمدَّ في عمرها وبارك في جهدها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى اللجنة المناقشة، الأساتذة الأجلاء.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

## الرموز الصوتية المستخدمة في البحث

<	العين	>	الهمزة
ġ	الغين	b	الباء
f	الفاء	t	التاء
q	القاف	ṭ	الثاء
k	الكاف	ğ	الجيم المركبة
l	اللام	ħ	الحاء
m	الميم	ħ	الخاء
n	النون	d	الدا
h	الهاء	ḍ	الذال
w	الواو	r	الراء
y	الياء	z	الزاي
a	الفتحة القصيرة	s	السين
ā	الفتحة الطويلة	š	الشين
ɪ	الكسرة القصيرة	ṣ̌	الصاد
ī	الكسرة الطويلة	ḍ	الضاد
u	الضمة القصيرة	ṭ	الطاء

ū	الضمة الطويلة	ž	الظاء
é	الكسرة المخطوفة	e	الكسرة القصيرة الممالة
o	الضمة القصيرة الممالة	ē	الكسرة الطويلة الممالة
		ō	الضمة الطويلة الممالة

ز

## الفهارس الفنية

### فهرس الآيات

الصفحة	الآية	السورة
14	الآية 3	سورة الإخلاص
18	الآية 1	سورة فاطر
19	الآية 103	سورة هود
19	الآية 2	سورة النساء
19	الآية 96	سورة النساء
35	الآية 18	سورة الفرقان
37	الآية 51	سورة الروم
43	الآية 5	سورة الزخرف
43	الآية 11	سورة الكهف
45	الآية 29	سورة النساء
46	الآية 14	سورة الصف
49	الآية 17	سورة الروم
55	الآية 60	سورة الكهف
65	الآية 44	سورة ص
65	الآية 30	سورة النحل
67	الآية 12	سورة آل عمران
67	الآية 29	سورة إبراهيم
67	الآية 30	سورة النحل
67	الآية 102	سورة البقرة
70	الآية 8	سورة الإسراء
74	الآية 216	سورة البقرة
74	الآية 5	سورة التحريم

## ح

78	الآية 246	سورة البقرة
80	الآية 113	سورة آل عمران
88	الآية 46	سورة هود
89	الآية 15	سورة النور
89	الآية 16	سورة هود
90	الآية 113	سورة البقرة
103	الآية 18	سورة الأحزاب
103	الآية 150	سورة الأنعام
107	الآية 2	سورة فاطر
120	الآية 4	سورة الحشر
120	الآية 115	سورة النساء
148	الآية 4	سورة الفجر
148	الآية 64	سورة الكهف
162	الآية 32	سورة يوسف
179	الآية 40	سورة القيامة



## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	مطلع الحديث
37	فقد أصبح وجهك
38	عَصْرْتِيهَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ
49	ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ
50	كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ
50	بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ
50	إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ

## فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	القافية	المطلع
36	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	عَجَبِ	فاليوم قرّبت تهجونا
37	لم أعر على قائله	العِرابِ	سراة بني أبي بكرٍ
65	لم أعر على قائله	حمائلِ	ونعم ابن أخت
71	هدبة بن الخشرم	قريبُ	عسى الكربُ الذي
76	تميم بن مقبل	الأمثالِ	ظني بهم كعسى
82	نفيل بن حبيب	الغالبِ	أين المفر
85	النابعة الذبياني	بالجامِ	تُهدي كتائب خُصراً
146	عامر بن الطفيل	أبِ	فما سوّدتني عامرٌ
147	الزبان بن العلاء	تَدَعِ	هجوت زيان

ي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار أعضاء لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	الشكر والتقدير.....
هـ	الرموز الصوتية المستخدمة في الرسالة.....
ز	الفهارس الفنية.....
ز	فهرس الآيات.....
ط	فهرس الأحاديث النبوية.....
ط	فهرس الشواهد الشعرية.....
ي	قائمة المحتويات.....
ل	الملخص بالعربية.....
1	المقدمة.....
4	التمهيد.....
24	الفصل الأول : علامات التحديد ضمن أصناف الكلام.....
25	العلامة الجوهرية الناقصة.....
25	علامات النواسخ الفعلية (كان وأخواتها).....
59	انعدام العلامة الجوهرية (نعم وبئس).....
70	عسى.....
80	ليس.....
93	المبحث الثاني : العلامات الشكلية وأثرها في الانتماء إلى أحد صنفَي الكلام... البناء على الفتح.....
93	قبول تاء التانيث الساكنة.....
98	قبول الإسناد إلى ضمائر الرفع.....
103	قبول نون الوقاية.....
106	الفصل الثاني : علامات إعراب الفعل المضارع.....
114	

115	إعراب الفعل المضارع الصحيح السالم.....
118	أثر الضمائر في إعراب المضعّف وبنيته.....
123	إعراب الفعل المضارع المعتل.....
126	أثر الضمائر في إعراب المثال وبنيته.....
139	أثر الضمائر في إعراب الأجوف وبنيته.....
153	أثر الضمائر في إعراب الناقص وبنيته.....
157	ضمير نون النسوة في السالم والمعتل وأثره في البنية.....
161	علامة نوني التوكيد الخفيفة والمشددة وأثرها في البنية.....
175	تحول علامة الإعراب إلى حالة البناء المطلق (سيادة الحالة الإعرابية الواحدة).
178	علامات الإعراب التقديري (التعذر، النقل).....
183	علامات إعراب الأفعال الخمسة.....
188	نتائج الدراسة.....
192	المصادر والمراجع.....
205	الملخص باللغة الإنجليزية.....

ل

ملخص

الأفعال في الدراسات العربية بين العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية

إعداد الطالب

أحمد فتحي خليل أبوسل

المشرف

الأستاذة الدكتورة : آمنة صالح الزعبي

تناول البحث دور العلامات : الجوهرية والشكلية في تحديد ملامح الفعل في الدراسات العربية قديماً وحديثاً، في ضوء المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي؛ للوصول بالفعل إلى أقصى درجة من التحديد من جهة خصائصه التركيبية التي بموجبها نستطيع أن نميزه من بين أنواع الكلم الأخرى من حيث علاقاته مع مكونات التركيب الأخرى، وحاول الاستفادة من نظرة القدام والمحدثين للفعل وأنواعه.

وقسم الباحث هذه الدراسة على فصلين، فالفصل الأول بعنوان (علامات التحديد ضمن أصناف الكلام) ويقع في مبحثين، احتوى الأول منهما : (العلامات الجوهرية : الزمن والحدث)، فحاول الكشف عن تأثير هذا النوع من العلامات في تحديد صنف عدد من الكلمات التي، اشتملت على علامة جوهرية واحدة فقط، وكلمات أخرى خلت من العلامتين الجوهريتين، فكانت موطن خلاف بين النحاة قديماً وحديثاً.

أمّا المبحث الثاني: العلامات الشكلية وأثرها في الانتماء إلى أحد صنفَي الكلام، فسار الباحث فيه بالمنهج نفسه ولكن مع النوع الثاني من العلامات وهي العلامات الشكلية، فقد استقرأها وجمعها، ثم حاول الكشف عن ملامح الفعل العربي، في حين اختصّ الفصل الثاني: (علامات إعراب الفعل المضارع) بالفعل المضارع.

وسعى الباحث لتقصّي تأثير الضمائر في بنية هذا الفعل وإعرابه في حال إسنادها إلى أنواع الفعل المضارع المختلفة من صحيح، ومعتل، وأفعال خمسة مستقيماً ممّا توصل إليه الدرس الصوتي الحديث من قوانين وقواعد، تُسهم في فهم ما يطرأ على الفعل من تغييرات في البنية، ثم ختم البحث بأهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة مثل : اجتماع العلامات الجوهرية والشكلية في كلمة يخرجها من دائرة الخلاف بين النحاة، وأن العلامات الجوهرية والشكلية ليست على درجة واحدة من الأهمية عند تحديد نوع الكلمة. فالعلامات الجوهرية أكثر أهميةً في هذا المجال؛ لكثرة العلامات الشكلية وانحصار العلامات الجوهرية في علامتين فيما يخص الفعل، وبخاصة في الفعل المضارع وحالاته المختلفة، وأنّ يساعد في توضيح هذه الظاهرة، ويقدم تفسيراً مقنعاً للدارس في فهم ما تتعرض له الكلمة العربية من تغييرات.

## المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله، محمد بن عبدالله النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فموضوع هذه الرسالة (الأفعال في الدراسات العربية بين العلامات الجوهرية والشكلية)، ويهدف للكشف عن دور هذه العلامات في تحديد أشكال الأفعال في الدراسات العربية، فمعلوم أن غالبية القدماء قالوا بتقسيم الكلام العربي أقساماً ثلاثة، لكن المحدثين وقفوا مع هذا التقسيم وقفة متأنية وأعادوا فيه النظر؛ فقال إبراهيم أنيس بتقسيم الكلام إلى أربعة أقسام: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة، على أسس ثلاثة: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، وذهب مهدي المخزومي إلى جعل أقسام الكلام أربعة: اسم، وفعل، وأداة، وكناية، وقسم الكناية إلى خمسة أقسام: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، واستند تمام حسّان إلى اعتباري المبنى والمعنى في جعل أقسام الكلام سبعة ووافقه تلميذه فاضل الساقى في ذلك: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخوالف، والظرف، والأداة.

أمّا هذه الدراسة فوقفت عند مسألة واحدة من أقسام الكلم وهي (الفعل)، وحاولت تجلية خصائصه وعلاماته، فجمع الباحث البيانات السابقة والحديثة، في خصائص الفعل وعلاماته، وإضافة ما يمكن استنتاجه واستقراؤه من واقع (الفعل)، ووجدت الدراسة البيانات حول الفعل في العربية متناثرة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، ولم يُميّز فيها بين العلامات الشكلية والجوهرية، فسَلّطت هذه الدراسة الضوء على العلامات الشكلية والجوهرية للفعل مستلهمةً الرشد مما كتبه القدماء، وموظفةً ما

وصل إليه المحدثون في دراساتهم المتنوعة للفعل، إذ ثمة نوعان من العلامات في العربية يُعرَف بها الفعل.

الأول: علامات جوهرية: وهي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي (الزمن والحدث)، والآخر علامات شكلية: وهي الصورة المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للفعل أو على مستوى التركيب الكلامي عمومًا.

وحاولت الدراسة الاستفادة من المناهج العلمية المتنوعة كالوصفي التحليلي والتاريخي بما يتناسب وطبيعة البحث، وانتظمت هذه الرسالة في مقدمة وتمهيد تحدثت فيه عن العلامات الجوهرية والشكلية للفعل في العربية، وفصلين، والفصل الأول مبحثان: تناولت في أولهما العلامة الجوهرية الناقصة وما توافر فيه إحدى العلامتين الجوهريتين (كان وأخواتها)، ثم انعدام العلامة الجوهرية في الكلمات (نعم وبئس، عسى، ليس)، ثم تناولت في المبحث الآخر العلامات الشكلية وأثرها في الانتماء إلى أحد صنفَي الكلام (الاسم، والفعل) وكانت العلامات (البناء على الفتح، وقبول تاء التانيث الساكنة، وقبول الإسناد إلى ضمائر الرفع، وقبول نون الوقاية) محط اهتمام الدراسة؛ لما أظهرت من تأثير في الحكم في مجال هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فمبحث واحد تناول علامات إعراب الفعل المضارع ثم أثر الضمائر في إعراب المضعف وبنيته، ثم إعراب الفعل المضارع المعتل وأثر الضمائر في بنية أنواعه الثلاثة، وكذلك أثر نون النسوة، وأثر علامة نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة في الفعل المضارع بشقيه الصحيح

والمعتل، ثم تحوّل علامة الإعراب إلى حالة البناء المطلق (سيادة الحالة الإعرابية الواحدة)، ثم

علامات الإعراب التقديري (التعذّر والنقل) ثم علامات إعراب الأفعال الخمسة.

وفي الخاتمة أثبت النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأتبع ذلك بنّيت المصادر والمراجع

التي اتكأت عليها الدراسة في مادة البحث وتحليلها.



## التمهيد :

### العلامات الجوهرية : الزمن والحدث

يكاد علماء العربية الأوائل يجمعون على التقسيم الثلاثي للكلام العربي: (الاسم، والفعل، والحرف)، وقد ظهرت أصوات تخالف هذا الإجماع، وتطلب إعادة النظر فيه قديما وحديثا.

أمّا قديما فأحمد بن صابر الأندلسي الذي جعل اسم الفعل قسيما للاسم والفعل والحرف، وأسماء الخالفة<sup>(1)</sup>؛ إذ إنّ وجود كلمات تُصنّف مثلا على أنها أسماء، وهي لا تقبل أولى علامات الاسم (أل التعريف)، كأسماء الاستفهام التي لا تقبل (أل التعريف)، ولا تقبل (التنوين) ومثل أسماء الشرط، وأسماء الإشارة، وغيرها مدعاة لإعادة النظر في هذا التقسيم، فهي لا تصلح أن تندرج تحت أقسام الكلام التي أقرّوها، لكنها تُصنّف متناسبة مع التقسيم الثلاثي، بغض النظر عن جوهر الكلمة، بل وظّف النحاة العلامات السلبية<sup>(2)</sup> للحكم على الكلمة، ولو وظّفت العلامات السلبية في كثير من الكلمات لأضعف هذا التوظيف التقسيم الثلاثي، ومثال هذا كلمة (كيف) فهي لا تقبل (أل التعريف)، ولا تقبل (التنوين)، وهذا يعد علامة سلبية فلم نقبل بالعلامة السلبية حيننا ونرفضها حيننا آخر ؟

(1)الصّبان، حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 36/1؛ والخالفة كما قال تمام حسان : مصطلح أطلقه الفراء

على اسم الفعل قبل أن يستخدمه أحمد بن صابر الأندلسي، انظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص89.

(2)العلامة السلبية هي عدم قبول علامة يقبلها نوع آخر كالفعل لا يقبل التصغير والإضافة.

لا ينحصر الاعتراض على هذا التقسيم في الأسماء فقط، بل يتعدى هذا الاعتراض إلى الأفعال، إذ إنّ ثمة أفعالاً تنقصها إحدى العلامتين الجوهريتين للأفعال (الزمن والحدث) كـ(كان وأخواتها)، وثمة طائفة أخرى من الأفعال تخلو من هاتين العلامتين كـ(نعم وبئس وعسى وليس)، إذ اختلف الأوائل في تصنيف هذه الكلمات فذهبوا في (كان وأخواتها) ثلاثة مذاهب (أفعال، حروف، أفعال غير حقيقية - أفعال العبارة-)<sup>(1)</sup>.

وقال الكوفيون والفراء (207هـ) باسمية (نعم وبئس)، وقال البصريون بفعليتهما وقال الكسائي (189هـ) بقول البصريين<sup>(2)</sup>، ورأى ابن السراج (316هـ) حرفية عسى وليس<sup>(3)</sup> فوافقه ثعلب (291هـ) في عسى<sup>(4)</sup>، ووافقه ابن شقير (317هـ)، والفارسي (377هـ) وجماعة في ليس<sup>(5)</sup>، ويقول عبدالحسين الفتلي: "...جمهور البصريين يذهب إلى أن (ليس) فعل ناقص"<sup>(6)</sup>.

- 
- (1) انظر، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، ص112.
- (2) انظر، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 81/1 ؛ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري 769هـ، شرح على ألفية ابن مالك، 160/3.
- (3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص387.
- (4) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص26.
- (5) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص387؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص26.
- (6) مقدمة المحقق لكتاب الأصول لابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، ص27.

وقال سيبويه (180هـ) بحرفية عسى إذا اتصل بها ضمير نصب<sup>(1)</sup>، ونسب ابن فارس

(395هـ) القول بفعلية هذه الكلمات جميعا لسيبويه<sup>(2)</sup>.

قسّم بعض الأوائل أجزاء الكلام وفق أسس شكلية<sup>(3)</sup> - على حد تعبير تَمَام حَسَّان - ومن ذلك

ما ذكره ابن فارس عن التعريفات المختلفة للفعل، نحو: " الفعل ما امتنع من التثنية والجمع"<sup>(4)</sup>. وفي

موطن آخر: " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت"<sup>(5)</sup>، في حين قسّم بعض العلماء أجزاء

الكلام وفق أسس وظيفية، كقول سيبويه في تعريف الفعل: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث

الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ

وَسَمِعَ وَمِكَّتْ وَحَمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ وَيَذْهَبُ

ويَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخْبِرْتَ"<sup>(6)</sup>، وقول الكسائي: " الفعل ما

دل على زمان"<sup>7</sup>، ولو جمع النحاة بين هذه الأسس في دراسة أقسام الكلام لكان أجدى وأنفع للغة.

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 374/2؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 323/1.

(2) انظر، ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص50.

(3) انظر، تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87.

(4) ابن فارس، الصاحبى، ص50.

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(6) سيبويه، الكتاب، ص12.

(7) ابن فارس، الصاحبى، ص50.

أما المحدثون فكانوا أكثر قناعةً بالخروج على التقسيم الثلاثي، فظهرت عدة محاولات تضع تصورًا بديلاً عن التقسيم الثلاثي - أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر - ، تقسيم إبراهيم أنيس، وتَمَام حَسَّان، ومهدي المخزومي، ومصطفى جمال الدين.

### محاولة إبراهيم أنيس

بدأ إبراهيم أنيس بتعليل فساد التقسيم الثلاثي، ثم تثنى بتقسيم رباعي فصل فيه لكل قسم ارتضاه، محاولاً استيعاب أصناف الكلام العربي، فهو يعلل فساد التقسيم الثلاثي من وجهة نظره؛ بأن تعريف الأسماء على سبيل المثال لا يستوعب جميع الأسماء، بل تجد أن من الأسماء ما يوافق الأفعال في التعريف، يقول إبراهيم أنيس: "ولمّا حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء {أجزاء الكلام الثلاثة} شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف (الاسم) لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم (للأفعال)"<sup>(1)</sup>. واعتمد في تقسيمه ثلاثة أسس (المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام) يرى فيها الطريقة المثلى لتحديد نوع الكلام، وأن عدم اعتمادهن مجتمعات يؤدي إلى الخلل في تصنيف الكلام.

### محاولة تَمَام حَسَّان وفاضل الساقى

قسّم تَمَام حَسَّان أصناف الكلام العربي إلى سبعة أقسام، وتابعه تلميذه فاضل السامرائي في هذا التقسيم وانطلق فيها من أسس ثابتة بالنظر إلى الأسس الشكلية التي أسماها المباني، وجعلها سبعة مكونات: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق، والتضام، والرسم الإملائي، أما الأسس الوظيفية فوصفها بالمعاني، وجعلها خمسة مكونات: التسمية، والحدث،

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ص 281.

والزمن، والتعليق، المعنى الإجمالي<sup>(1)</sup>، يقول تمام حسان: "إنه ينبغي لنا أن نُنَبِّه قبل كل شيء إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً، أن كل قسم من الكلم لا بُدَّ أن يتميز من قسمه من هذه النواحي جميعاً؛ إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني. فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت، أو المعاني فقط وإن تعددت أيضاً؛ إذ لا بُدَّ من أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام"<sup>(2)</sup>. إنَّ تضافر المبنى والمعنى الذي وظَّفه تمام حسان في تقسيمه جعلنا لا نجد المسائل الخلافية في الكلمات التي اختلف فيها قدمائنا، ولا نجد نوعاً من أنواع الكلام يصعب تقسيمه، أو نوعاً يشعر بأنه مقحم في مجموعته إقحاماً كأسماء الاستفهام مثلا التي لا تقبل بعضاً من علامات الاسم، وقد وافق الساقى ما ذهب إليه أستاذه<sup>(3)</sup>.

### محاولة مهدي المخزومي

قسم مهدي المخزومي أقسام الكلام إلى أربعة أقسام: اسم وفعل وأداة (كلمات لا تدل على معنى خارج الجملة) وكنايات (وهي مجموعات يندرج في كل واحدة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة فكنايات الاستفهام مثلا تؤدي معنى الاستفهام)، وقسم الكنايات على خمس مجموعات هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، فاضل الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص 140.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

(3) فاضل الساقى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص 23 وما بعدها.

(4) انظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 46.

## محاولة مصطفى جمال الدين

قسم مصطفى جمال الدين الكلام إلى خمسة أقسام، وهي: (الاسم، الفعل، الحرف، الصفة، المبهم)، واعتمد لهذا التقسيم أسسًا أربعة: الاستقلال بالمفهومية وعدم الاستقلال بها، وتعدد الوضع للمادة والصيغة وعدم تعدده، والنسبة التامة أو الناقصة وعدمها، والوقوع في طرفي الإسناد وعدمه<sup>(1)</sup>، وهذا التقسيم لا نجد له صدى عند النحاة.

ولعل مما جعل عددًا من المحدثين يرفضون التقسيم الثلاثي، أو يطلبون استكمالها أن قدماءنا لم يُجمِعوا على تعريف محدد، لكل قسم من الأقسام التي ارتضوها، ومن ذلك أن سيبيويه اكتفى عند تعريفه للاسم بالمثل<sup>(2)</sup>، فلم يزد على قوله: " فالاسم : رجل، وفرس، وحائط "<sup>(3)</sup>.

هذه المحاولات راعى فيها أصحابها أن تقوم على أسس منهجية واضحة المعالم تتجنب الاعتراضات التي لحقت بالتقسيم الثلاثي، في حين قامت تعاريف القدماء لأقسام الكلام على فكرة حصر الكلام في أنواع ثلاثة، وقد يُرد ذلك؛ لقرب هذه الأقسام من ذهن النحوي، فيشعر ببساطتها ووضوحها، ومع ذلك اختلف السابقون في تعريف الشيء الواحد باختلاف زاوية نظر المعرّف فمنهم من يجعل قبول العلامات الشكلية أساسا في تحديد النوع، وبعضهم يحكم بالنظر إلى توافر العلامات الجوهرية، وهذا الاختلاف في وجهات النظر ساق المشكلة من تقسيم الكلام إلى تعريف هذه الأقسام.

(1) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص73.

(2) انظر، السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد، شرح كتاب سيبيويه، 14/1.

(3) سيبيويه، الكتاب، 12/1.

فما الحال التي ينبغي أن يكون التعريف عليها ؟ وكيف حاول القدماء تعريف أقسام الكلام ؟ وما العلامة ؟ وما الحد في عرف النحاة ؟ وما الرسم بالعلامات ؟ وما الفرق بين العلامة والحد؟ وما الفرق بين الحد والرسم ؟

### التعريف

يقول اللبدي عن التعريف : " إنّه ينتظم كل ما يتعلق بالمعرّف دون أن يطرأ عليه اعتراض أو استدراك أو نقص، ولهذا كان من شروط أي تعريف أن يكون جامعا مانعا، أي: جامعا لمضمونات المعرّف ومانعا من دخول غيره عليه"<sup>(1)</sup>. وعن محاولة القدماء تعريف أقسام الكلام فقد استخدموا الرسم بالعلامات بدلاً من الحد الجامع المانع الذي يصعب وضعه لكل قسم من الأقسام الثلاثة، تجنباً للاعتراض أو الاستدراك أو النقص في التعريف.

### العلامة

يقول ابن منظور(711هـ) عن العلامة : " هي السمة، والجمع علام، وهو من الجمع الذي لا يفارق واحده إلا بإلقاء الهاء"<sup>(2)</sup>، ووصفت الأمانة بالعلامة<sup>(3)</sup>، وفصلها الصبّان (1206هـ) قائلاً: " العلامة يجب اطرادها أي وجود المُعلّم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أي انتفاؤه عند انتفائها"<sup>(4)</sup>.

(1) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص153.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 419/1.

(3) انظر، الأنصاري، زكريا بن محمد الحدود الأنيقية والتعريفات الدقيقة، ص83.

(4) الصبّان، حاشية على شرح ألفية ابن مالك، 45/1.

ووافق ابن يعيش (643هـ) بقوله : " العلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس"<sup>(1)</sup>. ومن المحدثين، يقول الغامدي : " وليست العلامة بأكثر من سمة شكلية أو دلالية تكون في النوع ولا تكون في غيره، أو تتصل به ولا تتصل بغيره"<sup>(2)</sup>.

### الفرق بين الحد والعلامة

أمّا الحد في (لسان العرب) فهو : " الفصل بين الشئيين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود. وفصل ما بين كل شئيين : حدّ بينهما. ومنتهى كل شيء : حدّه"<sup>(3)</sup>. والحدّ عند الشّريف الجرجاني (816هـ) : " قولٌ دال على ماهية الشيء"<sup>(4)</sup>، ويفرّق ابن يعيش بين العلامة والحد بقوله : " والفرق بين العلامة والحد أن العلامة تكون بالأمر اللازمة، والحد بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن، بطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك"<sup>(5)</sup>. فكون العلامة من اللوازم، قد توجد في فعل ولا توجد في غيره من مثل تاء التأنيث التي تدخل على الفعل الماضي ولا تدخل على الفعل المضارع وفعل الأمر، وهذا لا يقدر في فعليتهما.

(1) ابن يعيش، شرح مفصل الزمخشري، 24/1.

(2) محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، خصائص الفعل في العربية، ص6.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة ( حد )، 140/3.

(4) الشّريف الجرجاني، كتاب التعريفات، 83/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 205/4.



ودخول (لم) على الفعل المضارع وعدم دخولها على الفعل الماضي وفعل الأمر لا ينفي عنهما الفعلية، (فتاء التانيث ولم) من العلامات أي من الأمور اللازمة، وهي ما يصلح أن يطلق عليها العلامات الشكلية.

### العلامات الشكلية والعلامات الجوهرية

العلامات الشكلية : هي مجموعة السمات والخصائص التي يقبلها النوع كالاسم والفعل، ولا يقبلها نوع آخر، وفي الوقت نفسه لا يُشترط أن يقبل أفراد النوع العلامات جميعها، وأمّا الأمور الذاتية فغيابها عن الكلمة يجعلها من الكلمات المختلف فيها كما حدث لـ(كان وأخواتها وعسى ونعم وبئس وليس)، ويقابلها في المصطلح الحديث العلامة الجوهرية : وهي مجموعة السمات والخصائص الدالة على النوع كـ(الاسم والفعل والحرف) ويشترط وجودها في كل فرد من أفراد النوع. أو هي المكون الأساسي للمُعَلَّم وبغيابها يختل الفرد عن نوعه فيوصف بالنقص إذا كان يُعرف بأكثر من علامة جوهرية؛ وللعلامة علامتان جوهريتان هما : (الزمن والحدث).

### الرسم بالعلامات والتعريف بها

يلجأ العلماء إلى الرسم بالعلامات في بعض المفاهيم الواسعة التي يصعب حصرها في تعريف لا يدخله اعتراض أو استدراك أو نقص، والرسم بالعلامات هو توضيح ملامح النوع وجمعها في سبيل تمييزه عن غيره، ويطلق عليه الرسم - في نظري -؛ لأنه يقوم على ضم العناصر المميزة للمرسوم في إطار واحد تمكّن الناظر إليه من معرفته فلا يلتبس عليه بغيره، يقول السَّكَّاكي (626هـ) : "إنَّ الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها، سميت حدا تاما، وهو أتم التعريفات. وإذا عرفت ببعض أجزائها سميت حدا ناقصا، وإذا عرفت بلوازمها سميت رسما ناقصا، وإذا عرفت بما يتركب من أجزاء ولوازم سميت رسما

تماماً، ويظهر من هذا الشيء متى كان بسيطاً امتنع تعريفه بالحد ولم يمتنع تعريفه بالرسم، ولذلك يعد الرسم أعم كما يعد الحد أتم<sup>(1)</sup>.

فكانت الاستعاضة بالتعريف بالعلامات أو الرسم بدل الحد الحل الأنسب للخروج من إشكالية التعريفات الناقصة، والرسم بدل الحد كما يقول الغامدي: " هو تعيين السمات الشكلية والدلالية للمفهوم عندما لا يسلم الحد المنطقي من الاعتراض"<sup>(2)</sup>. وعن الفرق بين الحد والرسم يقول أبو هلال العسكري (395هـ): " إنَّ الحد أتم ما يكون من البنين عن المحدود، والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد، ولا بد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه، والرسم غير محتاج إلى للحد من الاشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه، والرسم غير محتاج إلى ذلك وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار، وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من أعراضه"<sup>(3)</sup>.

وبعد هذا العرض السريع لتقسيم الكلام العربي قديماً وحديثاً، وإشكاليات تقسيم تعريف هذه الأقسام ننقل للحديث عن الفعل، وهو ما سنخصه بالدراسة في هذا البحث فهو على كثرة الدراسات التي تناولته قديماً وحديثاً، وتتوعها في قضاياها ومسائله المختلفة، ألا أننا نسلط الضوء على العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية في هذه الدراسات، وسيوظف البحث الدراسات السابقة؛ فهو امتداد لها بالقدر الذي سيظهر في ثنايا البحث.

(1) السَّكَّاحِي، مفتاح العلوم، ص436.

(2) انظر، محمد الغامدي، خصائص الفعل، ص4.

(3) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، ص32.

## العلامة الجوهرية الأولى (الزمن)

أولى النحاة القدماء الزمن اهتمامهم فتناولوه بالبحث والتمحيص، غير أنهم لم يفرّدوا له باباً مستقلاً فقد درسوه ضمن موضوعات أخرى في حين كان الزمن من القضايا التي استهوت المحدثين، فأفرّدوها بالدراسة وفق المناهج اللغوية الحديثة، وأثمرت هذه الدراسات نتائج جديرة بالاهتمام أحياناً ونتائج أخرى ظاهرة التكلّف أحياناً أخرى، وحتى نتّمكن من فهم دور الزمن في تحديد أقسام الكلام ينبغي لنا أن نتعرّف أقسامه.

### أقسام الزمن

ينقسم الزمن في كتب النحاة إلى قسمين<sup>(1)</sup>: أحدهما : الزمن الفلسفي وهو ما يقاس بالدقيقة والساعة والشهر والسنة وغيرها من الألفاظ<sup>(2)</sup>، وهو لا يختص بالدرس النحوي منفرداً بل يهتم به عامة الناس؛ لما له من تأثير في شؤون حياتهم المختلفة، غير أن بعض النحاة قسّموا زمن الفعل وفق فهمهم للزمن الفلسفي فجعلوا الفعل ماضياً ومستقبلاً<sup>(3)</sup>؛ لأن الزمن الحال - من وجهة نظرهم - يصعب تحديده لسرعة مروره، وما هذا الرأي إلا انعكاس لفهم الزمن بمعناه الفلسفي.

(1) انظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط.2، 1986م، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص147.

(2) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها؛ تمام حسّان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص242، وقد أطلق عليه مسمى : (الزمان).

(3) انظر، الزّجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص86.

أمّا القسم الآخر من أقسام الزمن فهو : الزمن اللغوي<sup>(1)</sup>، ويصنّف إلى زمن نحوي يفهم من سياق الجملة وزمن الفعل والأدوات المؤثرة في معنى الزمن، وفي هذا الصنف قد يتخلى الفعل عن دلالة صيغته على الزمن، كما في قوله تعالى : <sup>٢</sup>□ □ □ □<sup>(2)</sup>، فصيغة المضارع في الآية الكريمة لم تدل على الزمن الحاضر بل انصرفت للدلالة على الزمن الماضي، لوجود حرف الجزم (لم) ويصلح هذا الصنف من الزمن أن يقسّم إلى أزمنة دقيقة كالماضي القريب والماضي البعيد<sup>(3)</sup>، ومثال ذلك سؤال والد ولده عن صلاة ما، وأجاب الولد بقوله : صلّيت، لا يمكن أن يقصد الوالد صلاة في الزمن الماضي الطويل الذي هو كل لحظة قبل صدور السؤال، فالوالد لا يسأل عن صلاة قبل عشر سنين مثلاً، على الرغم من أن الصلاة قبل عشر سنين تقع في الزمن الماضي، فالوالد من المؤكّد أنه قصد الماضي القريب لا غيره من أزمنة الماضي، والزمن النحوي لا يصلح أن يكون علامة "جوهريّة" يختص بها الفعل دون سائر أقسام الكلام الأخرى؛ لأنه لا يتأتّى من الفعل وحده بل من الفعل والعوامل التي سبق ذكرها.

أمّا الصنف الثاني من أصناف الزمن اللغوي : فهو الزمن الصرفي وهو ما يفهم من صيغة الفعل المفرد خارج السياق<sup>(4)</sup>، وهو عند البصريين ثلاثة أقسام، الماضي وصيغته (فعل) بتنوعاتها البنائية المختلفة، والمضارع وصيغته (يفعل)، والأمر وصيغته (افعل) .

(1) انظر، تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص377.

(2) سورة الإخلاص، الآية3.

(3) انظر، فاضل الساقى، أقسام الكلام، ص239.

(4) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص377.

في حين يرى الكوفيون الفعل ماضيًا وصيغته (فعل)، والحال وصيغته (يفعل)، والدائم وصيغته (فاعل)، وهو ما يسمى عند البصريين باسم الفاعل، ولم يجعل الكوفيون فعل الأمر قسيما للماضي والمضارع؛ لأنه - في رأيهم - مجرد طلب حدوث شيء فقد يحدث وقد لا يحدث<sup>(1)</sup>، ومن الملاحظ أن المصطلحين (الماضي والحال) يوافقان الدلالة الزمنية لصيغة فعليهما منفردين، أمّا تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم فيُعترض عليها بأن اسم الفاعل لا يدل على الديمومة والاستمرار التي يوحي بها اسمه<sup>(2)</sup>، علاوة على الاعتراض على تصنيفه فعلا" من الأساس، أمّا البصريون فوافقوا تسميتهم لصيغة (فعل) الزمن الذي تدل عليه من المضي، وابتعدوا عن الزمن في تسمية صيغة (يفعل) بالمضارع فالمضارعة المشابهة وقصدوا بها مشابهة هذا النوع من الأفعال للأسماء، وكذلك حين وصفوا صيغة (افعل) بالأمر إذ يدل هذا الوصف على معنى الفعل لا زمنه<sup>(3)</sup>، وللزمن أثره في تصنيف أنواع الكلام.

(1) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص21، ص22.

(2) انظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص115، ص116.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يظهر دور الزمن بارزاً في تقسيم النحاة القدماء والمحدثين لأصناف الكلام، إذ يتفق النحاة على أن الاسم ما دل على معنى غير مرتبط بزمن، وأن الفعل ما دلّ على حدث مرتبط بزمن، والحرف ما جاء لمعنى في غيره فلا يدل على معنى أو زمن<sup>(1)</sup>، فالزمن سمة بارزة في تحديد أنواع الكلام، وقد ظهر الزمن على أنه خصيصة مميزة للفعل عن غيره من أقسام الكلام، وعلى الرغم من ذلك، فقد دلت بعض الأسماء على الزمن، ولكن هذه الأسماء تنحصر في المصادر وبعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وأسماء الزمان والظروف<sup>(2)</sup>، ولكن الزمن في هذه الأسماء غير الزمن الذي تدل عليه الأفعال، وتفصيل ذلك أنّ المصدر يدل على الزمن دلالة التزام؛ لأن المصدر هو الحدث، والحدث لا بد أن يقع في زمن، وهذا تصوّر عقلي عن الزمن وليس تصوّراً نحويّاً، وزمن المصدر من لوازمه ودلالة المصدر على الزمن مبهمة، في حين دلالة الفعل على الزمن محصّلة<sup>(3)</sup>، وأمّا دلالة اسم الفاعل واسم المفعول على الزمن فهي دلالة عارضة<sup>(4)</sup>، والحقيقة أنّ الزمن الذي يدل عليه اسم الفاعل واسم المفعول يشبه الزمن النحوي المتأتي من السياق والأدوات وزمن صيغة الفعل، ودليل ذلك أنّ اسم الفاعل واسم المفعول في كثير من السياقات لا يدلان على زمن.

أمّا الزمن في أسماء الزمان والظروف فهو يختلف اختلافاً كبيراً عن غيره، إذ هو الزمن الفلسفي لا الزمن اللغوي، وهذه الكلمات لا تدل على معنى سوى معنى الزمن فالفارق بين زمن أسماء الزمان والظروف وزمن الفعل كبير، لا يدع مجالاً لالتباس الفعل بهذا النوع من الكلمات.

(1) انظر، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص36، ص39، ص40.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 82/1.

(3) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) انظر، السيوطي، همع الهوامع، ص26.

يجمع القدماء على أن الحدث يفهم من لفظ الفعل لا من صيغته<sup>(1)</sup>، في حين يرى بعض المحدثين أن الحدث الذي يتضمنه الفعل هو حركة منسوبة إلى الأسماء التي ترتبط به في التركيب<sup>(2)</sup>، والجمع بين التعريفين يجعل من مفهوم الحدث أكثر وضوحاً، فالحركة المنسوبة إلى الأسماء تؤخذ من مجموع حروف الفعل لا من صيغته، فصيغته تدل على الزمن الصرفي للفعل دون الزمن النحوي الذي تؤثر فيه القرائن اللفظية والمعنوية، وما اشتهر عن الفعل من أنه يتضمن الحدث والزمن فهذا لا ينفي وجود الحدث في غير الفعل، ولم يقف ظهور الحدث عند المصدر فقط بل تعداه إلى اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وعلاوة على معنى الحدث، فقد أفادت هذه المشتقات معنى الزمن في بعض السياقات، ثم إن دلالة هذه المشتقات على الحدث والزمن تستلزم قرائن لفظية ومعنوية، والذي أراه أن الكلمات التي تدل على الحدث والزمن يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : المصدر ولا يدل على غير الحدث، والزمن من لوازمه وليس من مقوماته فالحدث لا بد أنه وقع في زمن<sup>(3)</sup>، ولكن زمن المصدر غير معيّن أو مقيد، والحدث في المصدر قد يدل على جنس معنوي جامد<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، النيلي، نقي الدين إبراهيم بن الحسين، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، 1/131.

(2) انظر، محمود محمد الحسن، التفسير الصرفي لعمل الأفعال والمشتقات، ص55.

(3) انظر، الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص680.

(4) انظر، محمود الحسن، التفسير الصرفي، ص56.

والقسم الثاني : الفعل ودلالته على الحدث والزمن دلالة مطابقة فهما المكونان الرئيسان للفعل<sup>(1)</sup>، وهما علامتان جوهريتان يعرف الفعل بهما ويدل عليهما دون حاجة إلى قرائن لفظية أو معنوية، وينحصر دور القرائن في التأثير على الزمن النحوي للجملة وليس الزمن الصرفي للفعل.

وقد تصريف القرائن الفعل إلى أحد معاني الحدث المعجمية التي يدل عليها الفعل، نحو قولنا : عاد الرجل جاره المريض، وقولنا : عاد المسافر إلى وطنه، ففي الجملة الأولى دلّ الفعل (عاد) على الزيارة، وفي الجملة الثانية على العودة من السفر فالمعنيان من المعاني المعجمية للفعل، والذي جعل معنى الحدث مختلفا هو السياق ولا يعدم الفعل الحقيقي الدلالة على الحدث بحال من الأحوال.

القسم الثالث : بعض المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل) ودلالاتها على الحدث والزمن لا تظهر إلا بتوافر القرائن اللفظية والمعنوية ودلالة هذه الكلمات على الحدث على حالين الأولى : أن تدل عليه فيحدد زمنها ويكون لها معمول<sup>(2)</sup>، ومن أمثلة دلالة اسم الفاعل على الحدث ما ذكره ابن عاشور في قوله تعالى : **أُني □ ير □ □ ين □** <sup>(3)</sup> فقد قال : " وأما جاعل فيطلق بمعنى مُكَوِّن، وبمعنى مُصَيِّر، وعلى الاعتبارين يختلف موقع قوله : رسلاً بين أن يكون مفعولاً ثانياً لجاعل أي جعل الله من الملائكة، أي ليكونوا رسلاً منه تعالى لما يريد أن يفعلوه بقوتهم الذاتية، وبين أن يكون حالاً من

(1) انظر، الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص 68.

(2) انظر، السيوطي، همع الهوامع، ص 26 ؛ محمود الحسن، التفسير الصرفي، ص 60.

(3) سورة فاطر، الآية 1.





تعرف السمات والخصائص التي يقبلها الفعل دون غيره من أقسام الكلام بالعلامات الشكلية الفعلية، وهي على كثرتها إلا أنها أقل فاعلية" في تصنيف الكلمات؛ لأن الفرد لا يشترط فيها أن يقبل العلامات الشكلية جميعها، بل إن كل صنف من أصناف الأفعال الثلاثة (الماضي المضارع الأمر) يقبل عددًا من هذه العلامات دون غيرها، وهذا لا يقلل من دور هذا النوع من العلامات، لكنه يجعل من الكلمات التي لا تقبل العلامات الجوهرية موضع خلاف، وهذا ما لم يحصل مع العلامات الشكلية، فمن الأفعال التي تخلو من العلامات الجوهرية أو من إحداها (كان وأخواتها) إذ خلت من الدلالة على الحدث فبقيت دلالتها على الزمن وقبولهن للعلامات الشكلية، في حين خلت الأفعال (نعم وبئس وليس وعسى) من العلامات الجوهرية جميعها وقبلت عددًا من العلامات الشكلية، فتنازعت آراء النحاة هذه الكلمات، واختلف القدماء في عدد العلامات الشكلية ونختلف معهم في بعضهن فقد ذكروا ما لا يصلح أن يعد علامة مميزة للفعل، ومنها ما قال به ابن القواس من أن التضعيف في وسط الكلمة علامة من علامات الفعل<sup>(1)</sup>، كقولك : (ضرب) والحقيقة أن التضعيف يدخل الاسم فلا ينفرد الفعل بالتضعيف، فنقول : (التصبر والتكلف) ولا يُختلف على أن هاتين الكلمتين أسماء لا أفعال؛ ولذلك فهي ليست علامة للفعل أو الاسم، وقد فصل بعضهم علامات أخرى وكان حقها أن تُجمل كما فعل السيوطي حين جعل من علامة الإسناد إلى ضمائر الرفع ثلاث علامات، إذ عدّ تاء الفاعل علامة، وياه علامة، وضمائر الرفع المتصلة علامة ثالثة، نحو قولنا : (درست، درستت، درستت، درسنا، درسوا، درسنا، يدرسون، يدرسان، تدرسين، ادرسوا، ادرسوا، ادرسي).

---

(1) ابن القواس، عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية ابن معط، 213/1.

وهذه الضمائر تندرج تحت مسمى واحد هو ضمائر الرفع فلا حاجة إلى جعل قبول الفعل لهذا النوع من الضمائر ثلاث علامات، بفصل تاء الفاعل ويائه عن ضمائر الرفع المتصلة، وكذلك حين ذكر قد، والسين، وسوف، ولو، ألا، هلاً، وأحرف المضارعة، والنواصب، والجوازم<sup>(1)</sup>، وهذه العلامات جميعها يقبلها الفعل المضارع دون قسيميه الماضي والأمر، ومن المعروف أن الفعل المضارع يبدأ بحرف مضارعة (يكتب نكتب تكتب أكتب) وعند دخول هذه العلامات على الفعل المضارع، نقول : (قد يكتب، سيكتب، سوف يكتب، لو يكتب، ألا يكتب، هلاً يكتب، أن يكتب، لن يكتب، لم يكتب، لما يكتب) وتجمع عادة تحت علامة واحدة مشهورة ألا وهي قبول (لم)، ومن العلامات أيضاً أن يدل على أمر أو نهى<sup>(2)</sup> وهما مرتبطتان بالمعنى لا بالمبنى، وتختص هاتان العلامتان بفعل الأمر والفعل المضارع إذا سبقه حرف نهى، إذ يفهم من الفعل (اجلس) معنى الأمر، ومن الفعل (لا تجلس) معنى النهي، ثم نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة إذ يقبلها الفعل المضارع الدال على الاستقبال لا الحال ويقبلها كذلك فعل الأمر ولا يقبلها الماضي مطلقاً ومثال ذلك: (لأجتهدن، لأدرسن، احفظن، احفظن). وما سُمع من اتصالها بالفعل الماضي أو الاسم يعد من الشذوذ<sup>(3)</sup>، ومن العلامات أيضاً التصرف<sup>(4)</sup>، وإن كانت غالبية الأفعال تنطبق عليها هذه العلامة إلا أنه ثمة أفعالاً لا تتصرف، نحو: (نعم وبئس، وليس، وعسى، وفعل التعجب) فلا تأتي هذه الأفعال على غير صيغة الماضي.

(1) انظر، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، ص22.

(2) انظر، ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، 212/1.

(3) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 443/1.

(4) انظر، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، 40/1.

وأما العلامات الشكلية التي نتفق مع النحاة في دورها البارز في تحديد نوع الكلمة فهي البناء على الفتح، وقبول تاء التأنيث الساكنة، وبنماز بهما الفعل الماضي، وقبول الإسناد إلى ضمائر الرفع، وتشارك الأفعال الثلاثة في هذه العلامة، وقبول نون الوقاية، وسنتناولها بالدرس في الصفحات القادمة.

الفصل الأول: علامات التحديد ضمن أصناف الكلام

## العلامة الجوهرية الناقصة

### علامات النواسخ الفعلية

#### (كان وأخواتها )

يُعرف عن علامات الفعل أنها تقسم إلى علامات جوهرية (الزمن والحدث) وعلامات شكلية (البناء على الفتح، وقبول تاء التأنيث الساكنة، وقبول الإسناد إلى ضمائر الرفع، وقبول نون الوقاية)، وكما هو معروف لا يُشترط وجود العلامات جميعها في كل كلمة حتى يحكم عليها بالانتماء إلى صنف من أصناف الكلام، فتقول : (قرأت الطالبة الدرس) بدخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي في حين لا تدخل هذه التاء على الفعل المضارع أو فعل الأمر، ومثل ذلك قبولهما (الفعل المضارع وفعل الأمر)، وفي العربية أفعال اختلفت على توافر العلامتين الجوهريتين فيها، ومن هذه الأفعال كان وأخواتها (كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وليس<sup>(1)</sup>) التي يتفق النحاة على دلالتها على الزمن، ويختلفون في دلالتها على الحدث فمنهم من يرى تجرّد هذه الأفعال من الدلالة على الحدث كالمبرّد وابن السّراج والفارسي، ومنهم القائل بدلالتها عليه كابن مالك وابن هشام، وآخر قائل بأنها أحداث تدل على خصوصيات معنوية كالرضي والسامرائي، واتسعت دائرة الاختلاف إلى إنكار فعليتها وإثباتها فمن نفى عنها الفعلية وصفها بالحرفية، ثم اختلفت النحاة في حكمها وحكم ما بعدها فإن دلت على حدث فهي تامة ترفع فاعلا ولا تشترط وجود منصوب.

(1) لا يتوافر في (ليس) أي علامة من العلامات الجوهرية، فهي لا تحتوي على حدث أو زمن ولكنها محمولة على (كان) لأنها تعمل عملها وعلامة البناء على الفتح.

وأشار سيبويه لذلك بقوله: (قد كان عبدالله ، أي قد خُلِق) <sup>(1)</sup>، وإن لم تدل على الحدث فهي ناقصة استدعت مرفوعاً يشبّه بالفاعل ويسمى اسمها ومنصوباً يشبّه بالمفعول ويسمى خبرها على قول البصريين، كقولك: (كانت السماء غائمةً)، أو يبقى المرفوع على ما كان مرفوعاً به قبل دخول (كان وأخواتها) ويكون منصوبها حالاً وفق رأي الكوفيين <sup>(2)</sup>، - ومن المحدثين من ينكر نسبة هذا الرأي للكوفيين - <sup>(3)</sup> أو كما يرى الفراء هذا المنصوب شبيهاً بالحال <sup>(4)</sup>، وقد ترد زائدة ومرفوعها مضمرة فيها، أو ليس لها مرفوع ولا منصوب على قول الجمهور <sup>(5)</sup>، وذلك عندما تقع كان بين متلازمين <sup>(6)</sup>، من مثل: (ما التعجبية وفعل التعجب أو حرف الجر والاسم المجرور أو حرف العطف والاسم المعطوف) نحو قولهم: " ما كان أحسن زيداً " <sup>(7)</sup>.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ص 46/1.

(2) انظر، صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ص 38.

(3) انظر، فاضل السامرائي، تحقيقات نحوية، ص 71.

(4) أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1146/3.

(5) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 438/1.

(6) الصبان، حاشية على شرح الأشموني، 352/1.

(7) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ولعل هذا الباب من النحو ينسب إلى كان؛ لكثرة استخدامها مقارنة بسائر أخواتها، أو لأنها تدل على مطلق الزمن الماضي في حين تدل أخواتها على زمن مخصوص ك(أصبح وأمسى)<sup>(1)</sup>، والمقصود بأخواتها نظائرها فهن يعملن العمل نفسه في رفع اسم ونصب خبر، وإن أكد مهدي المخزومي على أن ما يُفرّق هذه النظائر أكثر مما يجمعهن، وقد ذكر غير واحد من المصنفين أفعالاً سوى الأفعال الثلاث عشرة المشهورة منها ( وَنِي ويقال ما وني و رام وبمعنى صار آض، وعاد، وآل، ورجع، وحر، واستحال، تحوّل، ارتدّ، واسم الإشارة للتقريب كقولهم :هذا زيد قائماً، وغداً، وراح، وجاءت وقعد في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وأضاف الفراء : أسحر وأفجر وأظهر<sup>(2)</sup>، ولهذه الأفعال معانٍ رئيسة ذكرها سيبويه، ثم لفتت إليها فاطمة العتابي وهي : الزمان والصورورة والاستمرارية والتحول والنفى<sup>(3)</sup>.

وقد يعتري الفعل التام نقص في بعض السياقات يقول السيوطي: " قال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه، نحو : قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدثاً، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال"<sup>(4)</sup>، فيقول " فإنّ جعلته تاماً " ممّا يدل على أنه فعل تام في سياق وناقص في سياق آخر، والبحث في حقيقة دلالة (كان وأخواتها) على الحدث أو عدم دلالتها يستلزم فهم نظرة النحاة إلى هذه الكلمات فقد رأى النحاة أنّ (كان وأخواتها) من النواسخ.

(1) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 53/1.

(2) انظر، ابن عصفور، شرح كتاب الجمل، 376/1.

(3) انظر، فاطمة ناظم العتابي، ما ألحق بكان وأخواتها دراسة وتحليل، ص6.

(4) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 408/1.



## النواسخ

النواسخ كلمات تدخل على الجملة الاسمية فتغير في أحكامها شكلاً وإعراباً، وهي نوعان الأول: النواسخ الفعلية (كان وأخواتها ، ظن وأخواتها ، وأفعال المقاربة) والنوع الآخر النواسخ الحرفية وتضم (إن وأخواتها) ، والحروف المشبهة بـ(ليس)<sup>(1)</sup>، النسخ لغة" : الإزالة ، واصطلاحاً: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر<sup>(2)</sup>، ويذكر أحمد سليمان ياقوت أن أول من استخدم مصطلح الأفعال الناسخة ابن مالك، وتابعه في ذلك شراح الألفية ثم ذاع انتشاره في كتب النحو<sup>(3)</sup>.

ويعنيها في هذا المقام النواسخ الفعلية وتحديداً (كان وأخواتها) وهي عوامل لفظية تدخل على الجملة عنصر الزمن، وتزيل التجرد من العوامل اللفظية عن المبتدأ، وينتقل من حال الرفع على الإبتداء إلى الرفع على أنه اسم لهذه النواسخ، وينتقل خبر المبتدأ من الرفع إلى النصب، ويصبح خبراً لهذه الأفعال بعد أن كان خبر المبتدأ، بل ويتحوّل تصنيف الجملة من الاسمية إلى الفعلية، وقد اتفق النحاة على أنّ (كان وأخواتها) تفيد الجملة معنى الزمن، فهم بذلك أثبتوا لها علامة جوهريّة من علامات الفعل الجوهريّة، لكنهم ما لبثوا أن اختلفوا على إفادتها معنى الحدث مما دفعهم إلى وصفها بالأفعال الناقصة ووصفها بالنقص على رأيين: أحدهما : عدم دلالتها على الحدث وبذلك فهي تفيد معنى الزمن دون غيره من المعاني، والرأي الآخر: أنها لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج إلى منصوب ليكتمل معناها<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 2/63، 251.

(2) ابن هشام، قطر الندى، ص127.

(3) انظر، أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والفرعية دراسة تحليلية مقارنة، ص6.

(4) انظر، الرضي، الكافية، 4/181.

يكثر في كتب النحو عند دراسة الأفعال الناسخة، والأفعال الناقصة الاستشهاد بـ(كان) والتمثيل عليها وجعلها في بعض الكتب أمّا لباب نحوي يُطلق عليه (كان وأخواتها) فهي تامة التصرف ويشتق منها، وتعمل دون شروط مخصوصة وليس كغيرها من الأفعال الناقصة<sup>(1)</sup>، ويكثر استعمالها مقارنة بأخواتها ونحن على نهجهم في استخدام مصطلح (كان وأخواتها).

---

(1)العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص53.

## دلالة كان وأخواتها على الحدث

إذا تجاوزنا قول من قال بحرفية (كان وأخواتها) كالزجاج<sup>(1)</sup>؛ لما أجاب به عدد من النحاة عن هذا الرأي من لحاق تاء التانيث الساكنة بها، وكذلك تاء الفاعل وألفه وواوه، وتصرفها وغيرها من أسباب<sup>(2)</sup>، تبقى مسألة دلالة (كان وأخواتها) على الحدث مسألة تستحق البحث؛ لما ينبني عليها من أحكام تُظهر حقيقة دور العلامات الجوهرية في تصنيف أنواع الكلام، فمن المعلوم أن الفعل يتكون من (زمن وحدث) والزمن الصرفي للفعل يفهم من صيغة الفعل (بنيته) في حين أن الحدث يفهم من لفظ الفعل (حروفه) والكلمة إذا دلت على الزمان فقط فهي اسم زمان، وإن دلت على الحدث فقط فهي مصدر، غير أن أحدا من النحاة - فيما أعلم - لم يقولوا بأن كان أو إحدى أخواتها ظرف زمان وهم يقولون بدلالاتها على الزمن وبتجردها عن الحدث، وإن لم يختلفوا في دلالتها على الزمن إلا الاختلاف ضمن الأفعال الأخرى، فهو اختلاف لا يخص (كان وأخواتها) فقط، وليس ثمة نحوي يقول باسمية (كان وأخواتها). تظهر (كان وأخواتها) في الاستعمال على ثلاثة ضروب : الناقصة والتامة والزائدة، ويختلف تأثير كل واحدة منها في الجملة وفق استعمالها فالناقصة ترفع اسماً وتنصب آخر، في حين أن التامة تكتفي بمرفوعها ولا تطلب منصوباً، والزائدة لا معمول لها لا رفعاً أو نصباً، وهذه الاستعمالات لا تنفك أن ترتبط بدلالة (كان وأخواتها) على الحدث أو عدم دلالتها، وذهب النحاة متقدمين ومتأخرين في دلالة (كان وأخواتها) على الحدث مذاهب ثلاثة :

(1) انظر، أبا البركات الأنباري، منشور الفوائد، ص64.

(2) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص53.

### المذهب الأول : كان وأخواتها لا تدل على الحدث.

وهذا الرأي هو الأشهر بين النحاة وقد تبناه العدد الأكبر منهم، وهذا الرأي يجعل من (كان وأخواتها) أفعالاً تفتقر إلى إحدى العلامتين الجوهريتين وهي الحدث، وجمع أبو حيان الأندلسي (745هـ) وابن هشام والسيوطي آراء عدد من النحاة الذين قالوا به، وهم : المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنّي والجرجاني وابن برهان وظاهر مذهب سيبويه<sup>(1)</sup>، يقول ابن مالك : " وما ذهب إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه، والمبرد، والسيرافي"<sup>(2)</sup>، قال ابن الناظم في شرحه للألفية : " إن مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمان"<sup>(3)</sup>، والذي أراه أنّ سيبويه رأى أن (كان) منها الناقصة ومنها التامة فمئّل للناقصة بقوله : 'كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"<sup>(4)</sup>، ومئّل للتامة بقوله : " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله . وقد كان الأمر، أي وقع الأمر"<sup>(5)</sup>.

(1) انظر، أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص115؛ السيوطي، همع الهوامع، 74/2؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ص570.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 340/1 .

(3) انظر، ابن الناظم، شرح على ألفية ابن مالك، ص98.

(4) سيبويه، الكتاب، 45/1.

(5) المرجع السابق، 46/1.

ووصف سيبويه كان الناقصة بأنها مما لا يستغني عن الخبر وحاجتها إلى الخبر تدل على عدم دلالتها على الحدث فالفعل التام لا يُخبر عنه، والخبر كما يقول النحاة يعوّض به عن الحدث الذي تقتدر إليه هذه الأفعال وإلى ذلك يشير ابن يعيش؛ إذ يعلّق على عبارة سيبويه قائلاً: " يريد ما كان مجرداً من الحدث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث "<sup>(1)</sup>، وممّن قال كذلك بعدم دلالة (كان وأخواتها) على الحدث ابن الحيدرة اليميني<sup>(2)</sup>، وأبو البقاء العكبري<sup>(3)</sup>، وابن يعيش<sup>(4)</sup>، وابن فلاح<sup>(5)</sup>. وأبو الحسين ابن أبي ربيع القرشي<sup>(6)</sup> (688هـ)، وابن القواس<sup>(7)</sup> (696هـ)، وتّمّام حسان<sup>(8)</sup>، وفاضل الساقى<sup>(9)</sup>، وفاطمة العتابي<sup>(10)</sup>.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 336/4.

(2) انظر، ابن الحيدرة اليميني، كشف المشكل، ص73.

(3) انظر، العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص70.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 335، 336/4.

(5) انظر، ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه، رسالة دكتوراة، 742، 743.

(6) انظر، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 661، 664.

(7) انظر، ابن القواس، شرح ألفية ابن معيط، 858/2.

(8) انظر، تّمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 123، 130.

(9) انظر، فاضل الساقى، أقسام الكلام، ص233.

(10) انظر، فاطمة العتابي، ما ألحق بكان، ص3.

### حججهم في عدم دلالة كان على الحدث

1- أنها تُسمّى نواقص لعدم دلالتها على الحدث<sup>(1)</sup>، وقد أنكر عدد من النحاة أن يكون النقص في كان وأخواتها سببه عدم دلالتها على الحدث، وإنما نقصها حاجتها للمنصوب لتمام المعنى، قال الرضي: "إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة"<sup>(2)</sup>، والفعل التام اللازم قد يحتاج اسماً منصوباً إذا استدعى السياق ذلك لإتمام المعنى، وذلك مثل قولك: (جلس الطالب فَرِحاً) إذا كان يعينك فرحه أم حزنه لا جلوسه أو وقوفه. ومثل ذلك (كان) إذا اكتفت بمرفوعها وصفت بالتمام في حين إذا لم تكتفِ بمرفوعها وصفت بالنقص، يقول السيوطي: "قال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريماً وذهب زيد متحدثاً فإن جعلته تاماً نصبت على الحال"<sup>(3)</sup>.

2- أن الحدث يستفاد من خبرها لا منها<sup>(4)</sup>. فأنت تقول: (كان الطالب جالساً)، وتقول: (كان الطالب راكضاً) فأفاد الخبر معنى الجلوس في الجملة الأولى، وأفاد الركض في الجملة الثانية. أقول وقد يحدد المفعول الحدث في بعض السياقات لا الفعل نفسه، تقول (رأى الرجل أخاه)، وتقول (رأى الأمين الصدق منجاة)، والحدث في الجملة الأولى معناه الرؤية الحقيقية، وفي الثانية معناه الاعتقاد، والفرق بين الرؤية الحقيقية والاعتقاد كبير، فأفاد المفعول معنى الحدث لا الفعل.

(1) أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1151.

(2) الرضي، شرح الكافية، 4/181.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 1/416.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 4/336.

وإذا عدنا لمثال (كان الطالب جالسًا)، وجعلنا كلاً من الفعلين (ما زال ، ليس) مكان الفعل (كان)، فأصبحت الجمل كالاتي ( كان الطالب جالسًا ، ما زال الطالب جالسًا ، ليس الطالب جالسًا) فكما ترى فاسم كان وخبرها هو نفسه في الجمل الثلاث، ولكن هل المعنى في الجمل الثلاث واحد ؟ إن هذه الأفعال تتساوى في انتمائها لزمن صرفي واحد، وتتساوى في الاسم والخبر، ولكنها تختلف في المعنى، وهذا يدل على اختلاف دلالات (كان وأخواتها) على الحدث، ف(كان وأخواتها) تدل على حدث غير الذي يدل عليه الخبر كما ذهب لذلك الشريف الرضي بقوله: " فدلالاتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور"<sup>(1)</sup>.

3- أن مفعول كان وأخواتها في الحقيقة هو فاعلها<sup>(2)</sup>.

4- أنها نواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فيبقى المبتدأ مرفوعاً على أنه اسمها وينصب الخبر ويسمى خبرها<sup>(3)</sup>.

ويجاب عن هاتين الحجتين بما عُرف عن هذه الأفعال من أن لها طريقة تختلف فيها عن سائر الأفعال، فهي تدخل على المبتدأ والخبر<sup>(4)</sup>، وإذا سلّمنا بأن مفعول كان هو فاعلها، أو كما يرى سيبويه والمبرد أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فهذا مردّه؛ لأن الخبر والمبتدأ لشيء واحد كذلك.

(1)الرضي، الكافية 182/4.

(2)سيبويه، الكتاب، 45/1 ؛ المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المقترض، 86/4.

(3)أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص95.

(4)انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص53.

والحقيقة أن المبتدأ والخبر لو وضعا لشيء واحد لجاز أن يكون المبتدأ هو الخبر في كل حال، ولجاز أن يكون اسم كان وأخواتها هو خبرها في كل موضع، وهذا ما لا يوافق حقيقة الاستعمال اللغوي، فتقول: (صار الأبيض أسودا)، وتقول: (ليس الجمل أسدا) فما دخل عليه الفعلان (صار وليس) لم يكونا مبتدأً وخبرًا ولم يكن مفعول (صار وليس) في المعنى فاعلها.

5- أنها ليست مأخوذة من أحداث . والرد على هذا، ما ذهب ابن عصفور إليه من أن لها أحداثا لم يُلفظ بها<sup>(1)</sup>.

ورأى ابن خروف أنها مأخوذة من أحداثها ودل على ذلك باستعمال مشتقاتها استعمالها في الرفع والنصب بها، ومثل بقوله: " أعجبنى كونُ زيدِ عالما ، وكون الخالق يخلق مستحيلا"<sup>(2)</sup>. وبهذا قال النيلي<sup>(3)</sup>، وهو رأي ميال إلى الجدل وينقصه الدليل.

يؤكد أبو حيان أن لهذه الأفعال مصادر، ويستدل على ذلك بأن هذه المصادر تعمل عمل أفعالها، كقول العرب " كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى"<sup>(4)</sup>. وتجد في لسان العرب في مادة (كون) الكون: الحدث، وقد كان كونا وكينونة<sup>(5)</sup>.

(1) انظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 385/1.

(2) ابن خروف، شرح الجمل، 415/1.

(3) انظر، النيلي، الصفوة الصفية، 6/2.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 419/1.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كون)، 363/13.



والفعل (بات) : بات يفعل كذا وكذا يبيت وبيات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أي ظل يفعله ليلاً<sup>(1)</sup>، وفي مادة (ظلل) ظلل: ظل نهاره يفعل كذا وكذا يظل ظلاً وظلولاً<sup>(2)</sup>.

6- أنّ الأفعال تؤكّد بالمصادر وتبين، أمّا كان وأخواتها فلا تؤكّد ولا تبيّن بالمصادر<sup>(3)</sup>، وهذا القول يجاب عليه بأن السّيرافي أجاز كان زيد قائماً كوناً، وذكر أبو حيان قول بعضهم: "ظلت أفعّل كذا ظلولا، وبت أفعّل كذا بيتوتة"<sup>(4)</sup>.

7. أنّها تكون في بعض المواطن زائدة معناها الصلة لا فاعل لها ولا مفعول<sup>(5)</sup>، قال تعالى: □ □ ني □ ير □ ين □<sup>(6)</sup>. والحقيقة أنّ من النحاة<sup>(7)</sup>، من قال بأن زيادة (كان) يعني إلغاء عملها وليس عدم وجود فاعل لها ففاعلها مضمّر فيها، ويعلّل العكبري زيادة (كان) في بعض السياقات بأن معناها في غيرها، وهذا يخالف رأي من قال إن لكان وأخواتها معاني تختلف عن معاني أخبارها.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بات)، 16/2.

(2) المرجع السابق، مادة (ظلل)، 415/11.

(3) ابن أبي ربيع القرشي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 663.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1152.

(5) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 438/1.

(6) سورة الفرقان، الآية 18.

(7) السّيرافي، الصّيمري، ابن الورّاق، انظر آراءهم همع الهوامع 100/2، 101، التبصرة والتذكرة، ص 192، علل النحو، ص 249.

قال العكبري : " وإنما ساغ أن تزداد (كان) لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها"<sup>(1)</sup>.  
ونسب السيوطي للفراء القول بجواز زيادة (كان وأخواتها) وإلى زيادة الأفعال اللازمة كذلك، واشترط لذلك عدم اختلال المعنى واستشهد لزيادة الفعل اللازم<sup>(2)</sup>، بقول الشاعر :

فاليوم قرّبت تهجوناً وتشتيمناً      فأذهب فَمَا بك والأيام من عَجَبٍ<sup>(3)</sup>

فالشاهد في البيت استخدام الفعل (اذهب) وهو فعل تام لازم يدل في أصله على الزمن والحدث، لكنه في البيت لم يدل على حدث، يقول السيوطي : " ولم يرد أن يأمره بالذهاب"<sup>(4)</sup>، فكما أن الفعل (اذهب) في هذا البيت لم يفد حدثاً فعلاً زائداً كذلك (كان) تصلح أن تكون فعلاً زائداً في بعض السياقات، وإلى مثل ذلك ذهب ابن الورّاق<sup>(5)</sup>.

(1)العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص57.

(2)انظر، السيوطي، همع الهوامع، 100/2، 101.

(3)ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، تحقيق وجمع: مطاع الطرابيشي، ص197.

(4)السيوطي، همع الهوامع، 100، 101.

(5)انظر، ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، علل النحو، ص249.

إذ يرى أنّ (كان) زائدة في قول الشاعر :

سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا      عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ<sup>(1)</sup>

والشاهد في البيت زيادة (كان)؛ لأنها وقعت بين متلازمين هما حرف الجر والاسم المجرور، وعلّق

ابن الورّاق على الشاهد بقوله : " أي: على المسومة العراب كان تساميمهم"<sup>(2)</sup>، وقد يقدر البيت بأنّ

لـ(كان) اسم هو ضمير مستتر تقديره، ويكون خبرها (على المسومة).

والذي يُفهم من هذا الكلام أن الفعل التام الذي يدل على زمن وحدث قد يكون فعلاً زائداً إذا احتتمل

المعنى ذلك فما المانع من القول بزيادة (كان) إذا وقعت بين جار ومجرور أو عاطف ومعطوف أو

غيرهما من المتلازمات؟

8- أنّ أخوات (كان) في كثير من الأحيان لا تفيد سوى معنى الانتقال والتحوّل من حالة إلى حالة،

وهو ليس معنى حدث حقيقي كقول ثمامة لرسول الله - صلى الله عليه وسلّم - عند إسلامه - :

فقد أصبح وجهك أحبّ الوجوه كلها إلي<sup>(3)</sup>، وكذلك (ظل) في قوله تعالى : أَلَمْ يَلِدْ      أَلَمْ يَلِمْ      أَلَمْ يَلِدْ

□ □ □<sup>(4)</sup> ، يقول ابن عاشور : " وظل: بمعنى صار"<sup>(5)</sup>.

(1) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 207/9، لم أعثر على قائله.

(2) ابن الورّاق، علل النحو، ص 249.

(3) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم، 1386/3.

(4) سورة الروم، الآية 51 .

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، 125/21.

ومما يستأنس به في هذا السياق، قول أبي العتاهية :

أما سَمِعَتْ بِمَنْ أَضْحَى لَهُ سَبَبٌ إِلَى النُّجَاةِ ، بِحَرْفٍ وَاحِدٍ سَمِعَةً<sup>(1)</sup>

في هذه الأمثلة الثلاثة ظهرت الأفعال (أصبح ، وظلّ ، وأضحى) بمعنى (صار) فلم تغد معنى حدث حقيقي إنّما أفادت فقط الانتقال من حال إلى أخرى.

وفي الحديث عندما سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عائشة رضي الله عنها قائلاً: "عَصْرَتِيهَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: لَوْ تَرَكَتِيهَا مَا زَالَ قَائِمًا"<sup>(2)</sup>، فأفاد الفعل (ما زال) في الحديث النبوي الشريف معنى (بقي) وهو ليس معنى حدث حقيقي.

وقولهم في المثل: "صَارَ شَأْنُهُمْ شُؤْنِيًا"<sup>(3)</sup>. وهو مثل يُقال: لمن نَقَّصُوا وتغيرت حاله<sup>(4)</sup>. والفعل (صار) في السياق دلّ كسابقيه من أخوات (كان) على الانتقال وليس على حدث حقيقي، ولم تظهر أي من (أخوات كان) معنى الحدث في جميع الأمثلة السابقة، بل وافتقرت إلى منصوب فاندمدت إحدى العلامات الجوهرية فيها.

(1)ديوان أبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم، ص272.

(2)مسلم، المسند الصحيح، 13/153.

(3)الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، مجمع الأمثال، 1/396.

(4)انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

المذهب الثاني : كان وأخواتها تدل على الحدث

وهذا الرأي تبنّاه نحاة أقل عددًا ممن قالوا بالرأي الأول، والتسليم به ينفي عن (كان وأخواتها) نقصان إحدى العلامات الجوهرية (الحدث)، ولم يذكر أبو حيان أو ابن هشام أو السيوطي أحدا ممن يقولون بدلالة كان وأخواتها على الحدث لكن الأوثين قالوا بأن: "المشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان وأن الحدث مسند إلى الجملة"<sup>(1)</sup> أي: أنّ الحدث الذي تدل عليه (كان) يفهم من الجملة. ونبّها لجواز توكيد (كان) بمصدرها عند السيرافي، وذكر قول ابن خروف (606هـ) بأنّ هذه الأفعال مشتقة من مصادر لم يُنطق بها<sup>(2)</sup>، وقال ابن عصفور أن لها أحداثا لم ينطق بها<sup>(3)</sup>، وممن قال بدلالة (كان) على الحدث ابن مالك<sup>(4)</sup>، والنيلي<sup>(5)</sup>، شارح ألفية ابن معطّ، وابن هشام<sup>(6)</sup>، وابن عقيل<sup>(7)</sup> من القدماء.

---

(1) أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1151؛ السيوطي، همع الهوامع، 74/2؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ص 570.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 74/2.

(3) انظر، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 385/1.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

(5) انظر، النيلي، الصفوة الصفية، 6/2.

(6) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 570.

(7) انظر، ابن عقيل، شرح الألفية، 270/1.

ومحمود غناوي الزهيري<sup>(1)</sup>، وشوقي ضيف<sup>(2)</sup>، وأحمد سليمان ياقوت<sup>(3)</sup>، وفاضل السامرائي<sup>(4)</sup> من المحدثين.

وقد أظهر السيوطي تناقضاً في رأيه في دلالة كان على الحدث ، وقد جمعت أقواله في هذه المسألة، يقول : " وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه"<sup>(5)</sup>. ويرى: " أنها تدل على الحدث خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصح"<sup>(6)</sup>. وفي موطن آخر " وتسمى ناقصة فإن اكتفت بمرفوع فتامة"<sup>(7)</sup>، وقال : " هذه الأفعال تسمى نواقص واختلف في سبب تسميتها ذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده وقيل وهو الأصح لعدم اكتنائها بالمرفوع لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب"<sup>(8)</sup>. وفي ألفيئته "وليس والتام برفع يكتفي"<sup>(9)</sup>.

(1) انظر، محمود الزهيري، الأفعال الناقصة، ص 127.

(2) انظر، شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديد، ص 90.

(3) انظر، أحمد ياقوت ، النواسخ الفعلية والحرفية، ص 66.

(4) انظر، فاضل السامرائي، معاني النحو، ص 191.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 63/2.

(6) المرجع السابق، 74/2.

(7) نفسه، الصفحة نفسها.

(8) نفسه، 82/2.

(9) السيوطي، الألفية، ص 18.

**وأما حجج من قال بدلالة كان وأخواتها على الحدث :**

فيبدأ البحث بحجج ابن مالك وهي عشر حجج<sup>(1)</sup>، ثم يكمل بما جاء في الكتب المختلفة.

1. ذكر ابن مالك عشرة أدلة يثبت فيها هذه الدلالة :

أ . وَصَفَ هَذِهِ الْعَوَامِلَ بِالْفِعْلِيَّةِ، وَالْفِعْلِيَّةُ تَسْتَلْزِمُ الدَّلَالَهَ عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمْنَ مَعًا، فَإِذَا فَقَدْتَ إِحْدَى الدَّلَالَتَيْنِ لَمْ يَجْزِ وَصْفُ أَيِّ مِّنْ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) بِالْفِعْلِ<sup>(2)</sup>.

ب . عَدَمُ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَدِثِ إِخْرَاجًا لَهُ عَنِ أَصْلِهِ، وَهَذَا إِخْرَاجٌ يَحْتَاجُ إِلَى الدَّلِيلِ<sup>(3)</sup>.  
ويجاب عن الحجتين الأوليين من حجج ابن مالك بأن هذه الكلمات وإن أطلق النحاة عليها وصف الأفعال إلا أنهم شعروا بفقدانها إحدى علامات الأفعال الجوهرية فوسموها بالناقصة، ومنهم من قال فيها أفعال لفظية وأفعال عبارة<sup>(4)</sup>، أمّا الإخراج عن الأصل فهو ظاهر بأنها تدخل على المبتدأ والخبر<sup>(5)</sup>، ولا يشترط ذلك في غيرها من الأفعال، وبأن حدثها في خبرها لا فيها فمن المعلوم أن الأفعال لا يخبر عنها، ووجود حدثها خارجها مما دفع الزجاجي للقول بحرفيتها<sup>(6)</sup>.

أقول إذا كان إنكار دلالة (كان وأخواتها) على الحدث إخراج لها عن الأصل الذي وضعت له الأفعال عامة فإنّ هذه الكلمات لا يمكن أن تتجرّد من دلالتها على الحدث؛ لأن استخدام أخوات كان الواحدة

(1) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) انظر، نفسه، الصفحة نفسها.

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، 112، 113.

(5) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 53.

(6) انظر، السيد البطلوسي، الحل، ص 158.

مكان الأخرى لن يفيد المعنى نفسه في كل سياق، ولا يشترط وجود جميع العلامات في كل فرد من أفراد النوع، وإنما قد يُكتفى ببعض العلامات للحكم بانتماء الفرد إلى النوع، يقول السيد البطلوسي: "

إنّ النوع إذا كانت له خواص لم يلزم أن يوجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حكم له بحكم ذلك النوع<sup>(1)</sup>. وذلك نحو أسماء الإشارة فهي لا تقبل دخول (أل التعريف) عليها وإن كان قبول أل التعريف من علامات الاسم وغياب هذه العلامة عن هذا النوع من الأسماء لا يخرجها عن الاسمية.

ج. إنّ دلالة الفعل على الحدث لا تتغير بالقرائن، ودلالته على الزمن تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أقوى من دلالته على الزمن فهي أحق بالبقاء<sup>(2)</sup>. ومعنى قوله إن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمن ينتقض ب(إنّ وأخواتها) التي يتفق النحاة على تضمّنها حدثاً وخلوّها من زمن، فشبهوها بالأفعال ولم يقولوا عنها أفعال في حين وصفوا (كان وأخواتها) التي تخلو من الدلالة على الحدث بالفعلية<sup>(3)</sup>.

يقول أبو البقاء العكبري عن (إنّ وأخواتها): "وإنّما عملت الرفع والنصب لأنها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو (إنّك) و(إنّه) وفي أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك"<sup>(4)</sup>.

(1) السيد البطليوسي، كتاب الحل، ص 157.

(2) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

(3) انظر، العكبري، اللباب في عل البناء والإعراب، ص 71.

(4) المرجع السابق، ص 37.

والحقيقة أن دلالة الفعل على الحدث تتغير بالقرائن السياقية<sup>(1)</sup>، قال تعالى: أأ □ □ □ □

□ □ □ □<sup>(2)</sup>، واستخدمت الآية الكريمة الفعل (ضرب) بمعنى (أفصّح)، يقول القرطبي: "



وانتصب صفحا على المصدر لأن معنى أفنضرب : أفنصفح<sup>(3)</sup>. وقال تعالى : أني □ □ ير □ □  
 ين □<sup>(4)</sup>، وتكرر استخدام الفعل (ضرب) في آية كريمة أخرى ودلّ على حدث يختلف عن الحدث  
 السابق، فقد نقل القرطبي عن ابن عباس قوله : "ضربنا على آذانهم بالنوم، أي سدّدنا آذانهم عن نفوذ  
 الأصوات إليها"<sup>(5)</sup>، وتظهر للفعل دلالة على الحدث غير الدالّتين السابقتين بقولهم : (ضرب الرجل  
 عدوه)، لكن حدث الفعل (ضرب) الذي دلت عليه الآيتين يختلف عن حدث الفعل في الجملة، فتظهر  
 في الأمثلة الثلاثة السابقة تغيّر دلالة الحدث في الفعل ضرب بتغيّر القرائن، كما تتغيّر دلالة الزمن  
 في الفعل فيدل الفعل المضارع على زمن الماضي إذا سبقته (لم)<sup>(6)</sup>.

(1) انظر، فاضل الساقى، أقسام الكلام، ص283.

(2) سورة الزخرف، الآية5.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 36/16 .

(4) سورة الكهف، الآية11.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 363/10.

(6) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص24.

فلا نستطيع القول بأن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالاته على الزمان، فهو يدل عليهما جميعا،  
 وتخبو دلالة الفعل على الزمن في بعض السياقات، كما تضعف دلالاته على الحدث في بعض الأفعال  
 نحو الأفعال الناقصة وفعل التعجب.

د . إنّ الأفعال ذات الصيغة الزمنية الواحدة تحتاج إلى ما يميز بعضها من بعض، وهذا المميز هو المعنى المستفاد من الحدث<sup>(1)</sup>. ترد الأفعال إلى ثلاث صيغ زمنية معروفة، فإذا تساوت في ما تدل عليه من زمن امتازت بما تدل عليه من حدث، ولكن هذا يختلف في (كان وأخواتها)، فمن النحاة من رأى أن هذا الحدث يستفاد من خبر كان وأخواتها لا من ذاتها، فيقول أبو البقاء العكبري عن (كان وأخواتها) : " فالغرض في ذكرها العبارة عن المعاني التي تقع في خبر المبتدأ "<sup>(2)</sup>، ولكن ليس الخبر وحده بل الجملة الأسمية كاملة.

وحقيقة استعمال (كان وأخواتها) تؤيد ذلك، فكان الناقصة لا يكتمل معناها بمرفوعها دون منصوبها، فإذا قلت (كان الرجل) وقلت (ما زال الرجل) فإن هاتين الجملتين لن تماززا عن بعضهما حتى تأتي بالمنصوب، أو أن يكون المتكلم أراد في الجملة الأولى (كان تامة)، وهذا المعنى يفهم من السياق لا من الفعل نفسه.

هـ . إنّ اسم الزمان واسم المعنى ينعقد منهما جملة تامة، وهذه الأفعال لا ينعقد منها ومن اسم المعنى جملة تامة، فدلالته ليست مخصوصة بالزمان، تقول المطر غدًا، ولا تقول أمسى المطر<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

(2) ابن الوراق، علل النحو، 141/1.

(3) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

و. إنّه يشترط لعمل الفعل (دام) أن يكون صلة لـ(ما) المصدرية، وهذا يستلزم صحة تقدير المصدر في موضعها<sup>(1)</sup>.

ز. إنَّ (انفكَّ) التي من أخوات كان منفية دائماً، فلو لم تدل على الحدث لتساوى وجودها وعدمه في الجملة إذا دلَّ دال على الزمن<sup>(2)</sup>، فلا فرق في المعنى بين أن تقول : (ما انفك الباب مفتوحاً) وتقول: (ما الباب مفتوحاً في وقت قد مضى)، وليس هذا حقيقة الاستعمال.

ح. دخول (أن) على هذه الأفعال يُؤكِّد وجود مصادر لها<sup>(3)</sup>. من مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ﴾  
 □ □ □<sup>(4)</sup> جاء عند القرطبي في تفسير هذه الآية: "قال الأخفش أبو سعيد: أي إلا أن تقع تجارة، فكان بمعنى وقع وحدث"<sup>(5)</sup>، فدخلت (أن) على (كان التامة) ، ولا نختلف في أن (كان التامة) لها مصدر فهي كسائر الأفعال لها مصدر، فليس في دخول (أن) على (كان) حجة بأن لها مصدرًا.

ط. إنَّ اسم الفاعل يغني عنها<sup>(6)</sup>. قال ابن منظور: "هو كائن ومكون كما تقول ضارب ومضروب"<sup>(7)</sup>.

(1) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 338/1.

(2) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) انظر، نفسه، 339/1.

(4) سورة النساء، الآية 29.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 401/3.

(6) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 340/1.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة (كون)، 356/13.

فاستوى اسم الفاعل من (كان) واسم الفاعل من (ضرب) ومعلوم أن اسم الفاعل لا يدل على زمان، بل يدل على الحدث.

ي. بناء الأمر منها<sup>(1)</sup>. قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَلْمِ لَهُمْ مِمَّا عَمِلُوا﴾<sup>(2)</sup>. والجواب عن أن الأمر لا يُبنى

مما لا يدل على الحدث، أنّ العرب بنوا من حرف الجر ومن الظرف أمراً فقالوا (عليك ودونك) اسم

فعل أمر، ثم إنّ (كان وأخواتها) تتفاوت من حيث التصرف والجمود فلا يُبنى الأمر من أخوات كان كافة، فمنها ما هو تام التصرف ك(كان ، وأصبح ، وأمسى)، ومنها ناقص التصرف ك(ما زال ، وماأنفك)، ومنها الجامد ك(ليس ، وما دام) ، فبناء الأمر من بعض أخوات (كان) لا يعد دليلاً على دلالتها على الحدث.

2. إنّ مصدرها يستعمل استعمال أفعالها<sup>(3)</sup>. كقول العرب : كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى<sup>(4)</sup>، وقول النيلي : " عجبت من كونك قائماً".<sup>(5)</sup> وما استشهد به من نحاة لعمل المصدر عمل الفعل هو مصدر الفعل (كان)، و(كان) في هذه الأمثلة قد تكون تامة.

(1) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 340/1.

(2) سورة الصف، الآية 14.

(3) انظر، أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1152/3 .

(4) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) النيلي، الصفوة الصفية، 6/2.

3. أنها تسمى نواقص لحاجتها للمنصوب، وليس لعدم دلالتها على الحدث الكافية<sup>(1)</sup>. ومن

النحاة<sup>(2)</sup> من قال بأنها نواقص لعدم دلالتها على الحدث، واكتفائها بالدلالة على الزمن دون الحدث.

4. (كان) فعل قاصر عند الكوفيين، لا يقسم إلى ناقص وتام، ومنصوبها حال<sup>(3)</sup>، والحال يأتي بعد

تمام الكلام.

وقد اعتاد الدارسون نسبة هذا الرأي للكوفيين يقول شوقي ضيف : " قاعدة (كان) عندهم {الكوفيين} مطردة فهي دائماً تامة، ويليها فاعل مرفوع وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً"<sup>(4)</sup>. ومثل ذلك عند أبي البركات، فيقول على لسان الكوفيين : " أن (كان) فعل غير واقع أي غير متعد"<sup>(5)</sup>. ونصّ الكنغراوي على أنه: " ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) وأخواتها والمفعول الثاني (لظننت) نصب على الحال"<sup>(6)</sup>. فإذا كان الحال لا يأتي إلا بعد تمام الكلام فإن كان تدل على الحدث، ولولا دلالتها على الحدث لما اكتمل الكلام، يقول البصريون : " من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام"<sup>(7)</sup>.

(1) انظر، الرضي، الكافية، 181/4.

(2) مرّ ذكرهم سابقاً ( مثل المبرد ، ابن السراج ، ابن جني )

(3) انظر، شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج جديد، ص 91.

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 676/2.

(6) الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص 131.

(7) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 679/2.

ويثبت إبراهيم السامرائي دلالة (كان وأخواتها) على الحدث عند الكوفيين، مستعينا بما قاله أبو البركات الأنباري : " يشير أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) إلى هذه المسألة من مسائل الخلاف وذلك لأن الكوفيين اعترفوا أن هذه الأفعال دالة على الكون وهو حدث، مسنده إلى مرفوعها وهو فاعل، لا تتفك عن منصوبها وهو حال"<sup>(1)</sup>. ولكن هذه الأقوال التي تؤكد أنّ الكوفيين عدّوا هذه الأفعال قاصرة

تدل على الحدث، يفئدها فاضل السامرائي بما يلي : " إن حقيقة موقف الكوفيين من الأفعال الناقصة هي أنهم لا يختلفون عن البصريين وأنهم يقولون بكل ما يقوله البصريون، بل إنهم يذهبون في ذلك أبعد منهم. فهم يقسمون الأفعال على تامة وناقصة ترفع الاسم ويسمى اسمها وينصب الخبر ويسمى خبرها، ويضيفون إلى الأفعال الناقصة ألفاظا أخرى تعمل عملها، وأن الأفعال الناقصة لا تقتصر على (كان وأخواتها) بل يدخلون معها ظن وأخواتها أيضا"<sup>(2)</sup>. وقد ساق فاضل السامرائي عدداً من النصوص تثبت أن الكوفيين قسموا كان وأخواتها إلى تامة وناقصة، وبأنهم عدّوا منصوب كان خبراً، وبأن ما نسب إليهم من جعل كان دائماً تامة وأن منصوبها حال أو شبيهه بالحال، إنما هو اضطراب في النقل عن الكوفيين، لا يوافقه حقيقة نظر الكوفيين لهذه الأفعال.

5. إنَّ الفعل إذا فقد الدلالة على الحدث فقد معناه، وذلك لأنَّ الفعل يدل على الحدث بحروفه<sup>(3)</sup>، وعلى الزمان ببنيته، ولكن إذا حذفت (كان) من جملة (كان الولد ضاحكاً) فأصبحت (الولد ضاحكٌ) لم تخسر الجملة إلا الدلالة على الزمن، فكان لم تعد الحدث الذي تدل عليه حروفها، إنما أفادت الزمن

(1) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 58.

(2) فاضل السامرائي، تحقيقات نحوية، ص 69.

(3) انظر، أبا الحسين بن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 664.

الذي تدل عليه ببنيته، ولو أفادت الحدث لجاز أن تُؤكّد بالمصدر وتبين، يقول أبو الحسين ابن أبي الربيع : " لم يؤت بها للدلالة على ما تقتضيه حروفها من الكون والوجود، وإنما جيء بها لما تقتضيه بنيته من الدلالة على الزمان، ولو لم يكن كذلك لجاز للمصدر أن يؤكّد وأن يبين، وهذا بين واضح في (كان)"<sup>(1)</sup>. وقد أجاب البحث سابقاً عن أنّ (كان وأخواتها) لا تؤكّد ولا تبين بالمصادر بما قاله



ويظهر معنى (تزول) بقول ابن منظور: " وهذا الظل المتناهي في القصر هو الذي يسمى ظل الزوال أي الظل الذي تزول الشمس عن وسط السماء وهو موجود قبل الزيادة"<sup>(3)</sup>. وكذلك (ما دام) إذ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ، نَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَحَدِكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ "<sup>(4)</sup>. فأفاد الفعل (ما دام) معنى مدة بقاءه وهو حدث ولم تستلزم منصوبا لإتمام معناها.

(1) مسلم، الصحيح المسند، 846/2.

(2) المرجع السابق، 447/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (زول)، 566/11.

(4) مسلم، الصحيح المسند، 459/1.

### المذهب الثالث : دلالات خاصة لكان وأخواتها

وهذه الدلالات الخاصة أربع دلالات قال بها ستة دارسين : الأولى: دلالة (كان) على الكون العام، وهو قول الرضي<sup>(1)</sup> ووافقه فيه إبراهيم السامرائي<sup>(2)</sup>، والثانية : قال بها الرازي(606هـ) فكان عنده تامة دائماً وتختلف باختلاف الاسم المسند إليها<sup>(3)</sup>، فالاسم المسند إليها إما أن يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها كقولنا (زيد و عمرو)، أو أن يكون هذا الاسم عبارة عن ماهية موصوفية شيء لشيء



آخر (كوصف زيد بالوقوف أو الجلوس)، والثالثة: قال بها مهدي المخزومي وجعلها ثلاثة أقسام: القسم الأول يدل على الكينونة العامة، والقسم الثاني يدل على الكينونة الخاصة، والقسم الثالث يدل على الكينونة المستمرة<sup>(4)</sup>، والرابعة: رؤية خليل عمايرة وموافقة إيمان الكيلاني لهذه الرؤية. يرى الشريف الرضي نقصان (كان وأخواتها) عن الأفعال التامة في حاجتها للمنصوب، وليس بأنها لا تدل على الحدث فالفعل (كان عنده يدل على الكون المطلق وخبره يدل على الحصول المخصوص، والكون المطلق الذي تُفِيدُه (كان) في الجملة يُقَيّد بالخبر، وزمن الخبر مطلق تقيده كان فهذا الفعل كغيره يدل على الحدث، ويقترن بزمن من وجهة نظره.

(1) انظر، الرضي، شرح الكافية، 181، 182/4 .

(2) انظر، إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص55.

(3) انظر، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 49/.

(4) انظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص180.

يقول الرضي: " إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشئ؛ لأن (كان) في نحو: كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شئ ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه"<sup>(1)</sup>. أمّا أخوات (كان) فالواحدة منها تدل

على حدث وفق معناها فد(أصبح) دال على الكون في الصباح، و(ما دام) تدل على الكون الدائم، والحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال غير الحدث الذي تدل عليه أخبار هذه الأفعال. وأمّا الدلالة الثانية فيشير إليها السيوطي من قول فخر الدين الرازي في كان وأخواتها بأن: "الفرق بين (كان) التامة والناقصة أنّ التامة بمعنى حدث ووجد الشيء، والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي"<sup>(2)</sup>.

وينظر الرازي إلى (كان) أنّها تامة مطلقاً ويقسمها وفق الاسم الذي يسند إليها، إلى قسمين أحدهما: إذا كان الاسم المسند ماهية مفردة مستقلة بنفسها عندئذٍ تكتفي (كان) بالمرفوع وتفيد معنى حدث وحصل، تقول: (كان المطر) أي : حدث المطر بمعنى (هطل)، والآخر : أن يكون الاسم المسند إليها موصوفية شيء لشيء آخر فتحتاج منصوباً، ووقتها لا تفيد (كان) سوى حدوث موصوفية

(1)الرضي، الكافية، 181،182/4.

(2)السيوطي، الأشباه والنظائر، ص417.

الاسم المسند، تقول : (كانت السماء صافية) أي : (اتّصفت السماء بالصفاء)، يقول الرازي : "الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة (كان) تامة مطلقاً، إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ (كان) قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا: كان الشيء، بمعنى حدث وحصل، وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء لشيء آخر مثل قولنا: كان زيد منطلقاً، فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق"<sup>(1)</sup>، والذي يفهم من قول الرازي أنه رأى فاعل الفعل التام اللازم (ماهية مفردة مستقلة) في حين أن (المسند إليه الذي هو موصوفية شيء لشيء آخر) هو المبتدأ الذي يحتاج الخبر بطبيعة

الحال، وأن (كان) تامة في نظره في كل حال ولكن الاسم الذي تسند إليه (كان) قد يحتاج إلى منصوب، وقد لا يحتاج وفق ماهية هذا الاسم ، وليس (كان) هو من يحتاج للاسم المنصوب.

أما الدلالة الثالثة فهي نظرة المخزومي للأفعال الناقصة، فيوزعها إلى ثلاث دلالات الكينونة العامة، والكينونة الخاصة، والكينونة المستمرة. ولكنه يرفض مجموعة الأفعال التي ارتضاها القدماء، فهو يرى أن تخرج بعض هذه الأفعال من قائمة الأفعال الناقصة، وأن تدخل غيرها، وجعل الضابط لهذا الخروج والدخول معاني الأفعال واستعمالاتها، يقول المخزومي : " ينبغي أن تصنف هذه الأفعال بعد إخراج (صار) و(ليس) منها، بحسب دلالاتها على معانيها، وهي إنما تدل على الكينونة، أو الوجود، وهي بحسب هذه الدلالات ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يدل على الكينونة العامة، وهو (كان)، وينبغي أن يلحق بها : استقر، وحصل، ووُجد، وحدث.

---

(1)فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، 49/1.

والقسم الثاني : يدل على الكينونة الخاصة، وهو أصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، لأن أصبح تدل على الوجود في الصباح...ويلحق بهذه الأفعال (غدا).

أما القسم الثالث : فيدل على الكينونة المستمرة، وهو : ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وينبغي أن يكون منها : استمر، وما دام، وما وُجد، وما استقر، وما حصل، لأنهن وأمثالهن مما يدل على الوجود المستمر<sup>(1)</sup>.

في حين يتبنى إبراهيم السامرائي القول بأن هذه الأفعال (كان وأخواتها) : " أحداث تدل على خصوصيات معنوية"<sup>(2)</sup>، فكان تدل على الكون العام ، وأصبح تدل على الكون في الصباح، وما زال تدل على الاستمرار، ولكل فعل من هذه الأفعال دلالاته، فهي لم تفقد دلالتها على الحدث، فالحدث عنصر جوهري من عناصر الفعلية، وكما يظهر فإن وجهة نظر السامرائي لم تتجاوز ما قاله الرضي، ولكنها أفعال تطورت في الاستعمال فما عادت تكفي بمرفوعها، وتعدته إلى المنصوب المكمل للمعنى، وقد أربك هذا المنصوب النحاة في تصنيف (كان وأخواتها) فوضعوها في معزل عن سائر الأفعال، ويخلص إبراهيم السامرائي إلى القول: " بأن كان فعل له مقام خاص في بناء الجملة العربية، وأنه كان كغيره من الأفعال في توفره على الحدث المقترن بزمان ما ثم آل به الاستعمال إلى شيء آخر، وهو أن مرفوعه صار مفتقرا إلى وصف آخر ما أسماه الأقدمون (الخبر) حيناً و(الحال) حيناً آخر"<sup>(3)</sup>.

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 180.

(2) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 55.

(3) المرجع السابق، ص 71.

أمّا خليل عمارة فذهب إلى أن (كان وأخواتها) عناصر زمن بمعنى أنّها تدخل عنصر الزمن على الجملة الاسمية التوليدية، وقد تدل هذه العناصر على حدث فتصبح فعلا تاما، وقد وافقته إيمان الكيلاني فيما ذهب إليه<sup>(1)</sup>.

وبعد هذا العرض للمذاهب الثلاثة في دلالة (كان وأخواتها) على الحدث، أذهب إلى أنه لا يستطيع أحد أن يثبت دلالة (كان وأخواتها) على الحدث أو أن ينكرها مطلقا، بل إن هذه الدلالة تظهر حيناً

وتختفي حيناً آخر ومن ذلك قوله تعالى على لسان - موسى عليه السلام - : "أ □ □ □ □  
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ (2) يقول ابن عاشور في معنى لا أبرح : " واستعير لا أبرح  
لمعنى: لا أترك، أو لا أكف عن السير حتى أبلغ مجمع البحرين، ويجوز أن يكون مضارع برح الذي  
هو فعل ناقص لا يستعمل ناقصاً إلا مع النفي ويكون الخبر محذوفاً بقرينة الكلام، أي لا أبرح  
سائراً" (3).

---

(1) انظر، خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق ص 101 ؛ إيمان الكيلاني، الزيادة بين التركيب  
والدلالة في خطب العصر الأموي، ص 101.

(2) سورة الكهف، الآية 60.

(3) ابن عاشور، التحرير والتوير، 361/15.

وتفسير الفعل (لا أبرح) في الآية الكريمة ملمح كبير للأداة التي من خلالها نستطيع بها الحكم على  
(كان وأخواتها) وهي معنى (كان وأخواتها) في السياق، فقد احتمل النص القرآني تمام الفعل (لا أبرح)  
ودلالته على حدث في معنى، ونقصه وعدم دلالاته على حدث في معنى آخر؛ إذ يمكن القول بأن  
(كان) إذا أفادت معنىً معجمياً فهي تامة تدل على الحدث، ومن هذه المعاني (حضر، كفل، غزل  
الصوف، حدث) (1).

وتكتفي بالفاعل وكذلك أخواتها إذا دلت على معاني معجمية، من مثل ما قاله ابن كيسان: "بات يجوز أن يجري مجرى (نام)، وأن يجري مجرى (كان)"<sup>(2)</sup>، وما قاله ابن منظور: "برح : بَرِحَ بَرِحًا وبُرُوحًا: زَالَ. والبَرَاخُ: مصدر قولك برح مكانه أي زال عنه وصار في البَرَاخِ"<sup>(3)</sup>.

أو إذا دلت على الدخول في الوقت (أصبح : دخل في الصباح، أمسى : دخل في المساء، أضحى : دخل في وقت الضحى) في حين إذا دلت على معنى الانتقال من وضع إلى وضع آخر فهي ناقصة لاتدل على حدث حقيقي كما تدل عليه الأفعال، وفي الوقت نفسه لا تخلو من دلالة على كون عام؛ ودليل ذلك أن هذه الكلمات لا تصلح أن تستعمل الواحدة منها مكان الأخرى، ومن نقصها أيضًا أنها تحتاج إلى منصوب، وليست كحاجة الفعل المتعدي له، فالفعل المتعدي يحتاج للمنصوب؛ كي يكتمل معنى الجملة، ولكن هذه الأفعال تحتاج لمنصوب لاكتمال حدثها.

(1) الأشموني، شرح الألفية، 235/1؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1158/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بات)، 16، 17/2.

(3) المرجع السابق، 408/2.

وليس ببعيد ما قاله الرضي من أن هذه الكلمات تدل على الكون العام وتخصيصها في خبرها<sup>(1)</sup>، ولعل الكون العام فكرة فلسفية أكثر منها لغوية، وذهب ابن الناظم قريبا من هذا؛ إذ يقول: "والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال : إِنَّ (كان) الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث، إنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه فسمي ذلك سلبا لدلالته على الحدث بنفسه"<sup>(2)</sup>.

ولكنه جعل دلالة (كان وأخواتها) على الحدث كدلالة الحروف، وأختلف معه في ذلك فدلالته على الحدث أقوى من دلالة الحروف عليه، ويوافق هذا التصور طبيعة استعمالها الوظيفية في الجملة ف(كان) التي تخلو من الدلالة على الحدث ولا يكتمل معناها إلا بمنصوب فهي الناقصة، وهي من ناحية العلامات الجوهرية فقد دلت على علامة الزمن ولم تدل على علامة الحدث، وأظهرت قبولها للعلامات الشكلية المتنوعة، وتتشابه معها الزائدة في عدم دلالتها على الحدث وفي أنها تدل على الزمن، لكن وقوعها بين متلازمين أفقدها حاجتها لمعمولها فلا تحتاج لمرفوع أو منصوب، وتشبه كان الناقصة بأنها تتضمن علامة جوهرية واحدة (الزمن) ولا تدل على الأخرى (الحدث) وبأنها تقبل العلامات الشكلية المختلفة، في حين أن التامة تدل على الحدث وتكفي بالمرفوع فتتضمن العلامات الجوهرية جميعها، وتقبل العلامات الشكلية عموماً.

---

(1) انظر، الرضي، الكافية، 181/4.

(2) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص 98.

### انعدام العلامة الجوهرية

نعم وبئس

جاء في كتب الخلاف النحوي أن البصريين يقولون بفعلية (نعم وبئس) والكوفيين يقولون باسميتهما<sup>(1)</sup>، لكن هذا الادعاء يحتاج إلى دراسة وتمحيص؛ لما فيه من إطلاق حكم عام، قد لا يوافق

حقيقة نظرة النحاة إلى هاتين الكلمتين، فقد ذكر أبوحيان الأندلسي<sup>(2)</sup>، وابن عصفور<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup> أنّ الخلاف الواقع في (نعم وبئس) له شكل آخر غير المشهور، فهو خلاف في تركيب الجملة المكونة من (نعم ومعمولها، وبئس ومعمولها) وليس خلافا على فعليتهما أو اسميتهما، يقول السيوطي: "وقيل لا خلاف في أنهما فعلاّن وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل فالبصريون يقولون: (نعم الرجل وبئس الرجل) جملتان فعليتان، وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمي بهما المدح والذم كـ(تأبّط شرا) ونحوه"<sup>(5)</sup>، وسواء أكان الخلاف فيهما على الفعلية والأسمية - وهو ما أرجّحه؛ لكثرة ما تداولته كتب النحو من دراسة للمسألة - أو حول معموليها كما قال النحاة السابق ذكرهم، فإننا سنبحث في توافر العلامات الجوهرية والشكلية فيهما، غير أنني أرى أنه لا يصلح نسبة القول باسمية نعم وبئس لعموم الكوفيين.

(1) انظر، العكبري، اللباب، 60، 59؛ أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 81/1.

(2) انظر، أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2041.

(3) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 24/3.

(4) انظر، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 120/2.

(5) المرجع السابق، 24/3.

يقول ابن منظور: "بئس: كلمة ذم. ونعم: كلمة مدح. تقول: بئس الرجل زيد، وبئس المرأة هند. وهما فعلاّن ماضيان لا يتصرفان، لأنهما أزيلا عن موضعهما. فنعم منقول من قولك: (نعم فلان) إذا أصاب نعمة، وبئس منقول من (بئس فلان) إذا أصاب بؤسا، فنقلا إلى المدح والذم، فشابها



الحروف فلم يتصرفا. وفيهما لغات<sup>(1)</sup>. قال جمهور النحاة بفعلية (نعم وبئس)، ونُسب للفراء والكوفيين القول باسميتهما، ورأى نحاة آخرون آراءً مختلفةً فيهما تظهر في ثنايا البحث، أمّا من قال باسمية (نعم وبئس) فعلى كثرة ما ذُكر في كتب النحو من أن الفراء<sup>(2)</sup> والكوفيين يقولون بذلك، فلم أجد الكوفيين الذين تبَنوا القول باسمية (نعم وبئس) ولم تذكر المصنفات النحوية - التي بحثت فيها - سوى الفراء، ولكن النصوص المنقولة عنه تظهر غير ذلك، يقول الفراء: "و يجوز أن تذكر الرجلين فتقول بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوما ونعموا قوما، وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وُحِدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذمّ لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل قاما وقعدا. فهذا في بئس ونعم مطرد كثير. وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم"<sup>(3)</sup>، فجعل الفراء نعم وبئس بمنزلة قام وقعد، وقام وقعد لا يُختلف في فعليتهما ووصفهما في النص السابق بالفعل، وقوله (لم يرد منهما مذهب الفعل) أي: إنّ معناه ليس كمعنى الفعل وقد سبق وقال عنهما في موطن آخر: "وإنما جاز توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما لتدلاً

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نعم)، 22/6.

(2) ممن نسب للفراء ابن مالك، شرح التسهيل، 5/3؛ ابن هشام، قطر الندى، 27/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 24/3.

(3) الفراء، معاني القرآن، 268/1.

على المدح والذمّ، ألا ترى أن لفظهما لفظ فعل وليس معناه كذلك<sup>(1)</sup>. فهو يثبت فعليتهما ولكنه يرى أن معناه يخلو من الدلالة على الحدث، فهما إنما يدلان على أن المخصوص بهما إمّا ممدوح أو مذموم، ويذكر السيوطي أن الفراء قال باسمية (نعم وبئس)؛ إذ في معرض حديثه عن أدلة اسميتهما قال: "والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي (فيك نعم الخصلة)<sup>(2)</sup>". فيفهم من ذلك أن

الرؤاسي أيضًا قال بهذه الاسمية. وقد جاء عند ثعلب ما نصه: " قال الفراء: بئس ما يرفع ما ببئس، ولا يجوز بئس الذي قام زيد"<sup>(3)</sup>. فلم يذكر ثعلب أن المبرّد قال باسمية (نعم وبئس) فضلا عن أنه لم يذكر رأيه هو نفسه، وأحسب أن لو كان رأيه أو رأي الفراء مغايرا لما اعتاد عليه النحاة لذكره.

وقد ذهب ابن أبي الربيع إلى أبعد من الفعلية والاسمية إذ نفاهما عن (نعم وبئس) وقال بحرفيتهما؛ لأن كل فعل لا يتصرف ليس فعلاً حقيقياً بل حرف - في نظره -، و(نعم وبئس) لا يتصرفان وتقتصر وظيفة (نعم وبئس) على التعظيم أو التحقير للاسم المخصوص بالمدح أو الذم، ولا دلالة فيهما على الحدث أو الزمن، ودلالاتهما على المعنى في غيرهما وهذه الدلالة ليست الفائدة من الأسماء أو الأفعال، إنّما دلالة الحروف فهما ليسا اسمين، قال ابن أبي الربيع: " والفعل إذا لم يكن متصرفا فليس بفعل حقيقي وإنما هو بمنزلة الحروف، ويدلك على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة: نعم، وبئس، وفعل التعجب، وعسى. فأما (نعم) و(بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث وإنما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر

(1) الفراء، معاني القرآن، 141/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 24/3.

(3) ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، مجالس ثعلب، 62/1.

لذلك، هذا إنّما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير"<sup>(1)</sup>. وممن أطلق على (نعم وبئس) لفظة الحروف ابن شقير، إذ يقول: " والنصب بساء وبئس ونعم وأخواتها، فهذه الحروف تتصب النكرة وترفع المعرفة"<sup>(2)</sup>. ولكن محقق كتاب ابن شقير يعلّق على استخدام ابن شقير لفظة الحروف للدلالة على (نعم وبئس) قائلاً: " يريد بالحروف الكلمات"<sup>(3)</sup>.

أما المحدثون فقد اختلف تمام حسان عن غيره في نظرته إليهما؛ إذ نظر إليهما من زاويتين :  
الأولى أنهما يقبلان علامتين من علامات الأفعال، ويقبلان بعض علامات الأسماء هذا من ناحية  
الشكل فلا يصلح الجزم لهما بالفعلية أو الاسمية مستنديين إلى هذا النوع من العلامات، والأخرى :  
المعنى، فنعم وبئس توديان معنىً وظيفياً خاصاً بهما فـ "هما خوالف معناهما الإفصاح عن تأثر  
وانفعال دعا إلى المدح أو الذم"<sup>(4)</sup>. ويعرّف الخوالف بأنها "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية"<sup>(5)</sup>.  
فيطلق على (نعم وبئس) الخوالف؛ لأنهما يفيدان الإفصاح عن المدح والذم، فلا يقبل بتصنيفهما في  
أي قسم من أقسام الكلام الثلاث المعروفة (اسم فعل حرف)، محاولاً الإفادة منهما في تأكيد ما يذهب  
إليه من أن القسمة الثلاثية للكلام لا تصلح لاستيعاب اللغة العربية تحتها.

(1) الزّجاجي، البسيط، ص580.

(2) ابن شقير، الجُمَل في النحو، رسالة ماجستير، ص148.

(3) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(4) تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص113.

(5) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

### دلالة (نعم وبئس) على الحدث

تتعدم العلامات الجوهرية الفعلية في (نعم وبئس) على الرغم من وصف كتب النحو لها بفعلية  
المدح والذم؛ إذ أقرّ سيبويه ثم الرضي بأن (نعم وبئس) أفعال ولكنهما لم يخلصاهما للفعلية، فقد جعل  
سيبويه (نعم) بمنزلة الاسم؛ إذ قال في باب عنوانه - ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً - : "وما

انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وويحه، وذلك قولهم: نعم رجلا عبد الله، كأنك قلت: حسبك به رجلا عبد الله؛ لأن المعنى واحد<sup>(1)</sup>. فلم يبقَ فيهما على قول واحد، ووصف الرضي (نعم وبئس) بالعلمين في المدح والذم تارة، فقال: " وإنما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم"<sup>(2)</sup>. وجعلهما صفة مشبهة تارة أخرى بقوله: " والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث، فصار معنى (نعم: جيد)، فكأنه صفة مشبهة، ومجوز ذلك كون جميع الأفعال في المعنى، صفات لفاعليها"<sup>(3)</sup>.

في حين كان ابن يعيش أكثر وضوحاً "منهما فقد قال صراحة: "أنهما تضمنا ما ليس لهما بالأصل، وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما الحروف"<sup>(4)</sup>. فتخلتا عن فائدة الفعل وهي الخبر وأشبهتا الحروف بما دلالتا عليه من معنى.

(1) سيبويه، الكتاب، 175/2.

(2) الرضي، الكافية، 239/4.

(3) المرجع نفسه، 244/4 .

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 389/4.

ومما يؤيد عدم دلالتهما على الحدث عدم وجود مصدر لهما، وإن حاول بعض النحاة إثبات مصدر لهما فعبد القاهر الجرجاني يذهب للقول بأن لهما ولعسى مصادر متروكة<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من ذلك فخلو (نعم وبئس) من الدلالة على الحدث والزمن ظاهر قال به القدماء والمحدثون.

ومن المحدثين أستشهد بما قاله إبراهيم السامرائي عن (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا) : " هذه المواد من الأفعال التي تفرّغت من الدلالة الفعلية وهي الحدث المقترن بالزمان للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص"<sup>(2)</sup>. ومما يؤكّد عدم دلالة هاتين الكلمتين على الحدث أنهما لو استخدمتا في غير هذا النوع من الفاعلين لما أعطت معنى، ففاعلها مطابق لمعناها فهما يدلان على العموم وفاعلها كذلك. وتجد عند العكبري، قوله : " وإنما كان فاعل (نعم) و(بئس) جنسا معرّفا باللام لثلاثة أوجه : أحدها أن (نعم) لما كانت للمدح العام جعل فاعلها مطابقا لمعناها، والثاني أن الجنس يذكر تنبيها على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه، والثالث أن الجنس ذكر للإعلام بأن كل فضيلة وكل رذيلة افتردت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذم"<sup>(3)</sup>.

وأرى أنّ الأسلوب اللغوي الذي تفيده (نعم وبئس) وهو - الإنشاء غير الطلبي - لا يستدعي أن تدل (نعم وبئس) على حدث؛ لأن المتحدث يستخدمها؛ ليعبّر عن مدحه أو ذمه للشيء المقصود بالمدح أو الذم، فمن الطبيعي ألا يكون لهما مصدر؛ لأن فعلاً تاماً نحو (قرأ)، يدل على حدوث (القراءة) والتي هي مصدر للفعل، في حين أن (نعم وبئس) لا تدل على مثل هذا المعنى.

(1) انظر، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص112.

(2) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص74.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص61.

### دالتهما على الزمن

ولا تدلان على الزمن دلالة الأفعال إذ الحدث هو ما يستلزم الزمن، ولا حدث فيهما فتدلان على ما يوجب المدح الآن؛ لأن المدح والذم لا يصلح إلا بما صدر من الممدوح أو المذموم، فإذا أدخلت

لفظة تدل على الزمن الماضي فلا معنى لهذه اللفظة لدلالة صغتيهما عليه، وإذا استخدمت لفظة تدل على المستقبل فأنت تمدح أو تذم بما لم يقع وهذا لا يكون.

فأنت لا تقول : (نعم القاضي أمس) ولا تقول: (نعم القاضي غدًا) وكذلك لا تقول : (بئس القاضي أمس) ولا : (بئس القاضي غدًا)، يقول العكبري : " قولهم : لا يحسن اقتران الزمان به، قلنا: إنما يقرن بالفعل الزمان ليصبح المراد به، ويفصل بالزمان بين الماضي والمستقبل وهذا مستغنى عنه ها هنا، لأن نعم وبئس يستوفيان غاية المدح والذم، وهذا لا يكون إلا بما هو موجود، لأنه المتيقن، فلما اختص بهذا المعنى علم زمانها ولهذا لم يتصرفا"<sup>(1)</sup>، ولعل جمودهما ممّا يدعم وجهة النظر هذه؛ لأن صيغة الماضي التي جاءت (نعم وبئس) عليهما تتناسب وفكرة المدح والذم بما قد صدر من الممدوح أو المذموم في الزمن الماضي.

وكذلك تظهر فكرة اشتراط نوع معين لفاعل (نعم وبئس) الظاهر كدليل على انعدام العلامات الفعلية الجوهرية فيهما؛ لأن حصر فاعل (نعم وبئس) مرده إفادة المبالغة، فالممدوح أو المذموم بهما اجتمعت فيه أفضل صفات نوع<sup>(2)</sup>.

(1)العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص280.

(2)انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 8/3.

فهو إمّا أن يكون جنسًا معرفًا بـ(أل التعريف)، كقوله تعالى: **يُمِّي** بي □ □ □<sup>(1)</sup>، أو مضافًا إلى المعرّف بها كقوله تعالى: **يُمِّي** بي □<sup>(2)</sup>.

أو مضاف لاسم مضاف لمعرّف بـ(أل التّعريف)<sup>(3)</sup>، كقول الشاعر

وَنَعَم ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَكْذِبٍ زَهِيْرٌ حَسَامًا مُفْرِدًا مِنْ حَمَائِلِ (4)

والشاهد في البيت (ابن) فهو فاعل (نعم) وقد جاء هذا الفاعل مضاف لاسم مضاف لمعرّف به (أل التعريف).

ويعلّل العكبري جمود (نعم وبئس) وأنها على صيغة الماضي بقوله: "وإنما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرف لوجهين أحدهما: أنه لما أخرج إلى معنى أشبه الحرف في دلالاته على المعنى، فجمد كما جمد الحرف، والثاني: أنه موضوع للمبالغة في المدح والذم وإنما يصدر ذلك ممن علم أنّ ثمة صفات توجب ذلك فهو ممدحة أو مذمة بما فيه لا بما ينتظره"<sup>(5)</sup>. وإني لأتفق مع النحاة الذين قالوا بأن الزمن الذي تفيده (نعم وبئس) هو الماضي دون غيره وهذا أحد الأزمنة التي تدل عليها صيغ الأفعال، لكن عدم تصرفها إلى زمن آخر جعلها تدل على الزمن دلالة الحروف وليست كدلالة الأفعال.

(1) سورة ص، الآية ٤٤.

(2) سورة النحل، الآية ٣٠.

(3) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 8/3.

(4) والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب، 72/2.

(5) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 61.

### العلامات الشكلية في (نعم وبئس)

بعدما أظهرت (نعم وبئس) عدم قبولهما للعلامات الجوهرية يبقى لدينا أن نبحت في قبولهما للعلامات الشكلية في محاولة لفهم لماذا صُنفت (نعم وبئس) على أنهما أفعال وهما لا يقبلان العلامات الجوهرية؟

تقبل (نعم وبئس) عددًا من العلامات الشكلية الفعلية وهذا في تصوري ما حدا بالنحاة إلى القول  
بفعليتهما.

### البناء على الفتح وقبول تاء التأنيث

فهما مبنيان على الفتح، ويقبلان تاء التأنيث الساكنة، يقول سيبويه: "واعلم أنّ نعم تؤنّث  
وتذكر"<sup>(1)</sup>. ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ " <sup>(2)</sup>،  
وتقول: نعمت المرأة، بنّست الكاذبة. وهذه العلامة لا تضعف بسبب قبول (ثمت و ربت) لتاء التأنيث؛  
لأن تاء التأنيث التي من خصائص الأفعال ساكنة، أمّا التاء التي اتصلت بـ(ثمت و ربت) فهي  
متحركة وليست من خصائص الأفعال<sup>(3)</sup>.

(1) سيبويه، الكتاب، 178/2.

(2) الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، باب في الوضوء يوم  
الجمعة، 369/2.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 104/1.

بل وحاول القائلون باسمية (نعم وبئس) جعل عدم لحاق تاء التأنيث بهما دائما<sup>(1)</sup>. كقوله تعالى: □<sup>2</sup> □<sup>3</sup>،  
□<sup>2</sup> □<sup>3</sup>، علامة على عدم فعليتهما ويجب عليهم بأن لتاء التأنيث مع الفعل حالات  
مختلفة، تتنوع بين وجوبها، وجوازها، ومنعها، وفي الآيتين الكريميتين يجب منع اتصال التاء بهما.

قبول الإسناد إلى ضمائر الرفع ودخول (لام القسم) عليهما



وتقتربان بضمائر الرفع المتصلة بهما، تقول: نعماً، ونعموا، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترب  
 بغير الفعل، وترفعان الاسم الظاهر وضميره<sup>(4)</sup>، ولكنهما لا يعملان في المعارف غير الأجناس، بسبب  
 المعنى الذي تدل عليهما، ويضمّر فيهما الضمير<sup>(5)</sup>، فتقول: ( نعم قولاً قولك )، وتدخل لام القسم  
 عليهما، كقوله تعالى: نِي □ ير<sup>(6)</sup>، وقوله عزّ وجل: □ □ □ □ نِي<sup>(7)</sup>.

(1) المرجع السابق، 86/1.

(2) سورة آل عمران، الآية 12.

(3) سورة إبراهيم، الآية 29.

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 86/1.

(5) الزّجاج، معاني القرآن، 172/1.

(6) سورة النحل، الآية 30.

(7) سورة البقرة، الآية 102.

### العلامات الشكلية الاسمية التي تقبلها (نعم وبئس)

على الرغم من قبول (نعم وبئس) لهذه العلامات الشكلية الفعلية إلا أنهما قبلتا عدداً من  
 العلامات الشكلية الاسمية، فقبل إنهما يعطفان على الاسم، فنُسب للفراء القول: "الصالح وبئس الرجل  
 في الحق سواء"<sup>(1)</sup>. ودخل حرف الجر عليهما كقول الأعرابي: "ما هي بنعم الولد". وكذلك حرف  
 النداء بقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير". وقد أوّل الشاهدان على حذف اسم بعد حرف الجر  
 وكذلك بعد حرف النداء<sup>(2)</sup>، وأنه سُمع (نعيم الرجل زيد) ونعيم (فعليل) ليست على أوزان الفعل  
 المعروفة<sup>(3)</sup>، ثم أنهما قبلتا دخول لام الإبتداء عليهما<sup>(4)</sup>، كقولك إن عمراً لنعم الغلام، وأجيب عن

قبولهما لهذه العلامات الشكلية الاسمية، بأن هذه العلامات التي ذكرت استشهدوا عليها بأمثلة أرى أنها نادرة وقليلة لا تصلح أن تكون حجة يبنى عليها قاعدة، فلم تثبت العلامات الشكلية الاسمية أمام العلامات الشكلية الفعلية التي تقبلها في كل موضع.

وكما ترى فإن العلامات الشكلية الفعلية ظهرت أقوى من العلامات الشكلية الاسمية، إضافة إلى غياب العلامات الجوهرية كانت العلامات الشكلية الفعلية هي الفيصل في جعل (نعم وبئس) تحت قسم الأفعال وجعلت له وجهها مقبولاً، فلا أرى إخراجها من هذا القسم إذا قلنا ببقاء التقسيم الثلاثي، أمّا إذا قلنا بغيره فهي من أولى الكلمات خروجاً من قسم الأفعال لعدم قبولها للعلامات الجوهرية الفعلية.

(1) السيوطي، مع الهوامع، 24/3.

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 82/1.

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 91.

(4) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 277.

### عسى

ومن الكلمات التي تُنسب إلى الفعلية وتتعدم فيها العلامات الجوهرية (عسى) وهي في الحقيقة صنفان: أحدهما: ما ينطبق عليه العلامات الفعلية الجوهرية فهو فعل تام متصرف بمعنى (يبس واشتد وصلب) وهي التي قصدتها الجوهرية بقوله: "عسا الشيء يعسو عُسُوًا وَعَسَاءً ممدود، أي يبس واشتد وصلب. وَعَسَا الشَّيْخُ يَعْسُو عُسِيًّا: وُلِّيَ وكبر، مثل عتا. وقال الأخفش: عَسَتْ يده تَعْسُو عُسُوًّا: غَظَّتْ من العمل. قال الخليل: يقال للشَّيْخِ قَدِ عَسَا، ويقال للنبات إذا غلظ: قَدِ عَسَا. قال: وفيه لغة أخرى: عَسِيَّ بالكسر"<sup>(1)</sup>، وليست هي موطن الدرس هنا، إذ يتناول هذا البحث الصنف الآخر: وهو ما

ينعدم فيه العلامات الفعلية الجوهرية واشتهر بآته من أفعال الرجاء، يقول الفيروز آبادي (817هـ): "عسى: فعل مطلقاً، أو حرف مطلقاً، للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، واجتمعا في قوله تعالى: {عسى أن تكرهوا شيئاً}... الآية، وللشك واليقين، وقد تشبّه بكاد، ومن الله إيجاب، وبمنزلة كان في المثل السائر: "عسى الغوير أبؤسا"<sup>(2)</sup>.

---

(1) الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، باب الواو والياء فصل العين، 425 /6.

(2) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مادة (عسى)، 1311/1.

وعند ابن منظور: "عسى: طمع وإشفاق، وهو من الأفعال غير المتصرفة؛ وقال الأزهري: عسى حرف من حروف المقاربة، وفيه ترجٍ وطمع"<sup>(1)</sup>، وعلى كثرة ما تدلّ (عسى) الناقصة على معاني، ألا أنه لا تظهر دلالتها على الحدث في هذه المعاني المختلفة، بل ولا تدل على الزمن دلالة الأفعال، غير أنها تقبل عددًا من العلامات الفعلية الشكلية، فهل تصلح أن تنسب (عسى) الى الفعلية؟

ذهب النحاة في عسى من الناحية الوظيفية مذاهب أربعة :

الأول : أنها فعل يدل على معنى الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، أو غيرها من المعاني، وقد قال بذلك الكوفيون<sup>(2)</sup>، وعدد كبير من البصريين<sup>(3)</sup>، وتكون (عسى) تامة مرفوعها فاعل، وما

بعدها من مصدر مؤول ينصب على أنه مفعولها، أو تكون ناقصة بمنزلة (كان وأخواتها) و(أن والفعل) مرفوعها على الاسمية، والمصدر المؤول بعدها ينصب على الخبرية. ولخبرها ثلاثة أحوال :

1. أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو الأشهر<sup>(4)</sup>، قال تعالى: **أَخْلَجَ لَمْ يَلِيْ لِيْ** □ □ □ □<sup>(5)</sup>.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عسي)، 54/15.

(2) انظر، الكنزراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص 208.

(3) انظر، الفراء، معاني القرآن، 25/1؛ المبرد، المقتضب، 68/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 357/1؛ العكبري، اللباب، ص 63.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 372/4.

(5) سورة الإسراء، الآية 8.

2. أن يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من أن وهي حالة نزر كما قال ابن مالك<sup>(1)</sup>، يقول الشاعر :

**عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ** <sup>(2)</sup>

والشاهد في البيت مجيء خبر (عسى) دون أن يتصل بـ(أن)، وأمثلتها قليلة محفوظة في الشعر والأمثال.

3. أن يكون خبرها اسماً نكرة كالمثل المعروف : (عسى الغوير أبوسا)<sup>(3)</sup>، وهي حالة شاذة كما قال ثعلب<sup>(4)</sup>.

الثاني : حرف مطلقا وهو قول ثعلب<sup>(5)</sup>، والزجاج<sup>(6)</sup>، وابن السراج<sup>(7)</sup>، وقد نسب ابن هشام هذا القول للكوفيين<sup>(8)</sup>، ولعله تسرع في تعميمه هذا الرأي للكوفيين.

(1) انظر، الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، 375/1.

(2) شعر هدبة بن الخشرم، ص 57.

(3) انظر، الميداني، مجمع الأمثال، 17/2.

(4) انظر، ثعلب، مجالس ثعلب، 64/1.

(5) انظر، المرجع السابق، 64، 45/1.

(6) انظر، ابن السراج، الأصول، 27/1.

(7) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 201/1.

(8) انظر، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، شرح اللوحة البديرة في علم اللغة العربية، 2/2.

فقد جاءت (عسى) في كتاب الموفي في النحو الكوفي تحت عنوان أفعال المقاربة : " وهي ثلاثة أقسام .... وأفعال الرجاء : عسى وحرى واخلولق"<sup>(1)</sup>. وهؤلاء لا يخصون (عسى) بالفعلية إذا اتصل بها ضمير نصب بل هي حرف على كل حال جاءت به.

الثالث : رأي سيبويه وهو أن عسى حرف في حال، وفعل في حال أخرى<sup>(2)</sup>، فتكون حرفا عمله ومعناه ك(لعل) ينصب الاسم ويرفع الخبر إذا اتصلت بضمير (الكاف)، فضمير (الكاف) في نظره ضمير نصب، ولو كان ضمير جر لاستغنى عنه المتكلم بضمير (الياء)، وفعل بمعنى (كان)

إذا لم تتصل بضمير نصب. وتظهر عنده بمعنى (لعل) بقوله: "أما قولهم: عساك فالكاف منصوبة"<sup>(3)</sup>. قال الراجز رؤبة:

يا أبنا علك أو عساكا<sup>(4)</sup>

والشاهد في البيت اتصال ضمير النصب (الكاف) بـ(عسى).

ويستدل على أنها منصوبة باستخدامها متصلة بـ(ني)<sup>(5)</sup>. قال عمران بن حطان:

ولى نفس أقول لها إذا ما      تُنازعني لعلّي أو عساني<sup>(6)</sup>

(1) الفارسي، المقتصد، ص112.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 375/2، 157/3.

(3) المرجع السابق، 375/2.

(4) رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، جمع وليم بن الورد، ص181.

(5) سيبويه، الكتاب، 375/2.

(6) البغدادي، خزنة الأدب، 377/5، وليس للشاعر ديوان مطبوع.

والشاهد في البيت اتصال (عسى) بضمير النصب (ي)، ومما يدل على أنه ضمير نصب وليس

ضمير جر دخول نون الوقاية فمعلوم أن نون الوقاية تأتي مع ضمير النصب لا ضمير الجر.

يقول سيبويه: "فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا

الموضع"<sup>(1)</sup>. وحكم بفعاليتها في موضع آخر "تقول: عسيت أن تفعل، فإتّها هنا بمنزلتها في قولك:

قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل"<sup>(2)</sup>. ويضيف: "كما جعلوا عسى بمنزلة

كان في قولهم: (عسى الغوير أبوسا)<sup>(3)</sup>.



وانفرد الرضي بقوله أن عسى تدل على طمع في حق غيره تعالى، ولا يجيز القول بأن معناه رجاء دنو الخبر، فليست في نظره من أفعال المقاربة ويرى معناها (يُتَوَقَّع)، يقول الرضي: "لأن (عسى) بمعنى: (يُتَوَقَّع)، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يتوقع ويرجى قيامه"<sup>(5)</sup>. وبمعنى (كان)، يقول سيبويه: "كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: (عسى العُوَيْرُ أُبُوساً)، ولا يقال: عسيت أحناء"<sup>(6)</sup>، ولا تصلح أن تكون (عسى) بمعنى (كان) إلا في أمثلة قليلة.

(1) سورة البقرة، الآية 216.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 201/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 55/15.

(4) سورة التحريم، الآية 5.

(5) الرضي، الكافية، 216/4.

(6) سيبويه، الكتاب، 51/1.

وبمعنى الشك<sup>(1)</sup>، كقول الشاعر:

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ  
يَتَنَازِعُونَ جَوَائِبَ الْأَمْثَالِ<sup>(2)</sup>

والشاهد في البيت إفادة (عسى) معنى الشك، وهذه المعاني جميعها لاتدل على الحدث دلالة الأفعال الحقيقية، بل ولم تكن (عسى) في أحد هذه السياقات فعلاً تاماً استغنى بمرفوعه عن منصوبه أو دلّ على الحدث دلالة الأفعال، وليست هذه هي المعاني التي تدل عليها (عسى) فقط، بل يظهر لها



معنيان اختلف في أيهما يدل على تمامها؛ إذ رأى الزمخشري أنّ (عسى) تكون فعلاً ناقصاً بمعنى (قارب)، وإذا كانت بمعنى (قرب) فهي فعل تام<sup>(3)</sup>، وعلى النقيض قول ابن هشام إذ جعل (عسى) فعلاً ناقصاً إذا كان بمعنى (قرب)، وفعلاً تاماً بمعنى (قارب)<sup>(4)</sup>، واختلف معهما فيما ذهباً إليه وأميل إلى وجهة نظر إبراهيم السامرائي من أن (عسى) إذا أفادت معنى (قارب) أو (قرب) لا تدل على حدث، والحدث في المعنيين لم يخرج عن كونه في خبرها، أو مفعولها لا فيه، ومحاولة إثباتها تامة هو ما أوقعهما في الخلط في المعنى الذي تفيد في حالة النقص والتمام، فعلى قوليهما يكون ترتيب الجملة هو ما يؤثر في معنى (عسى)، فإذا تقدم (أن والفعل) على اسمها كان (أن والفعل) فاعلها، وإذا جاء الاسم ثم خبرها (أن والفعل) على ترتيب الأصل كان (أن والفعل) خبرها، وتعد من أفعال الرجاء فنقول: عسى زيد أن يأتي فعسى تامة، ونقول: زيد عسى أن يأتي ولها وجهان الأضعف: أن تكون ناقصة واسمها ضمير مستتر والمصدر المؤول خبرها، والأقوى أن تكون تامة والمصدر المؤول

(1) ابن منظور، لسان العرب، 327/5.

(2) تميم بن مقبل، ديوان شعري، ص 191.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 357.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 202.

مرفوعها على أنه فاعل، يقول السامرائي: "إن استعمال (عسى) على هذا النحو لا يختلف في المعنى عن الاستعمال المشهور في كتب النحو وهو: (عسى زيد أن يقوم) وليس من المعقول أن يتردد (عسى) بين النقصان والتمام بسبب من تقديم وتأخير"<sup>(1)</sup>.

---

(1) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 63.

### الزمن في (عسى)

توافق (عسى) في الصيغة الفعل الماضي، ولو كانت دلالتها على الزمن كدلالة الأفعال الحقيقية لدلت على ما مضى من الزمان، لكن الزمن الذي يظهر في جملتها هو الاستقبال والحقيقة أنه يتأتى من خبرها لا منها، فهي جامدة غير متصرفة وما جاء منها على صيغة المضارع فهو على الشذوذ. كما أشار لذلك عبد القاهر الجرجاني<sup>(1)</sup>.



من النحاة لها بالفعلية إذ لم تقبل (عسى) علامات شكلية لصنف آخر من أصناف الكلام، وإن كان تجزدها من العلامات الجوهرية يجعلها أقرب الشبه للحرف منه إلى الفعل، لكننا لا نستطيع بحال من الأحوال إهمال قبولها لهذه العلامات، وأرى أن قبولها لعدد قليل من العلامات الشكلية، وانعدام قبولها للعلامات الجوهرية سبب وجيه للقول بأنها منتقلة بين الفعلية والحرفية موافقا في ذلك ما ذهب إليه سيبيويه.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 381/4.

(2) سورة البقرة، الآية 246.

(3) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 108.

(4) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 564/2.

( ليس )

تعد (ليس) من الكلمات التي تنازعتها الحجج النحوية في محاولة، لإثبات إلى أي أصناف الكلام تنتمي فتظهر فعليتها حيناً وتختفي حيناً آخر لتبرز حرفيتها، ولن يذهب هذا البحث للخوض في الجدل الدائر حول فعليتها أو حرفيتها، إنما يحاول البحث أن يتلمس دور العلامات الجوهرية والشكلية في تحديد نوع هذه الكلمة .

قال ابن منظور : " ( أيس ) كلمة قد أميتت، إلا أنّ الخليل ذكر أن العرب تقول جيء به من حيث (أيس وليس) ولم تستعمل ( أيس) إلا في هذه الكلمة، وإنما معناها كمعنى حيث هو في حال الكينونة والوجد وقال إن معنى (لا أيس) أي لا وجد"<sup>(1)</sup>، وقوله أميتت يعني أنّ اشتقاقها غير معروف، بدليل بحث الخليل عن أصلها في عبارة (أيس ولا أيس).

اختلف النحاة في ليس على أربعة أصناف وظيفية، وهذا الخلاف مرده انعدام العلامات الجوهرية فيها فلو قبلت العلامات الجوهرية للاسم أو الفعل لخرجت من دائرة الخلاف، وهي في الوقت نفسه قبلت بعضاً من العلامات الشكلية الفعلية فهل أسهمت هذه العلامات في تحديد نوع هذه الكلمة؟

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أيس)، 317/7.

### أصناف (ليس) الوظيفية

صنفت (ليس) أربعة أصناف : الأول : أن تكون فعلاً ناقصاً من أخوات (كان)، نحو قوله تعالى: **بُجِّجْ بِجَجِّجٍ**<sup>(1)</sup>، وهذا قول جمهور النحاة<sup>(2)</sup>، وهم ينظرون فيه إلى الأثر التركيبي الذي تحدثه (ليس) في التركيب اللغوي الذي لا يختلف عن الأثر الذي تحدثه (كان) في التركيب نفسه، فهما

يدخلان على الجملة الاسمية ويعملان فيهما. أمّا المحدثون فيستتكر إبراهيم المخزومي جعل (ليس) مع (كان وأخواتها) تحت باب واحد، ويرى الصواب أن تلحق (ليس) باب المواد التي تنفي؛ لما بينهما من فروق يجعلها فيما يأتي :

أولاً : تستعمل (ليس) للنفي وكان للإثبات.

ثانياً : ينتصب خبر (ليس) على الخلاف؛ لأنه ليس عين المبتدأ في المعنى ولا هو هو. أمّا خبر (كان) فينتصب على الحال.

ثالثاً : (كان) مفردة و(ليس) مركبة من (لا وأيس) ولكنها نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الأداة وهي في النفي تدل على ما تدل عليه (لا) .

(1)سورة آل عمران، الآية 113.

(2)المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي، أبو محمد بدر الدين، الجنى الداني في حروف المعاني، ص493.

وإن كانت لا تزال تحتفظ ببعض من علامات الفعل كطاء التانيث وضمائر الرفع<sup>(1)</sup>، وهو رأي يرتكز إلى الدلالة، إذ لا اشتراك بين (ليس) و(كان) في المعنى بل هما نقيضان.

والثاني : أنّها أداة استثناء وتنصب المستثنى بها<sup>(2)</sup>، تقول : حضر الرجال ليس واحداً ، وفي

هذه الحال يكون لها اسم مرفوع هو ضمير مستتر عند البصريين، وخبر منصوب هو المستثنى وللكوفيين رأي مغاير؛ إذ يرون اسمها ضميراً عائداً على الفعل المفهوم من الكلام قبله<sup>(3)</sup>.

والثالث: أن تكون حرف نفي مهملاً، كقولهم ليس الطيب إلا المسك<sup>(4)</sup>، يقول السيرافي: " وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل ك(ما) وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: (ليس خلق الله مثله وليس قالها زيد).

ويضعف السيرافي هذا الاستخدام لـ(ليس) ويرى أن مثل هذه الشواهد تحتمل التأويل<sup>(5)</sup>، وردّ المرادي هذه الاستخدام لـ(ليس) إلى لغة بني تميم<sup>(6)</sup>.

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 178.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 71/2.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) انظر، الخلاف في الشاهد مشهور، سيبويه، الكتاب، 147/1؛ ابن بري، جواب المسائل العشر، ص 39.

(5) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 6/2.

(6) المرادي، الجنى الداني، ص 498.

أمّا من قال بحرفية (ليس) فيفصل علي الحاكمي رأي ابن شقير في (ليس) بقوله: " ذهب في أحد قوليها أنها حرف، وتابعه الفارسي وغيره وذكر في المغني أنّ هذا القول لابن السّراج وتابعه الفارسي وابن شقير وعندي أن ابن شقير سابق في هذا القول على ابن السّراج"<sup>(1)</sup>.

ونسب ابن النّحاس لابن السّراج مثل ذلك، بقوله: " قال ابن السّراج أنا أفتي بفعلية (ليس)

تقليدا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"<sup>(2)</sup>. وذكر محقق كتاب الأصول لابن السّراج تحت عنوان

المسائل التي تفرّد بها ابن السّراج قوله بحرفية (ليس)، ويظهر رأي مخالف لابن السّراج في ثنايا

كتابه: " فأما ليس, فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست, كما تقول:  
ضربت ولستما كضربتما, ولسنا, كضربنا ولسن, كضربن ولستن, كضربتن, ولسوا, كضربوا, وليست  
أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيداً"<sup>(3)</sup>, فكما يظهر من نص ابن النّحاس أن رأي ابن السّراج  
بحرفية (ليس) لاحق على ما ذكره في كتابه (الأصول).

والرابع : أن تكون حرف نسق عاطف بمعنى (لا) وفقا لمذهب الكوفيين، ويستشهدون بقول الشاعر<sup>(4)</sup>:

أين المفر، وإإله الطالب والأشرم المغلوب، ليس الغالب<sup>(5)</sup>

(1) ابن شقير، الجمل، ص66.

(2) انظر، ابن النّحاس، تعليقة على المقرب، ص198 ؛ ابن السّراج، الأصول، ص27.

(3) ابن السّراج، الأصول، ص83.

(4) المرادي، الجنى الداني، ص498.

(5) المرجع السابق، الصفحة نفسها، والبيت لنفيل بن حبيب وليس للشاعر ديوان مجموع.

والشاهد في البيت أن الكوفيين يرون (ليس) حرف عطف بمعنى (لا) فيكون المعنى عندهم (والأشرم

المغلوب، لا الغالب) في حين يرفض البصريون هذا المعنى لـ(ليس) ويوجهون البيت بأن (الغالب)

اسم ليس وخبرها ضمير متصل عائد على الأشرم لكنه حذف لاتصاله<sup>(1)</sup>، فيكون تقدير البيت (الغالب

ليس الأشرم)، وينسب أحمد بن فارس الى لكسائي القول بأن (ليس) أجريت في النسق مجرى (لا)<sup>(2)</sup>.



ويقول ابن السراج: "واعلم أن قوما يدخلون ليس في حروف العطف ويجعلونها كـ(لا)، وهذا شاذ في كلامهم، وقد حكى سيبويه أن قوما يجعلونها كـ(ما)، فيقولون: ليس الطيب إلا المسك"<sup>(3)</sup>، وقد عاد ابن السراج وقال بحرفية (ليس).

### دلالة ( ليس ) على الحدث

شدّ الرضي عن سائر النحويين حين رأى دلالتها على الحدث، إذ يقول: "وليس، الدال على الانتفاء: فدالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور"<sup>(4)</sup>. ويشابهه مذهب ابن عقيل في (ليس) ما ذهب إليه الرضي فيجعل أصل وضعها أن تدل على حدث، فيقول: "ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول: إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي والمعتبر

(1) انظر، المرادي، الجنى الداني، ص495 وما بعدها؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ص387؛ وانظر، رأي ابن كيسان

وابن سيده والكسائي في لسان العرب، 6/211.

(2) انظر، ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص124.

(3) ابن السراج، الأصول، 2/59.

(4) الرضي، شرح الكافية، 4/182.

إنّما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطراً عليها ذلك الطارئ فيمنعها<sup>(1)</sup>.

فلم يقل غيرهما بدلالة (ليس) على الحدث، بل وليست لهما حجة مقنعة فيما ذهبوا إليه،

فالانتفاء وإن كان معنىً إلا إنّه ليس كمعاني الأفعال في دلالتها على الحدث. وحاول بعض النحاة

الجمع بين عدم دلالتها على الحدث وقبولها للعلامات الشكلية، فرأى أبو الحسين ابن أبي الربيع أنها حرف من جهة المعنى، أجرتها العرب مجرى الفعل، وليست بفعل، فمعناها معنى الحرف وشكلها شكل الفعل<sup>(2)</sup>، ومن ذلك أيضاً نظرة المالقي<sup>(3)</sup> إليها فلا يجزم بفعاليتها أو حرفيتها بل حاول الجمع بين الرأيين، وجعل السياق الحد الفاصل للحكم عليها، فهي ليست فعلاً مطلقاً، ولا حرفاً مطلقاً، يقول: " اعلم أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية"<sup>(4)</sup>، إنما هي متنقلة بين الحالين فتكون فعلاً إذا ظهرت فيها خواص الأفعال: " وإذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرناها قبل قيل: إنها فعل لوجود خواص الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازع فيه، إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف لا غير.

(1) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، 262/1.

(2) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 581.

(3) أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي ولد سنة 630 أخذ القراءات عن الحجاج ابن أبي ريحانة وسمع منه التيسير وغيره وقرأ الجزولية على ابن المفرج المالقي وتقدم في العربية والعروض، توفي 702 هـ. انظر، الدرر الكامنة، 228/1.

(4) المالقي، أحمد عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 300.

ك(ما) النافية"<sup>(1)</sup>.

ويستشهد على حرفيتها، بقول الشاعر:

تُهدِي كَتَابَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا      إِلَّا ابْتِدَارًا إِلَى مَوْتٍ بِإِلْجَامٍ<sup>(2)</sup>

والشاهد في البيت أنّ (ليس) بمعنى (ما)، فيكون معنى (ليس يعصمها، ما يعصمها)، ولا يكون لـ(ليس) معمول في البيت، يقول المالقي عن نوع (ليس) في هذا البيت: "فهذا لا منازعة في الحرفية في (ليس) فيه، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها"<sup>(3)</sup>.

ولم يبتعد عبد القاهر الجرجاني وأبو البركات الأنباري عن هذه النظرة، فجعلها لها منزلة بين منزلتين (الفعلية والحرفية) فهي - على حد تعبيرهما - أضعف من (كان) وأقوى من (ما)، وإن لم تصلح لأن تكون حرفاً بالمطلق فهي موغلة الشبه في الحرف<sup>(4)</sup>، وأرى أن وصف بعض النحاة لـ(ليس) بـ(فعل لفظي) يصب في الفكرة نفسها أيضاً<sup>(5)</sup>، فهي من حيث المعنى حرف؛ لانعدام العلامات الجوهرية فيها ومن جهة الشكل أقرب الشبه للفعل؛ لقبولها عددًا من العلامات الشكلية الفعلية.

(1)المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص301.

(2)المرجع السابق، ص301؛ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق حنا نصر الحتي، ص181. وفي رواية الديوان

يهدي .

(3)المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4)انظر، أبا البركات الأنباري، أسرار العربية، ص118؛ عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، ص409.

(5)العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص313.

وترتب على الاختلاف في دلالة (ليس) على الحدث أو عدم دلالتها اختلاف في جواز تقديم

خبرها عليها، فجمهور البصريين أجازوه غير المبرّد وابن السّراج والزجاج، وخالفهم الكوفيون وأبو

البركات الأنباري فمنعوه<sup>(1)</sup>.

## دلالة ( ليس ) على الزمن

لا تدل ( ليس ) على الزمن الذي تدل عليه الأفعال الحقيقية وتنوعت الآراء فيها فرأى سيبويه وابن السراج والمرادي أن ( ليس ) للنفي مطلقاً<sup>(2)</sup>، وذهب المبرد وابن الوراق والصّيمري أنها تدل على ما يدل عليه الفعل المضارع من نفي الحال والاستقبال<sup>(3)</sup>، قال المبرد: " وأنت إذا قلت ليس زيد قائماً غداً أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في يكون"<sup>(4)</sup>، وقرر الزمخشري والرضي أنها لنفي مضمون الجملة في الحال<sup>(5)</sup>، واشتهر عن جمهور النحاة أنها لنفي الحال<sup>(6)</sup>، وقال الزجاجي وابن الحيدرة اليمني بتصرفها<sup>(7)</sup>.

(1) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 130/1 ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 114/7.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 233/4؛ ابن السراج، الأصول، 97/1 ؛ المرادي، الحسن بن قاسم، شرح التسهيل، ص285.

(3) انظر، المبرد، المقتضب، 87/4 ؛ ابن الوراق، علل النحو، ص246 ؛ الصيمري، التبصرة والتذكرة، 188/1.

(4) المبرد، المقتضب، 87/4.

(5) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 365/4؛ الرضي، شرح الكافية، 198،199/4.

(6) انظر، أبا البركات الأنباري، أسرار العربية، ص112 ؛ الرضي، الكافية، 198،199/4.

(7) انظر، الفارسي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص680 ؛ ابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل، ص76.

ولكن لم يقصدا بذلك أنه يأتي منها مضارع وأمر بل إن التنوع الزمني الذي يدل عليه خبرها جعلها كالمصرفة، يقول ابن الحيدرة اليمني: " أمّا ليس فتقول : إنّها وإن لم تتصرف في نفسها فهي متصرفة في معناها، لأنها جاءت بلفظ الماضي نفيّاً للمستقبل وهي فعل صريح فقويت على العمل"<sup>(1)</sup>.







وتتصل بها ضمائر الرفع، كقولك : (ليسوا، لستُ)، وأنها يُسَكَّن آخرها عند اتصالها بضمائر الرفع،  
وأنها تبنى على الضم عند اتصال واو الجماعة بها : (ليسُوا)، في حين جاءت دون نون الوقاية عند  
اتصال ياء المتكلم بها<sup>(3)</sup>، قال رؤبة :

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي<sup>(4)</sup>

والشاهد في البيت مجيء (ليس) متصلة بضمير النصب (ياء المفعول) دون دخول نون الوقاية عليها،  
والفعل لا تدخل عليه (ياء المفعول) دون نون الوقاية، ولم تقبل دخول (ما المصدرية) عليها كما تدخل  
على الأفعال، ولا كثير من السوابق نحو: (السين وسوف وحروف النصب وغيرها)، وعدم دخول ما  
المصدرية عليها أجاب عنه أبو البقاء العكبري

(1)سورة البقرة، الآية 113.

(2)انظر، العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، 313، 314.

(3)انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 131/1.

(4)رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، ص175.

بقوله: "فلأنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدر"<sup>(1)</sup>.

ولا يختلف النحاة على أنّ هذه السوابق تدخل على الفعل المضارع أمّا (ليس) فهي على صيغة

الماضي فكما لا يصح أن يقال: سوف ضرب، أو لن ضرب، كذلك كان الأمر في (ليس).

والعلامات الشكلية التي قبلتها (ليس) هي ما حكمت لها بالفعلية، ولا أرى أنه يمكن خروج

(ليس) من قسم الأفعال في ظل التقسيم الثلاثي للكلم العربي؛ لأنّها بعيدة عن الاسمية والحرفية، في



حين أنّها للفعلية أقرب على الرغم من انعدام العلامات الجوهرية الفعلية فيها، ومع ذلك ينبغي لها أن تكون في غير الأقسام الثلاثة المعروفة؛ وذلك يستدعي إعادة النظر في تقسيم القدماء، وأخذ محاولات المحدثين على محمل الجد، خاصة محاولة تمام حسان؛ لأنها تفادت أن تجعل (ليس) وغيرها من الكلمات موضع خلاف بما اقترحه من أقسام جديدة للكلام العربي ك(الصفة، والضمير، والخوالف، والظرف، والأداة)<sup>(2)</sup>، وهذه الأقسام تندرج تحتها الكلمات التي لم تقبل العلامات الجوهرية الاسمية أو الفعلية، وتفاوتت في قبول العلامات الشكلية الاسمية والفعلية، دون تكلف واحتجاج بحجج عقلية لا لغوية، قائمة على استقراء اللغة، لا على فكرة حصر الكلام في ثلاثة أنواع.

(1)العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص314.

(2)انظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87 وما بعدها.

### المبحث الثاني : العلامات الشكلية وأثرها في الانتماء إلى أحد صنفين الكلام

#### البناء على الفتح

يُعرف عن الفعل عدد من العلامات الشكلية المميزة له ومن هذه العلامات (البناء على الفتح، قبول تاء التأنيث الساكنة، قبول الإسناد إلى ضمائر الرفع، قبول نون الوقاية)، ولكن مدى تأثير هذه العلامات في تحديد صنف الكلمة يبقى موطن أخذ ورد؛ لما ظهر في العربية من كلمات تقبل بعض

هذه العلامات ولا تقبل بعضها الآخر، ومن هذه الكلمات (نعم وبئس وعسى وليس وحاشا واسم الفعل وأفعل التعجب)، وسيحاول البحث استقصاء دور هذا النوع من العلامات في تصنيف الفعل من غيره من أصناف الكلام.

### بناء الفعل الماضي

يجمع النحاة على أن الفعل الماضي مبني على الفتح، ولا يتغير عن هذه الحال إلا إذا طرأ عليه طارئ كاتصال التاء المتحركة به أو واو الجماعة، ولا يجمع النحاة على بناء غيره فالفعل المضارع معرب باتفاقهم إلا إذا لحقته نون النسوة، أو نون التوكيد فهو مبني، ويبقى فعل الأمر فقال البصريون بإعرابه وقال الكوفيون ببنائه على أنه مقتطع من المضارع، ويرى سيبويه وجمهور البصريين أن الأفعال والحروف الأصل فيها البناء وأن الأسماء حقها الإعراب، وأن سبب إعراب المضارع مشابهته للأسماء<sup>(1)</sup>.

(1) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 446/2.

ويعرّف ابن جنّي البناء بقوله: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"<sup>(1)</sup>، وعند ابن يعّيش: "البناء يخالف الإعراب، ويضاده من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون، أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الإعراب. وإنما سمي بناء؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً، ولم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء"<sup>(2)</sup>، والأفعال عوامل في الأسماء فلو أعربت الأفعال للزمتها العوامل، وهذا

يتطلب سلسلة لا منتهية من العوامل، ويعد البناء على الفتح علامة شكلية مميزة للفعل الماضي، يقول الزجاجي: "الماضي ما حُسِّن فيه أمس، وهو مبني على الفتح أبداً نحو قولك قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك"<sup>(3)</sup>، ويرى ابن جني أنّ المبني على الفتح من الأفعال جميع أمثلة الماضي<sup>(4)</sup>.

### علّة بناء الأفعال والحروف وبعض الأسماء

ويحاول النحاة تعليل بناء الحروف والأفعال وبعض الأسماء، ولعل أكثر العلل موضوعية القول: بعدم التمكن، فعدم التمكن هو الأصل في الحروف والأفعال، والتمكن قبول التعريف والتكثير فالأفعال والحروف لا تعرّف ولا تتكرّر وما شابهها من الأسماء في عدم التمكن يُبنى كما تُبنى الأفعال والحروف.

(1) ابن جني، الخصائص، 38/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 286/3.

(3) الزجاجي، الجمل، ص21.

(4) انظر، ابن جني، اللمع، ص88.

يقول ابن يعيش: "وما بني منها {الأسماء}، فبالحمل على ما لا تمكن له من الحروف والأفعال، لضرب من المناسبة. فالمبني من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف، أو الأفعال، والمراد بالتمكن في الأسماء تعاقب التعريف والتكثير بالعلامة عليه"<sup>(1)</sup>. ويعلل النحاة استخدام اللغة للإعراب للحاجة لتمييز المعاني النحوية المختلفة كالفاعل والمفعول والمضاف إليه<sup>(2)</sup>، خوف اللبس

في جملة كـ(ضرب عمرا زيّد) لكن هذا اللبس لا يقع في الأفعال أو الحروف؛ وذلك لاختلاف المعنى الذي تدل عليه الأسماء عن المعنى الذي تدل عليه الحروف والأفعال.

وإذا كان الإعراب ضد البناء والإعراب ينبغي له الحركة فإن الأصل في البناء عدم الحركة أي: السكون، والسكون هو أصل البناء وفق قول النحاة<sup>(3)</sup>، لكن الفعل الماضي يُبنى باعتراف النحاة على الفتح فما الذي بناه على الفتح؟

### علة بناء الفعل الماضي على الفتح

يذهب عدد من النحاة إلى تعليل بناء الماضي على الفتح والأصل بناؤه على السكون؛ بأن جعلوا للأفعال الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر) مراتب من حيث مشابهته للمعرب، فالمضارع أقرب الشبه للأسماء ولذلك أعرب، والماضي فيه بعض ما في المضارعة من أن الفعل الماضي يأتي خبراً، ووصفاً، ويصلح أن يكون بمعنى الفعل المضارع في الشرط، وأنه يشبه الأسماء في الصيغة<sup>(4)</sup>.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/286.

(2) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص154.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 1/11.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 4/208.

فتقول : المذنب اعترف بالحقيقة (خبر)، وتقول : هذا موقف أسعدنا (صفة)، وتقول : إن ذهب ذهبنا بمعنى (نذهب)، وتقول : (رأيت رجلاً هرب ، بمنزلة : رأيت رجلاً هارباً)، في حين كان فعل الأمر أبعدهم شبيهاً عن الأسماء وأكثرهم قريناً من البناء، فبني على الأصل وهو عدم الحركة أو السكون<sup>(1)</sup>، والفعل الماضي بطلوله خبراً، ووصفاً، ووقوعه موقع الفعل المضارع في الشرط، وبأنه يشبه الأسماء

في الصيغة قُرب من الإعراب وابتعد عن البناء وارتفع عن فعل الأمر، فحق له أن يمتاز عمّن هو أقل منه فكان له البناء على حركة.

أمّا السؤال لماذا كانت هذه الحركة الفتحة؟ فيذهب كثير من النحاة إلى أن اختيار الكسرة علامة للبناء لا يناسب الفعل؛ لأن الفعل لا يجر والجر حركته الكسرة، فضلاً عن أن الكسرة حركة ثقيلة، والضم كذلك لا يناسب الفعل؛ لأن من العرب من يجتزئذ الواو بالضمّة ولو بُني الفعل على الضم لكان مدعاة للبس في المعنى، والضمّة أيضاً ثقيلة كما أن الكسرة ثقيلة، فلم يبق سوى الفتحة لتكون علامة بناء الفعل الماضي<sup>(2)</sup>، ثم إنّ الفتحة تعد أخف على اللسان من الضمة والكسرة، فاجتمع في الفتحة ما لم يجتمع في غيرها، وقد ذهب الفراء في تعليل بناء الفعل الماضي على الفتح مذهباً بعيداً؛ إذ جعل بناءه على الفتح حملاً على التثنية<sup>(3)</sup>، لكن المعروف أن المفرد هو الأصل، فلم يحمل الأصل على الفرع.

(1) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 208/4.

(2) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 227.

(3) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 108/1.

### دور البناء على الفتح في تحديد صنف الكلمة

وإن يكن البناء على الفتح علامة مميزة للفعل الماضي إلا أن ثمة عددًا من الكلمات تُبنى على الفتح منها (إنّ وأخواتها) وعلة ذلك مشابهة هذه المجموعة من الحروف للفعل ومنعًا لالتقاء

الساكنين<sup>(1)</sup>، ثم اسم الفعل ويعلل النحاة بناءه بأن هذه الأسماء وضعت لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل فأصل الأفعال البناء، أما إعراب المضارع فلعله سبق ذكرها.

ويُبنى على الفتح كذلك الأسماء المركبة تركيباً مزجياً كالأعلام نحو (حضر موت)، وما يُعرب على أنه حال كقولهم في المثل : (شذّر مذر) والظروف الزمانية والمكانية فتقول : (صباح مساء)، والأعداد من أحد عشر إلى تسع عشرة إلا اثني عشر فتلحق بالمتى، ويرى الرضي أن أصل هذه المركب أن يكون بين الجزء والثاني حرف عطف، فأربعة عشر مثلاً أصلها أربعة وعشر، ويكون سبب بناء الجزء الأول حاجته للجزء الثاني فشابه الحرف فبُني، والجزء الثاني بُني لتضمنه حرف العطف المحذوف، وأما بناء الجزأين على حركة فللدلالة على أنهما بنيا لعارض، واختيار الفتح للبناء إنما كان تجنباً للثقل<sup>(2)</sup>، وأيضاً يكون هذا البناء للتمييز بين ما كان عدداً واحداً (أربعة عشر) وما كان عطفاً بين رقمين مختلفين لا مجتمعين، ويشاطر هذه الكلمات البناء على الفتح بعض الضمائر نحو : (أنت، أنتن، هو، هي، هنّ، إياي، إياك)، ولكنه يلاحظ أن الأسماء التي بنتها اللغة على الفتح يصعب اختلاطها بالفعل أو غيره من أنواع الكلام، فالأسماء المركبة مكونة من كلمتين ولا يوجد فعل مكون من كلمتين وكذلك الأمر في الضمائر فالاختلاف كبير بين الضمير والفعل، إذ لا يدل الضمير على حدث أو زمن، ولا هو على وزن الفعل.

(1) انظر، ابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل، ص84.

(2) انظر، الرضي، الكافية، 135/3.

ولم يختلف النحاة في كلمة بين أن تكون ضميراً أو فعلاً، فيخلص البناء على الفتح للأفعال، ولا يُبنى الفعل المضارع على الفتح إلا لعارض، فينماز الفعل الماضي ببنائه على الفتح دون سائر الكلمات في اللغة إلا الأصناف المذكورة آنفاً.

### قبول تاء التأنيث الساكنة

ومما يختص به الفعل الماضي دون غيره من أصناف الكلام قبول تاء التأنيث الساكنة، ويمتاز بها الفعل الماضي عن قسيميه المضارع والأمر، وتدل هذه التاء على أن الفاعل مؤنث، وليس الفعل، فالفعل لا يذكر ولا يؤنث، في حين تدل التاء الداخلة على الأسماء على تأنيث الاسم ذاته، واختصت الساكنة عن المتحركة؛ لأن المتحركة تسكن إذا دخلت على الاسم في حال الوقف، أما الساكنة فلا تتحرك في وصل أو وقف إلا إذا وليها ساكن فتكسر منعاً للالتقاء الساكنين، أو وليها ألف الاثنيين فتحرك بالفتح كقولك: شربتاً وهي حركة عارضة كما يقول النحاة<sup>(1)</sup>؛ لأن إسناد الفعل لاثنيين ليس بلازم، واختص الماضي من غيره؛ لأن الفعل المضارع يقبل تاء المضارعة، وفعل الأمر يقبل ياء المخاطبة، فلم يحتج لتاء التأنيث الساكنة سوى الفعل الماضي.

---

(1) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 148/2.

ولاتصال تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي حالات ثلاث :

1. الأولى : الوجوب وله حالان :

أ - إذا كان فاعل الفعل الماضي ضميرًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي .

تقول : (الحقيقة ظهرت ، سناء جاءت).

ب - إذا كان فاعل الفعل الماضي اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث مثنى أو مفردًا أو جمعًا.

تقول : (ركضت الطالبة، ركضت الطالبتان، ركضت الطالبات).

2- الثانية : الجواز وله أربع حالات :

أ - إذا كان فاعل الفعل الماضي اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث، والأجود اتصال التاء، تقول : (أمطرتُ

السماء، أمطرَ السماء).

ب - إذا كان فاعل الفعل الماضي مؤنثًا حقيقيًا مفصلاً عن فاعله بغير إلا، والأجود اتصال التاء،

تقول : (رأت النهرَ السائحةً، رأى النهرَ السائحةً).

ج - إذا كان فاعل الفعل الماضي مؤنثًا لفظيًا ومذكرًا معنويًا، واتصالها قليل، والأجود ألا تتصل.

تقول : (جاء حمزة ، جاءت حمزة)

د - إذا كان فاعل الفعل الماضي جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم وهو مذكر في المعنى، أو اسم

جنس لمؤنث.

تقول : قال العرب، قالت العرب، قال الرجال، قالت الرجال، قال نسوة، قالت نسوة.

3 - الثالثة : المنع وله ثلاث حالات :



أ- إذا كان فاعل الفعل الماضي ضميراً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي مفصول عن فعله.

تقول: (فاطمة ما جاء إلا هي ، كتب اليوم فاطمة).

ب - إذا كان فاعل الفعل الماضي اسماً ظاهراً حقيقياً أو مجازياً مفصلاً عن فعله بـ(إلا).

تقول: (ما كتب إلا طالبة).

ج - إذا كان فاعل الفعل الماضي مذكراً لفظياً ومعنوياً.

فلا تقول: (جاءت محمد).

#### دور تاء التانيث في تصنيف الكلمات :

يعد قبول تاء التانيث الساكنة علامة فاصلة في الحكم على الكلمات، فتاء التانيث تدخل على الاسم والفعل والحرف، لكن لكل تاء ما يميزها عن غيرها؛ فما يقبله الاسم يختلف عما يقبله الفعل، وكذلك الحال للحرف، فتاء التانيث التي يقبلها الاسم متحركة وتسكن عند الوقف، وتاء الحرف لا تتصل به للدلالة على أن الفاعل بعدها مؤنث؛ إذ الحرف لا فاعل له ولا مفعول، والتاء المتصلة بالحرف لتانيث اللفظ، ومن الناحية من جعلها زائدة ولا يقال ذلك في تاء تانيث الفاعل، وتاء الحرف تشبه تاء تانيث الأسماء بسكونها عند الوقف، يقول ابن هشام عن التاء في لات: " ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء"<sup>(1)</sup>.

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص335.

ويذكر من المذاهب فيها زيادتها: " وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة "(1)، ويقول عن الآراء في تاء (رُبِّتْ وَثَمَّتْ): " والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثَمَّتْ وَرُبِّتْ "(2)، ولقد ماز أبو البركات الأنباري التاء المتصلة بالحرف من المتصلة بالفعل؛ فليست المتصلة بالحرف هي ذاتها المتصلة بالفعل.

ويستدل على ذلك بأن وظيفة التاء المتصلة بالفعل تأنيث الفاعل أي الاسم بعدها، في حين أن التاء المتصلة بالحرف تؤنث الحرف نفسه وبأن التاء المتصلة بالفعل ساكنة دائماً، أمّا المتصلة بالحرف فمتحركة ويوقف عليها بالسكون(3)، يقول المبرد: " فأما قولك نعمت وبئست إذا عنيت المؤنث فلأنهما فعلان لم يخرجوا من باب الأفعال إلى التسمية ومن قال نعم المرأة وما أشبهه فلأنهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح الذم أصلاً والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه"(4). فكما يظهر من النصوص السابقة أن لتاء التأنيث الساكنة دوراً بارزاً في تحديد صنف (نعم وبئس) ولا يتوقف دور تاء التأنيث الساكنة في هاتين الكلمتين بل لها دور يتجلى ظهوره في (عسى وليس واسم الفعل الماضي) فقد رأى عدد من النحاة قبول الكلمات السابقة لتاء التأنيث علامة جازمة في فعليتها، يقول ابن مالك: " وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها (لعل) في المعنى"(5).

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص335.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 89/1.

(4) المقتضب، الميرد، 146/2.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 13/1.

ويضيف في موطن آخر: "فالاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، وهي وتاء التانيث الساكنة مميّزان لأسماء الأفعال من الأفعال"<sup>(1)</sup>.

فأسماء الأفعال تدل على حدث وزمن لكنها لا تقبل العلامات الشكلية، ومن أهم هذه العلامات تاء التانيث الساكنة، فالفعل الماضي يدل على حدث وزمن، ماضي ويقبل تاء التانيث، في حين يدل اسم الفعل الماضي على حدث وزمن ولكنه لا يقبل تاء التانيث الساكنة؛ ولذلك لا يعد فعلاً وصنّفه النحاة على أنه اسم فعل، واستعان ابن هشام بقبول تاء التانيث لدلالة على فعلية (نعم وبئس وليس وعسى) فقال: "والصحيح أن الأربعة { نعم وبئس وليس وعسى } أفعال بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهن"<sup>(2)</sup>، وتاء التانيث وإن كانت علامة فعلية شكلية يقبلها الفعل الماضي دون غيره من الأفعال إلا أنها اتصلت بالفعل المضارع في قراءة ابن أبي إسحاق (إنّ البقر تشابهت علينا) بتشديد الشين ودخول تاء التانيث على الفعل المضارع، وتوجيه هذه القراءة أنّ أصلها (أنّ البقرة أشابهت علينا)، ويمكن أن توجه على أنّ أصل (أشابهت، تشابهت) ثم أدغمت التاء في الشين وزيدت همزة الوصل<sup>(3)</sup>، فلا تكون هذه القراءة دليلاً على قبول الفعل المضارع لتاء التانيث.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 13/1.

(2) ابن هشام، قطر الندى، 28/1.

(3) انظر، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 174، 173؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، 410/1.

## قبول الإسناد إلى ضمائر الرفع

تقوم الجملة العربية بنوعها (الاسمية والفعلية) على فكرة الإسناد، فالمبتدأ في الجملة الاسمية مسند إليه والخبر مسند، والفاعل في الجملة الفعلية مسند إليه والفعل مسند والإسناد: " هو ضم شيء إلى شيء، وهو في اصطلاح النحاة ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه"<sup>(1)</sup>. ويضيف اللبدي: والإسناد نوعان: إسناد أصلي، أي: بالأصالة وذلك كإسناد الفعل للفاعل والخبر للمبتدأ، وإسناد تَبَعِي، أي: بالتبعية كإسناد البدل والمعطوف بالحرف، بعكس التتابع الأخرى فإنه لا إسناد فيها"<sup>(2)</sup>.

وعلاقة الترابط بين الفعل والفاعل إجبارية لا يمكن الاستغناء عنها فالفاعل محور الجملة الفعلية، يقول مصطفى حميدة: " والفاعلية وظيفة نحوية لا تنشأ إلا مع تركيب الجملة، ولقيام علاقة نحوية سياقية معينة، هي علاقة الإسناد بطريق الجملة الفعلية"<sup>(3)</sup>.

ومن أشكال الفاعل ضمير الرفع والضمائر على حد تعبير دندوقة فوزية: " مورفيمات وظيفية تتغير وظائفها النحوية بتغير المقامات التي تنتزلها، وهي عناصر تحول بالزيادة بعد الحذف"<sup>(4)</sup>. وتنقسم من حيث الظهور وعدمه إلى قسمين: الأول: ضمائر بارزة وتتضمن الضمائر المنفصلة

(1) محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص107.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، ط.1، 1997م، بيروت، لبنان، ص119.

(4) دندوقة فوزية، ضمائر العربية المفهوم والوظيفة، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ص6.

وتكتب مستقلة عن غيرها من الكلمات نحو (أنا أنت) والمتصلة وتكون جزءاً من الكلمة المتصلة سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً مثل (واو الجماعة وكاف الخطاب)، والقسم الآخر الضمائر المستترة، وهي لا تكتب ولا تلفظ ويقال عنها أنها من اختراع النحاة<sup>(1)</sup>.

والذي يعنينا في هذا المقام ضمير الرفع المتصل بالأفعال بأنواعها الثلاثة تقبل الإسناد إليه وهو من العلامات الشكلية للفعل، والضمير المتصل يقسم إلى ضمير الرفع نحو: (التاء المتحركة وواو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة ونا الفاعلين) وضمير نصب وجر مثل: (كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم ونا النصب والجر). ويتصل ضمير الرفع بالفعل؛ لأن ضمير الرفع يعرب فاعلاً ولا يحتاج غير الفعل للفاعل، في حين أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة يتصل بها ضمير رفع لكنه مستتر.

فيخلص ضمير الرفع البارز للفعل فقط، فاتصاله علامة مميزة للفعل من غيره من أصناف الكلام، ويظهر تأثير الاتصال بضمائر الرفع البارزة جلياً في تحديد اسم الفعل من الفعل، يقول ابن هشام: "فأما (هَلَمْ) فاختلف فيها العرب على لغتين إحداهما أن تلزم طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا زيدون، وهلم يا هند، وهلم يا هندان، وهلم يا هندات، وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: □ □ تن تي<sup>(2)</sup> أي اتتوا إلينا، وقال تعالى: □ □ □<sup>(3)</sup> أي: أحضروا شهداءكم وهي

(1) انظر، مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص153.

(2) سورة الأحزاب، الآية 18.

(3) سورة الأنعام، الآية 150.

عندهم اسم فعل لا فعل أمر؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة، والثانية أن تلحقها بالضمائر البارزة بحسب مَنْ هي مسندة إليه، فتقول هلم وهلما وهلموا وهلمن بالفكّ وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل أمر لدالاتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة (1).

واستدل كذلك على فعلية (هات وتعال) بإسنادهما إلى ضمير الرفع البارز (الياء)، فيقول: "وأما (هات وتعال) فعهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلاً أمر بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة"<sup>(2)</sup>. ويضيف ابن مالك: "وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز فهي فعل كاسكت وأدرك، فإن لم تقبله فهي اسم كصه ودراك"<sup>(3)</sup>. ويعلّل الرضي عدم قبول الأسماء لهذا النوع من الضمائر بقوله: "اتصاله بضمير الرفع البارز وإنما اختص بالفعل؛ لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما استثقل، وإن حذف التيس"<sup>(4)</sup>، وامتاز الفعل الماضي بقبول التاء المتحركة ولا يقبلها المضارع والأمر، في حين أن ياء الفاعل تدخل على الأمر والمضارع ولا تدخل على الماضي، وثمة عدد آخر من الضمائر يقبلها الماضي والمضارع نحو واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة.

(1) ابن هشام، قطر الندى، ص31.

(2) المرجع السابق، ص32.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 1/15.

(4) الرضي، الكافية، 9/4.

## قبول نون الوقاية

نون الوقاية أو نون العماد كما عند بعض النحاة<sup>(1)</sup>، وتدخل على الفعل المتعدي المتصل بياء المفعول لزوماً؛ وقايةً للفعل من الكسر سواء أكان الفعل متصرفاً، كقولك: (زارني) أم جامداً، كقولك: (عساني) وتدخل على اسم الفعل كقولك: (دراكني) بمعنى (أدركني) وعلى بعض الحروف قبل ياء المتكلم المجرورة، كقولك: إني، وعني وعلى الظرف قبل ضمير الإضافة كقولك: لدني، ونسب إلى الشذوذ دخولها على الاسم كقولهم: (قَدْنِي وَقَطْنِي) أي: (حسبي)، ودخولها على الفعل يعد علامة من علامات الفعل، وهو ملزم للفعل المتصل بياء المتكلم أما غير الفعل كاسم الفعل والحرف فهو غير ملزم، ولا يعد علامة لاسم الفعل أو الحرف؛ لأن بعض أسماء الفعل تقبل هذه النون وبعضها لا يقبل وكذلك الحروف<sup>(2)</sup>.

### سبب اختيار النون :

إذا كان الدافع لاستخدام هذه النون منعاً لكسر الفعل كما هو مشهور، فلم كان اختيار النون دون سائر الحروف الأخرى؟ تظهر في كتب النحو عدد من التعليقات لاختيار النون لتقوم بهذه الوظيفة.

1. لأنها من الحروف التي تقبل الزيادة على الفعل، كما قال ابن يعيش: "لقربها من حروف المد واللين"<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص190.

(2) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص450.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 347/2.

2. اعتاد العربي إضافة النون إلى الأسماء بشكل تنوين، وإلى الأفعال في حالة التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة.

3. لأنها تكون علامة إعراب في الأفعال الخمسة فتثبت وتحذف وفقا للحالة الإعرابية، كما أنّ حروف اللين علامة إعراب في الأسماء الخمسة.

4. لأنها تكون حرف إضمار، يقول ابن يعيش: " ولأن هذه النون قد تكون علامة إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرف غير النون، فيخرج عن علامات الإضمار"<sup>(1)</sup>.

5. إنّ دخولها على الفعل لا يؤدي إلى اختلاف معناه.

6. إنّها لا تثقل الفعل نطقاً، يقول ابن الوراق: " التتوين نون خفيفة والنون تشبه حروف المد في غنة في الخيشوم، والغنة لا يتكلف المتحدث في إخراجها"<sup>(2)</sup>.

#### وظيفة النون في الفعل :

اشتهر عن هذه النون أنّها لوقاية الفعل من الكسر، إذ إنّ الفعل لا يكسر والجر علامته الكسرة، ودخول ضمير المتكلم الياء على الفعل يستلزم كسر آخر الفعل؛ لمناسبة اللفظ، وهذا يؤدي إلى كسر الفعل وهو مما ترفضه اللغة، لكن وظيفة هذه النون لا تنحصر في وقاية الفعل من الكسر، إذ يرى بعض النحاة أنّ لهذه النون دوراً لا يقل أهمية عن وقاية الفعل من الكسر، إذ لم يفقه شأنها وهو أمن اللبس لفعل الأمر في حال اتصال ياء المتكلم به، حيث إنّ دخول ياء المتكلم على فعل

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 347/2، 348.

(2) ابن الوراق، علل النحو، ص153.



الأمر دون هذه النون ينجم عنه ثلاثة أمور: الأول: الالتباس في تمييز الفاعل المذكر من المؤنث<sup>(1)</sup>، نحو قولك: (ارحمي) فأنت تطلب من فاعل مؤنث أن يرحم، ولم تطلب ذلك من فاعل مذكر، والثاني: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة<sup>(2)</sup>.

ولو قلنا بعدم وجود نون الوقاية لاستخدمنا الفعل (ارحمي) ليطلب المتكلم الرحمة فالتبس المعنى على السامع، واستخدامك للفعل (ارحمي) دلّ على أن المتكلم يطلب الرحمة دون حصول لبس في المعنى، والثالث: التباس الفعل بالاسم نحو: (دفعني) فوجود نون الوقاية منع التباس الفعل بالمصدر المضاف إلى ياء المتكلم، ولكن بالعودة إلى الوظيفة الأولى (منع كسر الفعل) هل حققت هذه النون ما نُسب إليها من دور؟ لا يستطيع أحد أن ينكر أن للفعل حالات يكسر فيها من مثل التقاء الفعل الساكن الآخر مع كلمة ساكنة الحرف الأول بعده فيُحرّك الفعل بالكسر منعًا للالتقاء الساكنين، ومثال ذلك قوله تعالى: أحمم حمم سم سم سم سم<sup>(3)</sup>، وفي محاولة لتعليل مثل هذه الحالات قسّم ابن مالك الكسر الذي يلحق بآخر الفعل إلى نوعين: أمّا الأول: فبسبب ياء المتكلم وهذا الكسر يدخل على الأسماء، وفائدة النون ألا يدخل هذا الكسر على الأفعال فتشبه الأسماء، والكسر الآخر: هو كسر ياء المخاطبة وهو خاص بالأفعال لا حاجة للوقاية منه بنون أو غيرها<sup>(4)</sup>، لكن الحالات التي يكسر فيها الفعل لا تقف عند هاتين الحالتين.

(1) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

(2) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) سورة فاطر، الآية 2.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 135/1.

ثم إنَّ هنالك حالات لا يُكسر الفعل فيها وقد استخدمت نون الوقاية من مثل الفعل المنتهي بالألف على الرغم من أن الكسرة لن تظهر على آخر هذا النوع من الأفعال، والفعل المنتهي بنون الإعراب ونون التوكيد ونون ضمير الرفع المتصل، ومن أمثلة ذلك (دعاني، يزورونني، لأصنعنَّ، استقبلتني) ويحاول الرضي تعليل دخول النون على الفعل المنتهي بالألف بقوله : " إما طردا للباب، أو لكون الكسر مقدرا على الألف والياء لولا النون، كما في: عصاي وقاضي"<sup>(1)</sup>.

وأما عن دخول نون الوقاية على الفعل المنتهي بنون الإعراب ونون التوكيد ونون ضمير الرفع المتصل، فيقول : " إنما جاز لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل"<sup>(2)</sup>، وقد ظهر لعدد من المحدثين آراء في وظيفة نون الوقاية، إذ يرى صلاح رَوَّاي أنَّ ممَّا تفيدته نون الوقاية أنَّها تمنع الخلط بين ياء المتكلم وياء الفعل الأصلية فالأفعال (يرتقي ، يبتغي ، يقتني) تنتهي بياء من أصل الفعل، وعند إسناد الفعل إلى ياء المتكلم سينتهي بياء، ممَّا يؤدي إلى اللبس بين الياء من أصل الفعل وياء الضمير، ودخول نون الوقاية مع ياء الضمير يمنع هذا اللبس<sup>(3)</sup>.

وأرى أنَّ هذه الوظيفة التي قال بها صلاح رَوَّاي قد تنحصر في بعض الأفعال قليلة الاستعمال التي قد يختلط على السامع التمييز بينها في أول الأمر فهي وظيفة محصورة في عدد قليل من الأفعال، ولكنه يذهب في بحث آخر مذهبًا مختلفًا، إذ يرى أنَّ نون الوقاية ما هي إلا ضمير المتكلم،

(1)الرضي، الكافية، 449/2.

(2)المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3)انظر، صلاح رَوَّاي، بحث : في نون الوقاية، ص107.

والياء بعدها إشباع للكسرة الفارقة لضمير المفرد عن ضمير الجمع<sup>(1)</sup>، وقد ساق لإثبات هذا الرأي عددًا من الأمثلة والأدلة لكن هذا الرأي يضعفه الاستعمال اللغوي؛ لأن المتكلم يعبر عن نفسه بالياء في كثير من الأحيان دون استخدام النون، كقولنا : (قلمي، كتابي، أوراقِي) وإن كانت الياء في هذه الأمثلة في موطن (جر) إلاّ أنّها عبّرت عن المتكلم كما تعبّر الياء التي في محل (النصب) عن المتكلم، ويرى زيد خليل القرالة أنّ نون الوقاية تمنع تشكّل مقاطع صوتية مرفوضة، وتمنع تتابع الحركات، وأنها تحفظ معنى حركتي الإعراب والبناء وقيمهما اللغوية<sup>(2)</sup>؛ إذ إنّ دخول ياء المتكلم على الفعل الماضي صحيح الآخر سيجمع بين الفتحة (علامة البناء) وياء المتكلم وهي كسرة طويلة وهما من جنسين مختلفين.

والقول بأن تكون ياء المتكلم مقطعا منفصلا فلا يصلح؛ لأن المقطع لا يبدأ بحركة ولا يتكوّن من حركة فقط، وعلاوة على ذلك فالمحافظة على بقاء الفتحة أدّى إلى ثبوت القيم اللغوية المرتبط بها ألا وهي أنّ الفاعل مفرد، ومذكّر، وغائب، ويظهر كذلك دور نون الوقاية من الناحية الصوتية في فعل الأمر، فعند دخول ياء المتكلم على فعل الأمر المبني على السكون فسيتشكّل مقطع صوتي مكوّن من حركتين، هما ياء المتكلم (الكسرة الطويلة) ولا يتشكل المقطع العربي من حركة فقط<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، صلاح رَوّاي، نون الوقاية ليست للوقاية، ص113.

(2) انظر، زيد خليل القرالة، نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية، ص123.

(3) انظر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص72.

ووجود نون الوقاية يخلص اللغة من هذا الوضع الصوتي المرفوض، ومثل ذلك أيضًا ما تؤدّيه نون الوقاية بدخولها بين واو الجماعة وياء المتكلم، فواو الجماعة حركة طويلة وياء المتكلم حركة طويلة واجتماعهما يؤدّي إلى تشكّل وضع صوتي مرفوض هو اجتماع أربع حركات من جنسين مختلفين، وأرى أنّ ما ذهب إليه القرّالة يمثّل أحد أهم وظائف نون الوقاية في الفعل العربي، فهذه الأوضاع الصوتية التي ترفضها اللغة العربية استطاعت نون الوقاية تخليصها منها.

### دور النون في تحديد أصناف الكلام :

من الكلمات التي خضعت للتنازع في تحديد صنفها (أفعل التعجب)، فاستثمر البصريون قبول (أفعل التعجب) لنون الوقاية عند اتصالها بضمير ياء المتكلم في حالة النصب للبرهنة على فعلية هذه الكلمة، يقول أبو البركات الأنباري : " فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلاً وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال"<sup>(1)</sup>. وكذلك الأمر في (ليس) إذ استشهد القائلون بحرفية (ليس) بأنه سُمع قول الأعرابي : (عليه رجلاً ليسي) فجاء بياء الضمير دون نون الوقاية ، ولكن معارضيتهم قالوا بشذوذ هذا الاستخدام، وقيل لنقصان فعلية (ليس) جاز ترك النون<sup>(2)</sup>، وظهر لنون الوقاية دور في الحكم على (عسى) إذ يتصل ضمير الياء بـ(عسى)، ولكن هذا الضمير المتصل يُحتمل أن يكون ضمير نصب، أو جر، ومن الكلمات التي فصلت نون الوقاية فيها (حاشا)، إذ استدل سيبويه على حرفية (حاشا) بعدم قبولها لنون الوقاية.

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 107/1.

(2) انظر، الرضي، الكافية، 201/4.

قال الرضي: "التزم سيبويه حرفية (حاشا)، لقولهم : حاشاي، من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك"<sup>(1)</sup>. وصيغة (فِعال) المبنية، تأتي هذه الصيغة لعدة استعمالات منها اسم الفعل، ولكن عدّها اسم فعل يحتاج لإثبات؛ لقربها من الاسمية فاستدل النحاة على قبولها نون الوقاية بأنها اسم فعل، وذلك لمشابهة اسم الفعل للفعل، قال الرضي: "فِعال، المبني، على أربعة أضرب: الأول اسم فعل، ك(نزال) بمعنى: انزل، قال سيبويه : هو مطرد في الثلاثي، نظرا إلى كثرته فيه، قال المصنف: لو قيل على مذهبه: أن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر، لا اسم فعل، لم يكن بعيدا، لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة، كجريان صيغة (افعل)، قال : ولكنه لم يقله أحد منهم لما رأوا أنّ (فعال) من صيغ الأسماء، وهذه علة ضعيفة لأنه لا منع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في: فَعَل، وَقَعِل، وَقَعُل، قال: ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال، حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه"<sup>(2)</sup>، ومما سبق عرضه ظهرت نون الوقاية علامة شكلية ذات تأثير واضح في الحكم على الكلمات بالفعلية .

---

(1)الرضي، الكافية، 122/2.

(2)المرجع السابق، 107/3.

## 2-الفصل الثاني

علامات إعراب الفعل المضارع

## علامات إعراب الفعل المضارع

### معنى الإعراب

حاول غير عالم ودارس للنحو أن يضع تعريفا للإعراب، وقد تقاربت محاولاتهم كثيراً في بعض الأحيان وابتعدت في أحيان أخرى، فانطلق بعضهم من النظر للأثر اللفظي للإعراب من رفع ونصب وجر وجزم، كابن هشام فقال فيه: "هو أثر ظاهر في اللفظ أو مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي له في آخر الكلمة"<sup>(1)</sup>، وانطلق آخرون من فهم الدور المعنوي للإعراب، كما فعل ابن عصفور حين رأى أنّ الإعراب: "تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"<sup>(2)</sup>. ومهما اختلفت وجهات النظر في تعريف الإعراب إلا أن أهميته جلية واضحة، انبرى يؤكدها الكثيرون ممن ردّ على دعوات تجاهل الحركات في أواخر الكلمات، والتزام التسكين عوضاً عن الحركات، والدعوة إلى العاميات وهجر الفصحى.

### علامات الإعراب :

تستخدم العربية ثلاث حركات أصلية تعبّر بها عن المعاني النحوية للكلمات المعربة، وهذه الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) وضدها عدم الحركة (السكون)، ويشترك فيها نوعان من الإعراب (المعرب والمبني).

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 64/1.

(2) ابن عصفور، المقرّب، ص47.

وماز البصريون ما يعرب عمّا يُبنى، فقالوا مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم في حال الإعراب، ومبني على الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون وغيرها من حالات البناء، ولم يفعل الكوفيون ذلك، فاستخدموا ألفاظ الإعراب في حالات البناء، والبناء في حالات الإعراب، وأمّا هذه العلامات (الضمة الفتح الكسرة) فتوصف بعلامات الإعراب الأصلية؛ لوجود علامات تُعدّ فرعية مثل الحروف (الألف والواو والياء) والنون بإثباتها وحذفها، وحركة الفتح التي تستخدم عوضاً عن الكسرة مع الأسماء الممنوعة من الصرف، والكسرة التي تستخدم لنصب جمع المؤنث السالم، وتسمية الحركات بالعلامات الأصلية توافق الواقع اللغوي؛ لأن الحالات التي تستدعي الإعراب بالحركات الفرعية تعود لاستخدام الحركات الأصلية في مظاهر مختلفة من الاستخدام، إذ تعود الكسرة لتظهر على الممنوع من الصرف عند تعريفه، أو إضافته وغيرها من الحالات التي تظهر فيها العلامات الفرعية.

### إعراب الفعل المضارع الصحيح السالم

يتفق النحاة على أن الاسم المتمكن والفعل المضارع معربان، واختلفوا في فعل الأمر أمبني أم معرب؟ على أنه مشتق من الفعل المضارع كما قال الكوفيون<sup>(1)</sup>، أمّا عن الفعل المضارع الذي هو موضوع بحثنا فقصد النحاة بالمضارعة المشابهة، والمشابهة التي يزعمها النحاة هي بين الأفعال التي على صيغة (يفعل) وأسماء الفاعلين فالأسماء حقها الإعراب، والفعل أصله البناء، وأوجه المشابهة أنّ هذا الفعل بمنزلة اسم الفاعل في حركاته، وسكناته، ومعناه وتلحقه زوائد كما تلحق (أل التعريف) الاسم لمعنى.

(1) انظر، أبا البركات الانباري، الإنصاف، 2/247.



فكذلك تدخل (السين وسوف) على الفعل المضارع فيختلف بعض معناه وهو دلالاته على الزمن، إذ يلزم زمن الاستقبال، وتدخل عليه حروف المضارعة فيشبه الاسم في الصيغة، وتدخل لام الابتداء عليه ويدل على معنيين (الحال والاستقبال) فأشبهه الأسماء التي تدل على أكثر من معنى وفق السياق الذي ترد فيه، ومن مشابهته كذلك أنه يشترك مع اسم الفاعل في الوزن<sup>(1)</sup>.

وعلى ما ذكر من اختلاف وجهات نظر النحاة في علة رفع الفعل المضارع من أنه يرتفع؛ لأنه تعرى من النواصب والجوازم، أو لأنه بمنزلة الاسم في المعنى فرفع تشبيهاً بالمبتدأ<sup>(2)</sup>، فقد ذهب مهدي المخزومي مذهباً مختلفاً إذ إن الحالات الإعرابية المختلفة للفعل المضارع ترتبط في نظره بدلالاته على الزمن، فإذا أُريد للفعل المضارع أن يدل على الزمن الماضي سبقته (لم، ولما) وتظهر السكون على آخره، وإن استخدم لدلالة على المستقبل دخلت عليه (أن، ولن، وإذن) وُفتح آخره، في حين أن حالة الفعل المضارع الطبيعية - التي يدل فيها على الحال والاستقبال دون تخصيص - تظهر فيها الضمة على آخره<sup>(3)</sup>، والحقيقة أن هذا الرأي لا يتطابق والواقع اللغوي، إذ يجزم الفعل المضارع بغير (لم لما) ولا يتخصص زمنه للماضي عند دخول لام الأمر عليه، وكذلك لا الناهية، وعلى الرغم من ذلك تظهر السكون على آخره، وينصب كذلك بأدوات أكثر من (أن، ولن، وإذن) ويُفتح آخره، فتخصص الزمن الذي قال به المخزومي لا يُعد سبباً كافياً في تعليل اختلاف حالات المضارع الإعرابية .

(1) انظر، أبا البركات الانباري، أسرار العربية 49/1 ؛ المبرد، المقتضب، 2/1.

(2) انظر، أبا البركات الانباري، الإنصاف، 448/2.

(3) انظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص134.

ومن المعروف أن من الحالات الإعرابية المتنوعة الجر، ولكن الفعل المضارع لا يجر، ولعل عدم وقوع الفعل المضارع في المواقع التي تتطلب الجر أكثر علل النحاة إقناعاً، إذ لا يدخل حرف الجر على الفعل ولا يضاف<sup>(1)</sup>، وتتنوع علامات إعراب الفعل المضارع وفق نوع الفعل المضارع، فالفعل المضارع منه الصحيح (السالم المهموز المضعف)، والمعتل (المثال الأجوف معتل الآخر)، والأفعال الخمسة (المتصلة بواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة)، والفعل المضارع الصحيح السالم ويُسمّى بالصحيح؛ لخلوه من حروف العلة، وبالسالم لأنه سَلِمَ من الهمز، ومن التضعيف، ويعرب هذا النوع من الأفعال بالحركات الأصلية، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون.

وعلى ما اشتهر من توافق النحاة على أن الفعل المضارع معرب، إلا أنه ظهرت آراء ترى بناءه ومنها ما احتج به عبد الهادي الفضلي على بناء الفعل المضارع أن البصريين قالوا بتعاقب المعاني على الفعل المضارع كتعاقبها على الأسماء، وهو ينفي هذا التعاقب الذي هو علة إعراب الفعل المضارع عند البصريين، يقول الفضلي: " وكان باستطاعتهم أن يقولوا ببنائه لعدم اختلاف المعاني النحوية الموجبة للإعراب عليه "<sup>(2)</sup>، ويضيف في موطن آخر: " ونخلص من كل هذا إلى النتيجة التالية، وهي: أن جميع الأفعال مبنية، وأن الإعراب يختص بالأسماء فقط "<sup>(3)</sup>، ولا تعد هذه حجة كافية لنفي الإعراب عن الفعل المضارع وإثبات البناء له، فالفعل المضارع يأتي في محل الخبر والصفة والحال، وهذا من معاني التعاقب.

(1) انظر، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 42/1.

(2) عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، الطبعة الأولى، 1982م، دار القلم، بيروت، ص66.

(3) المرجع السابق، ص69.

### أثر الضمائر في إعراب المضعف وبنيته

يُعرف الفعل المضعف بأنه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد إذا كان ثلاثياً، وما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد إذا كان رباعياً<sup>(1)</sup>، وبهذا تخرج أفعال مثل (كَتَبَ، فَرَحَ) و(أَزْرَقَ، أَخْضَرَ) من دائرة الفعل المضعف؛ لأن تعريف المضعف لا ينطبق عليها، والفعل المضعف منه الصحيح كَرَدَ، والمعتل ك(وَدَّ)، والمهموز ك(أَنَّ)، ويوصف الفعل المضعف بالأصمّ لشدته<sup>(2)</sup>.

ويأتي الفعل المضعف الثلاثي في الأغلب على صيغ ثلاث :

فَعَلَ : يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (شَقَّ يَشُقُّ)، وتكثر هذه الصيغة في المضعف المتعدي، والضم في المضعف مستثقل كما يقول ابن القوطية<sup>(3)</sup>، وعلى الرغم من ذلك فإن السيوطي يرى بأنهم اختاروا ضم العين عوضاً عن كسرها؛ لأن ضمائر النصب تتصل بالفعل المضعف المتعدي، فخشية أن يأتي بعد الكسرة ضممتان متتاليتان فيثقل على اللسان نطقه، فكان ضم العين أفضل من كسرها<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، الشَّريف الجرجاني، التعريفات، 217/1.

(2) انظر، الحملوي، شذا العرف، ص19.

(3) انظر، ابن القوطية، الأفعال، ص1.

(4) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 309، 310/3.

فَعَلَ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (خَفَّ يَخِفُّ) ورأى بعض النحاة أن هذه الصيغة قليلة محفوظة وأنها تلزم غير المتعدي<sup>(1)</sup>.

فَعِلَ : يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع (شَمَّ يَشُمُّ) وعد ابن القوطية من الشاذ (فَعُلَ : تَفْعُلُ) يقول : "لَبَّبَتْ تَلْبُ لُبَابَةٌ وَلُبًّا، والأعم لَبَّبَتْ تَلْبَبٌ"<sup>(2)</sup>.

وللفعل المضارع المضعف الثلاثي عند إسناده إلى الضمائر ثلاث حالات :

الأولى : فكَّ الإدغام : عند إسناد الفعل إلى نون النسوة ومثاله (يَمْدُدْنَ)<sup>(3)</sup>.

يَمْدُ ← يَمْدُدْنَ

yamuddu ← yamdudna

ومن حيث البنية، فالفعل المضارع المضعف (مكسور العين أو مضمومها) يجوز فيه أمران:

أ - الإتمام (وهو عدم حذف حرف من حروف الكلمة) وفي هذه الحال لا يصلح الإدغام؛ لأن التضعيف كما هو معروف تعني أن الحرف الأول ساكن والثاني متحرك<sup>(4)</sup>، وإسناد الفعل المضارع إلى نون النسوة يجعله مبنيًا على السكون فلا يصلح أن يدغم الحرفان.

(1) انظر، ابن جني، الخصائص، 380/1؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (خفف)، 289/1.

(2) ابن القوطية، الأفعال، ص 1.

(3) انظر، ابن جني، المغني في تصريف الأفعال، ص 195.

(4) انظر، المرجع السابق، ص 198.

يَمَلُّ ← يَمَلُّ ← يَمَلُّ  
 yamlalu ← yamallu ← yamlalna

ب - حذف عين الكلمة ونقل حركتها إلى الفاء. وفي هذه الحال لا يصلح الإدغام كذلك؛ لأن الإدغام يحتاج للحرفين معا (عين الكلمة و فاءها)، وهنا حُذفت العين فلا يمكن الإدغام بحرف واحد<sup>(1)</sup>.

يَظَلُّ ← يَظَلُّ ← يَظَلُّ  
 yazillu ← yazilna

أما الفعل المضارع المضعف (مفتوح العين) فالحذف فيه قليل<sup>(2)</sup>.

الثانية : الإدغام وله حالان :

أ - الإسناد إلى ضمير مستتر في حالتي الرفع والنصب، ويكون هذا الإدغام بنقل الحركة من عين الكلمة إلى فائها؛ وعلّة ذلك أن بقاء حركة العين عليها سيؤدي إلى وجود ثلاثة مقاطع يستتقل اجتماعها، وهي مقطع قصير مغلق ومقطعان قصيران مفتوحان متماثلان، ولكن بانتقال حركة العين تسكن العين فتدغم في اللام مما يؤدي إلى اختلاف نوع المقاطع المتشكلة على النحو الآتي: مقطع قصير مفتوح، ثم قصير مغلق، ثم قصير مفتوح، فلا يستتقل النطق به<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، ابن جني، المغني في تصريف الأفعال، ص198.

(2) انظر، المرجع السابق، ص192.

(3) انظر، محمد صالح توفيق، الأفراد الصوتي في الفعل المضعف، مجلة علوم اللغة، مجلد 4، عدد3، 2007م، القاهرة، مصر، ص214.

واليك مثال ذلك :

يَسُدُّ	←	يَسُدُّدُ
ya/sud /du	←	yas/du/du

ب - إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة في جميع الحالات (الرفع والنصب والجرم) تكون حركة الحرف الأخير مناسبة للضمير<sup>(1)</sup>، ونمثل على ذلك بالفعل (يَجُزُّ) :

الفعل ( يَجُزُّ ) عند إسناده :

إلى ألف الاثنين تقول : يَجُزَّانِ yağuzzāni

وإلى واو الجماعة تقول : يَجُزُّونَ yağuzzūna

وإلى ياء المخاطبة تقول : تَجُزِّيْنَ tağuzzīna

الثالثة : جواز الإدغام وفكّه عند الإسناد إلى ضمير مستتر في حالة الجزم، قال تعالى : أ □ □ □

□ □ □<sup>(2)</sup>، وقد جاء بفك الإدغام في قوله تعالى : أ □ □ □<sup>(3)</sup> والفك لغة أهل الحجاز فهم يقولون برّد

حركة العين لها عند سكون اللام، في حين أن الإدغام لغة تميم ويُعد فك الإدغام الأصل،

(1) انظر، ابن جني، المغني في تصريف الأفعال، ص195.

(2) سورة الحشر، الآية4.

(3) سورة النساء، الآية115.

وَأَنَّ الإِدْغَامَ يَمَثَلُ التَّطَوُّرَ الصَّوْتِيَّ لَهُ<sup>(1)</sup>؛ لَمَّا فِي الإِدْغَامِ مِنْ تَيْسِيرٍ لِلنُّطْقِ وَخَفْضٍ لِلجَهْدِ، وَهَذَا مِمَّا تَفَضَّلَهُ اللُّغَةُ، يَقُولُ سَيَّبُويهِ : " فَإِنَّ أُسْكَنْتِ اللَّامُ فَإِنَّ أَهْلَ الحِجَازِ يَجْرُونَهُ عَلَى الأَصْلِ، لِأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَسْكُنُونَ الأَوَّلَ وَيَحْرِكُونَ الأَخْرَ لِيرْفَعُوا ألسِنَتَهُمْ رَفْعَةً وَاحِدَةً وَصَارَ تحْرِيكُ الأَخْرَ عَلَى الأَصْلِ، لثَلَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ"<sup>(2)</sup>، وَيُرَدُّ الدَّرْسُ الصَّوْتِيَّ الحَدِيثُ جَوَازَ الإِدْغَامِ وَفَكَهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الحَالَةِ إِلَى قَانُونِ سَقُوطِ الحَرْكَةِ، وَهُوَ أَنَّ الحَرْكَةَ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ صَامَتَيْنِ مِثْمَالَيْنِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعْرُضَةً لِسَقُوطِ بِصُورَةٍ اخْتِيَارِيَّةٍ<sup>(3)</sup>.

وَلَكِنْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الحَالَةِ لَا تَظْهَرُ السُّكُونُ - وَهِيَ عِلَامَةُ جُزْمِ الفِعْلِ المِضَارِعِ - عَلَى آخِرِهِ بَلْ تَخْتَارُ اللُّغَةُ وَاحِدًا مِنْ ثَلَاثَةِ : تحْرِيكِ الحَرْفِ الأَخِيرِ بِالفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهَا أَخْفَ الحَرْكَاتِ، أَوْ تحْرِيكِ الحَرْفِ الأَخِيرِ بِالكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ فِي مَنَعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، أَوْ الإِتْبَاعِ ( وَهُوَ أَنَّ تَوَافُقَ حَرْكَةِ لَامِ الكَلِمَةِ عَيْنِهَا )<sup>(4)</sup> وَيُضَافُ إِلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الفِعْلَ المِضَارِعَ المَجْزُومَ إِذَا وُليَهُ سَاكِنٌ كَانَ القِيَاسُ كَسْرَ آخِرِ الفِعْلِ المَجْزُومِ. وَقَدْ سُمِعَ عَنِ العَرَبِ فَتَحَ آخِرَهُ وَضَمَّهُ<sup>(5)</sup>، وَالفِعْلُ المِضْعَفُ الرِّبَاعِيُّ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى الضَّمَائِرِ لَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يَعامَلُ مَعَامِلَةَ الفِعْلِ السَّالِمِ.

(1) انظر، محمد صالح توفيق، الأفراد الصوتي، ص214.

(2) سيبويه، الكتاب، 4/ 417، 416.

(3) انظر، أمانة الزعبي، من طرق التعامل مع المضعف في العربية واللغات السامية دراسة تحليلية مقارنة، ص 68.

(4) انظر، ابن جني، المغني في تصريف الأفعال، ص196.

(5) انظر، المرجع السابق، ص196.

## إعراب الفعل المضارع المعتل

يرى الباحث أنّ السبيل لفهم أثر الضمائر في إعراب المعتل وبنيته، هو التعامل معه على ضوء التصور بأن الفعل المعتل قد مرّ بأربع مراحل مختلفة كانت آخرها البنية السطحية المتداولة، والافتتاح بما لعبته الحركات المزدوجة من دور في التأثير في بنية الفعل المعتل، وإذ يقتنع الباحث بصحة هذا التصور وبما للحركات المزدوجة من تأثير؛ للإثباتات التي سيسردها فإنه سيحاول تلمّس أثر الضمائر في إعراب الفعل المعتل بأنواعه في ضوء هذا الفهم للمسألة.

والحركة المزدوجة وإن كان يصعب إيجاد تعريف جامع لها كما قال عبدالله الكناعنة<sup>(1)</sup>، فهي تمثل تجاوز الحركات مع أشباه الحركات في مقطع واحد<sup>(2)</sup>، يقول فوزي الشايب : " واقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكون ما يعرف في الاصطلاح المزدوج الحركي (Diphthong)"<sup>(3)</sup>.

وتقسم الحركات المزدوجة في العربية إلى قسمين : الحركة المزدوجة الصاعدة وتكون فيها شبه الحركة أولاً ثم الحركة، وتأتي على الصيغ التالية : (ya, yi, yu, wa, wi, wu)، والقسم الآخر الحركة المزدوجة الهابطة : وتكون الحركة فيها أولاً ثم شبه الحركة، وتأتي على الصيغ التالية:  
(ay, iy, uy aw, iw, uw)<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، عبد الله محمد الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ص9.

(2) انظر، أمانة الزعبي، تغييرات الفعل المثال، ص90.

(3) فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص408.

(4) انظر، عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص15، 16.



وتثبت الدراسات الصوتية الحديثة بالمنهج التاريخي المقارن، أنّ الفعل المعتل قد مرّ بمراحل أربع، ويؤكد ذلك وجود بقايا لغوية هي شواهد على هذه المراحل المختلفة، وهي ما يُطلق عليها المتحجّرات اللغوية أو كما يسميها رمضان عبد التواب الركام اللغوي، وما توصل إليه الباحثون في اللهجة الصفاوية واللهجة النمودية من محافظة هذه اللهجات على الأصل، وكذلك الأمر في بعض اللغات السامية في أحيان أُخر<sup>(1)</sup>، وهذه المراحل هي :

### 1. مرحلة الصحة :

وفي هذه المرحلة ثمة من يرى أنها مجرد افتراض ولم تكن موجودة، لكن رمضان عبد التواب أثبت وجودها بما استشهد به من أمثلة من اللغة الحبشية، وبقايا لها على صورة الأفعال (حَوْرَ، وَعَوْرَ، وَهَيْفَ، صَيْدَ، أَطْوَلَ) وفي هذه المرحلة كان الفعل الأجوف والناقص يتصرف تصرف الفعل الصحيح، وفيها أيضاً أن أسماء مثل (حبلي وأفعي) سابقة على (حبلي، أفعي)، يقول رمضان عبد التواب : " فإنّ النظر إلى الأفعال الناقصة، مثل: رمى ودعا، وهي تماثل في صورتها هذه، صورة الأسماء المقصورة في الفصحى، يرينا أنها في أصلها الأول في اللغات السامية، كانت تتصرف تصرف الصحيح تماماً. والدليل على ذلك وجود هذا الأصل القديم في اللغة الحبشية الجعزية، وهي إحدى اللغات السامية"<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر، رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات، ص 248 وما بعدها ؛ عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص 46.

(2) رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات، ص 244.

## 2. مرحلة التسكين أو ضياع الحركة:

وفيها تتحوّل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa , ya) إلى حركة مزدوجة هابطة عن طريق سقوط الحركة (a) فتبقى شبه الحركة فلا يمكن لها أن تشكل مقطعًا صوتيًا بمفردها، فتتصل بالحركة السابقة عليها (a) فتنتهي إلى حركة مزدوجة هابطة (aw, ay).

ومن أمثلة هذه المرحلة الفعل (قال) ففي مرحلة الصحة كان على صيغة (قَوْل) وانتقل في

مرحلة التسكين إلى صيغة (قَوْل) بفعل سقوط الحركة<sup>(1)</sup>:

(qawala) (مرحلة الصحة) انتقلت إلى (qawla) (مرحلة التسكين)

## 3. مرحلة انكماش الحركة المزدوجة :

إنّ مرحلة التسكين ولدت حركة مزدوجة هابطة تسعى اللغة على عاداتها إلى التخلّص منها، فيتشكّل من الحركة المزدوجة الهابطة (aw) ضمة طويلة ممالّة (ō) ومن الحركة (ay) كسرة طويلة ممالّة (ē) عن طريق انكماش الحركة المزدوجة الهابطة أو ما يسمى (الإمالة)، يقول رمضان عبد التواب: "وانكماش (الأصوات المركبة) ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير في اللغة ، فتحول الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة ممالّة (ō) في مثل نطقنا لكلمة (يُوم) بدلا من (يُوم)"<sup>(2)</sup>.

(1) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص48.

(2) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص51.

## 4. مرحلة الفتح الخالص (التفخيم)

وفي هذه المرحلة وصلت أفعال مثل (قام وباع وسعى رمى) إلى هذه الصورة النهائية المعروفة، وتعلل هذه المرحلة وجود لهجة من لهجات العرب تقوم على التزام الألف في جميع حالات المثني، وما يحدث في هذه المرحلة هو تحوّل الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص<sup>(1)</sup>.

## أثر الضمائر في إعراب المثال وبنيته

الفعل المثال وهو ما كان أوله حرف علة ياء أو واو ولا يكون ألفًا، وعَلَّل بعضهم هذه التسمية،

بقوله: " وسُمِّيَ بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه "<sup>(2)</sup>.

ويأتي الفعل المثال الواوي على خمس صيغ مشهورة وصيغة سادسة قليلة :

فَعَلَ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع

فَعِلَ : يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

فَعُلَ : يَفْعَلُ بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع

فَعَلَّ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وفتحها في المضارع

فَعِلَّ : يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وكسرها في المضارع

فَعُلَّ : يَفْعَلُ بضم العين في الماضي والمضارع والصيغة القليلة

(1) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص49.

(2) أحمد بن محمد الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، 19، 20.

وأما ما كانت فائزاً ياءاً فإن أغلبه على صيغة فَعَلٍ : يَفْعَلُ بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع. وتشير آمنة الزعبي إلى أن المثال الواوي أكثر استعمالاً من اليائي، وإن كانت الياء أخف من الواو صوتياً إلا إن هذا ما تداولته اللغة؛ ولعل ثقل الواو عن الياء دفع المتحدث للاعتماد عليها في أول كلامه<sup>(1)</sup>.

وتحذف الواو في بعض صيغ المضارع المثال الواوي، في حين لا يطرأ تغيير على الفعل المضارع المثال اليائي عند إسناده للضمائر، ولو كان الأمر بالمثل لحذفت الياء من المضارع المثال اليائي ولكنها لم تحذف، وقد ذكر سيبويه ذلك ووافقه ابن الحاجب<sup>(2)</sup>، يقول أولهما : " وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك، يئس يئس، ويسر يسر، ويمن يمن؛ وذلك أن الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرون من استئصال الواو ومع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه ؛ وهي أخف. وسترى ذلك إن شاء الله. فلما كان أخف عليهم سلموه، وزعموا أن بعض العرب يقول: يئس يئس فاعلم ؛ فحذفوا الياء من يفعل لاستئصال الياءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو. فهذه في القلة كيجد"<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، آمنة صالح الزعبي، تغييرات بنية الفعل المثال في العربية وغيرها من اللغات السامية، ص93.

(2) الرضي، شرح الشافية، 89,88/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 54/4.

إنّ إشارة سيبويه إلى أن العرب قد تحذف الياء مع الياء في غير هذا الموضع يثير تساؤلاً كالاتي: لماذا لا تحذف الياء في هذا الموضع وإن كان الاستتقال الذي جعله سيبويه سبباً للحذف في غير هذا الموضع حاصلًا في التقاء ياء المضارعة مع ياء الفعل المثال اليائي؟

يجيب ابن الحاجب عن هذا التساؤل بثلاثة أسباب، الأول: أنّ الواو أثقل من الياء وحذف الثقيل لا يستلزم حذف الخفيف.

والثاني: أنّ الواو أكثر شيوعاً من الياء في هذا النوع من الأفعال وحذفها وهو الأكثر لا يتطلب حذف الأقل وهي الياء.

والثالث: أنّ حذف الياء يلبس الماضي في المضارع؛ لأن الياء من حروف المضارعة أمّا الواو فليست من حروف المضارعة ولا يؤدي حذفها إلى مثل هذا اللبس<sup>(1)</sup>.

وما طرحه ابن الحاجب هو مقارنة بين الواو والياء في النقطتين الأوليين، وسبب وظيفي في النقطة الثالثة، وعلى الرغم من أهمية السبب الوظيفي إلا أن للمسألة بعداً صوتياً هو ميدان دراسة مثل هذه الظواهر، وقد أبدى فوزي الشايب رأياً حريّاً بنا أن نذكره؛ إذ يقول: "ولكن على الرغم من كل هذه الأسباب، والتعليقات التي ذكروها، فقد أسقطت الياء كما أسقطت الواو؛ لثقل الياءين، كما قال ابن بري، ولهذا نصّ الرضي على أنّ بعض العرب يجري الياء مجرى الواو في الحذف، ولكنه وصف هذه

(1) انظر، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، أمالي ابن

الظاهرة بأنها قليلة. ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة والصرفيون على ذلك : (يَيْس) و(يَيْسِر) و(يَيْسِر)، وقد فسروا سقوط الياء ههنا على أساس كراهية الكسرة مع الياء، ومعنى هذا أنّ الأسباب التي أدت عندهم إلى سقوط الواو من (يَفْعَل) هي ذاتها التي أدت إلى سقوط الياء منه أيضاً والتمييز بين المثال الواوي واليائي هو مظهر لتفتيت الظاهرة اللغوية الواحدة<sup>(1)</sup>.

والشايب يتبنى - كما ظهر - القول بأن الياء تحذف كما تحذف الواو من المضارع المثال، وتعليه الصوتي للمسألة مطابق لموقفه من حذف الواو من المثال الواوي، وسنذكر رأيه بالتفصيل عند الحديث عن حذف الواو.

واشترط الصرفيون لحذف الواو من أول الفعل المضارع المثال الواوي شروطاً ثلاثة : أن يكون فعلاً لا اسماً، وأن تكون الياء مفتوحة فلا تُحذف الواو في صيغة المبني للمجهول، أن يكون على وزن (يَفْعَل مَكسور العين)، وتحذف الواو من أول الفعل المثال الواوي إذا كان على وزن (يَفْعَل مَفْتُوح العين) وقد لا تحذف وإذا كان الفعل مضموم العين (يَفْعُل) فإنه لا يطرأ عليه تغيير<sup>(2)</sup>.

وأضاف الأشموني : "وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (يَدْعُ ، وَيَذِرُ) فِي لُغَةٍ"<sup>(3)</sup>. فنقول : (وَصَل يَصِلُ)، (وَهَب يَهَبُ) والقياس أن تقول (وَصَل يُوَصِّلُ)، (وَهَب يُوَهِّبُ) لكن نشهد حذف الواو من الفعل المثال الواوي، واختلفت الآراء في علة حذف الواو من المضارع المثال الواوي.

(1) فوزي حسن الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص 46.

(2) انظر، فوزي الشايب ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص 27.

(3) نور الدين الأشموني، شرح الأشموني، 149/4.

فينسب القاسم للخليل القول بأنه : " سقطت الواو في مثل : (يَعِد و يَصِل)؛ لأنها خرجت ساكنة وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة إلا فيما لم يُسمَّ فاعله فأسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة"<sup>(1)</sup>.

ويضيف القاسم: " وقال غيرهم : نقصوا الواو من هذا الجنس؛ لأن الواو خرجت ساكنة والحرف الساكن إلى الكسر { ما هُوَ } لأنه إذا حُرِّك تحرَّك إلى الكسر والعين مكسورة فكرهوا اجتماع الكسرتين في هذا الموضع فنقصوا الواو ألا ترى أنهم لم يحدفوا الواو فيما كانت العين فيه مفتوحة مثل (يُوَجِّل) أو مضمومة مثل (يُوَضِّع)"<sup>(2)</sup>. وافترق الكوفيون والبصريون في محاولة تعليل سبب هذا الحذف للواو، فقال الكوفيون : بأن التمييز بين الفعل اللازم والمتعدي هو سبب حذف هذه الواو، فالفعل اللازم تثبت واوه والمتعدي تحذف، في حين قال البصريون : بأن وقوع الواو بين ياء وكسرة أدَّى إلى اجتماع ثلاثة مستتقلات الياء والواو والكسرة فطلبوا للتخفيف حذف الواو<sup>(3)</sup>، يقول العكبري : " وعلّة ذلك أن الواو من جنس الضمة، وهي مقدرة بضمّتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستتقل يُفَر منه لا سيما إذا غلب الشئان على الشيء الواحد وقد وجد ذلك ههنا"<sup>(4)</sup>.

ولعل رأي البصريين في هذه المسألة أقرب إلى المنهج العلمي فحذف الحروف مسألة صرفية صوتية، إضافة إلى أن القول بأن الأفعال اللازمة مثبتة الواو والأفعال المتعدية محذوفة الواو لا يقرّه الواقع اللغوي، لكن البصريين واجهوا اختلالاً في نوع من أنواع الفعل المثال الواوي فلم تحذف الواو

(1) القاسم بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص 221.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 644/2.

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص 348.

من أوله، وهذا النوع هو ما كان على وزن (يفعل) تقول : (يوطؤ) دون حذف الواو فعللوا ذلك؛ بأن ما كان مضارعه (يفعل) فإن ماضيه على وزن (فعل) لا تحذف الواو من أوله لئلا يختلف الباب كما قال أبو علي الفارسي<sup>(1)</sup> - وقصد بذلك أن ماضي (يفعل) هو (فعل) بينما مضارع فعل يأتي على (يفعل) ويفعل ويفعل) - في حين أن الفعل المضارع إذا كان وزنه (يفعل) وفاءه واو فإن ماضيه (فعل) فاختلف المضارع عن الماضي فجاز حذف فائه وهي الواو وأن ما كان وزنه (يفعل) وفاءه واو فإن أصله (يفعل) فتُحذف فاءه وتفتح العين إن كان عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا (أ ه ع ح غ خ)<sup>(2)</sup>.

وقريب من هذا ما قاله الرضي عن الفعل (وسع يسع) : " وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الاصل، فأصل الفعل بكسر العين في الماضي والمضارع، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو، ولو كانت مفتوحة العين في الاصل لثبتت الواو وصحت أو قلبت ألقا على لغة من يقول يا جل"<sup>(3)</sup>.

ولم يقف الأمر عند حذف الواو المسبوقة بياء المضارعة بل تعداه ليشمل سائر حروف المضارعة فتحذف الواو بعدها، ورأى القدماء أنه من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، يقول أبو البركات الأنباري : " إنما حذف ههنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة - التي

(1) ابن جني، المنصف شرح أبو الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي،

209/1.

(2) انظر، الرضي، شرح الشافية، ص119؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص159.

(3) الرضي، شرح الشافية، ص120.



هي الهمزة والنون والتاء - على الياء؛ لأنها أخوات، فلما حذف الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها، حذف مع الآخر لئلا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة، ليجرى الباب على سَنَن واحد<sup>(1)</sup>.

وأرَّجَح هذا السبب (طرد الباب على وتيرة واحدة)؛ إذ لا أرى سببا صوتيًا لتعليل حذف الواو في هذه المواضع، إضافة لما تظهر اللغة من ميول إلى توافق صيغ الفعل في غير ما يخل بالمعنى ويؤدِّي إلى اللبس.

ولم تتوقف المسألة عند قول الكوفيين والبصريين، فتناولها الدرس الصرفي الحديث محاولاً وصف هذه الظاهرة وصفاً أكثر دقة من التوقف عند كلمة الكراهة والاستتقال، فظهرت عدد من الآراء والتعليقات لحذف الواو من الفعل المثال المضارع الواوي منها : رأي الطيب بكوش، وعبدالقادر عبدالجليل، وفوزي الشايب، وأمنة الزعبي.

لم يسلم الطيب بكوش بما جاء في كتب القدماء حول ظاهرة حذف الواو من الفعل المضارع المثال، بل قام بدراسة تحليلية إحصائية فصل فيها التغييرات التي تطرأ على الفعل المثال المضارع الواوي، توصل بها إلى أن المضارع على وزن (يفعل) وماضيه على وزن (فعل) لا تحذف واوه؛ لأن فتحة حرف المضارعة مع الواو (فاء الفعل) تُشكّل حركة مزدوجة تتأثر بحركة الحرف بعدها (عين الكلمة)، فإذا كانت حركة عين الكلمة (ضمة) لا تحذف الواو، وثمة سبب آخر هو أن الأفعال على صيغة (فعل يفعل) تدل على صفات وهي قليلة الاستعمال والتصريف، في حين أن الفعل إذا كان على وزن (يفعل) تسقط واوه دائماً لمنافرة الكسرة للواو.

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، 2/646.

يقول الطيب بكوش: "فللواو خصائص الضمة الحلقية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة"<sup>(1)</sup>.

وأما الفعل على وزن (يفعل) فإذا كان ماضيه على وزن (فعل) فتسقط الواو وإذا كان الماضي على وزن (فعل) فتبقى الواو، ويضيف: "أما الفتحة فإن خصائصها الوسطية تجعلها ملائمة للواو، لذلك تبقى الواو في كل الحالات باستثناء ما كان مضارع (فعل)، وواضح أن سقوط الواو في (يفعل) من (فعل) ذو قيمة تمييزية، إذ نتمكن بفضلها من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه بـ(فعل)"<sup>(2)</sup>.

وأما فوزي الشايب فيرفض ما حاولت به مدرستا النحو (الكوفة والبصرة) تعليل حذف الواو من الفعل المضارع المثالي الواوي، فما ذهبت إليه مدرسة الكوفة من أن حذف الواو لتمييز اللازم من المتعدي - يؤكد الشايب على أن هذا الرأي للفراء وليس للكوفيين - رأي يخالف الواقع اللغوي، وأما ما قالت به المدرسة البصرية من أن سبب حذف الواو، هو وقوع الواو بين ياء وكسرة أدى إلى اجتماع ثلاثة مستقلات الياء والواو والكسرة فطلباً للتخفيف حذفت الواو فهو علة فاسدة - على حد تعبير الشايب -؛ لأن مثل هذا الاجتماع لمستقلات حاصل في قولنا: " مذ يَوْمِ الخُميسِ إلى يَوْمِ الجمعة"<sup>(3)</sup>، لكنّه يعترف أن هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها بدراسة الفعل المضارع وحده، وإنما يمكن تعليلها بفهم الصيغة النهائية لفعل الأمر.

(1) الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص128.

(2) المرجع السابق، 128، 129.

(3) فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص26.

يقول في موضع آخر: " ففي الأمر من المثال مطلقا تتخلق سياقات لغوية مرفوضة عربيا ألبتة"<sup>(1)</sup>، ومما دفعه أيضًا للبحث عن ضالته في فعل الأمر أن فعل الأمر فرع المضارع - في نظره-، وبأن المضارع يختلف عن الأمر بزيادة حرف المضارعة وتحريك آخره<sup>(2)</sup>، ولكن ما هذه السياقات المرفوضة التي يتحدث عنها؟ يجيب الشايب عن هذا التساؤل بطرحه لمثال تطبيقي مستخدما الفعل (يُوعِدُ)، يقول: " ونحن إذا ما قمنا بتجريد (يُوعِدُ <id yaw) من حرف المضارعة، وتسكين آخره فإننا سنحصل على (وَعِدَ <id w) وبتوليد الأمر من المضارع ينشأ كما هو ظاهر محذور لغوي، أي سياق صوتي مرفوض عربيا، وساميا أيضًا ألا وهو التقاء صامتين في بداية المقطع، وهذا لا يجوز ولا يكون بحال"<sup>(3)</sup>، ويتشابه ما ذهب إليه الشايب مع تحليل عبد الصبور شاهين لما يحدث لفعل الأمر عند اشتقاقه من الفعل الماضي، وما جعل فعل الأمر يظهر على صورته الأخيرة المستعملة في المستوى الفصيح.

وإن لم يستخدم شاهين هذا الرأي في تحليل ما يحدث للفعل المضارع المثال عند إسناده للضماير، يقول شاهين: " ... إن أخذ الأمر من المضارع في مثل يكتب (yaktub) يكون بحذف حرف المضارعة، وحينئذ يبقى الأمر في صورة (ktub)، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة، وهو ما لا يجوز في العربية، فإذا جيء بحركة، قبل الكاف (uktub)، وقع محذور آخر، وهو بدء المقطع بحركة.

(1) انظر، فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص30.

(2) انظر، المرجع السابق، ص31.

(3) نفسه، والصفحة نفسها.

فزيدت همزة وصل : اكتب (<uktub) وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين<sup>(1)</sup>. واستثمر الشايب

خصائص المقطع العربي في فهم هذه المسألة وتحليلها، ونعرض رأيه وفق التسلسل الآتي:

1. نجرّد الفعل ( يُوْعِد ) (yaw<idu) من حرف المضارعة ونسكّن آخره فيظهر على صورة ( وُعِد

w<id ) ، وهذه الصورة يلتقي فيها صامتان في بداية المقطع وهذا سياق صوتي مرفوض.

2. تحاول العربية التخلص من هذه الصورة بإنشاء حركة جديدة قبل المقطع الأول، وعلى عادة اللغة

تكون الحركة هي الكسرة، فتتشكّل الصيغة (وُعِد wi<du) فيظهر محظور آخر وهو بداية القطع

بصائت.

3. تذهب اللغة إلى حل هذا الإشكال الصوتي بتحقيق الحركة، وتحقيقها يولد همزة وصل فنصل إلى

الصيغة (إوعد iw<id).

4. صيغة (إوعد iw<id) تبتدئ بمزدوج هابط لا تقبله اللغة تتخلص منه وفق ما يعرف بالمخالفة

الصوتية، فيُحذف الصامت وتُمد الحركة فيتحول الفعل إلى صيغة (إيعد i<id) فتُحذف الواو مما

يستلزم حذف المقطع الأول المتشكل من همزة الوصل والكسرة الطويلة؛ لأن الواو سبب وجود همزة

الوصل وفق ما ظهر في الخطوات السابقة فنصل إلى الصيغة النهائية (إيد id<).<sup>(2)</sup>

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص42.

(2) فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي، ص33.

وهذا التحليل المقطعي للمسألة على ما فيه من ترابط للفكرة ودقة في الفهم، إلا أنه يفترض أن الماضي هو الأصل والأمر مشتق منه وهذا - كما هو معروف - مسألة خلافية بين النحاة، تُدخل الضعف على ما ذهب إليه الشايب من تعليل حذف الواو من أول الفعل المضارع المثال عند إسناده إلى الضمائر، مما يدفعنا إلى البحث عن تعليل لا يجعل من مسألة خلافية أمراً مسلماً به، ولم يقتنع عبدالقادر عبد الجليل بتعليل القدماء لحذف الواو من المضارع المثال الواوي ومن المصدر، ويرى سبب ذلك توالي أربعة مقاطع صوتية قصيرة مما يؤدي إلى عدم التجانس فيقول: "الأصح أن (وَعَدَ) إذا دخلت عليه (ياء) المضارعة، تتوالى فيه (أربع) مقاطع صوتية قصيرة، تفضي إلى عدم التجانس الصوتي، حيث تتدخل المخالفة الصوتية عن طريق تقليل عدد المقاطع والمقطع المرشح لهذه الحالة هو المقطع الأول لعدم إخلاله في البناء الدلالي للكلمة"<sup>(1)</sup>، ولكن هذا الرأي يقف عاجزاً عن تفسير ما حدث للأفعال (يوجل) (بيسر) (بيئس)، ومن محاولات المحدثين كذلك ما قدمته آمنة الزعبي، إذ تقول: "وحذفت هذه الواو بسبب تجاورها مع الفتحة السابقة عليها، مما أدى إلى تشكّل وضع صوتي يطلق عليه كثير من الباحثين اسم صوت المد المركّب.... ونميل إلى استخدام مصطلح الحركة المزدوجة"<sup>(2)</sup>، وتشكّل الحركة المزدوجة من الأوضاع التي تميل اللغة إلى التخلص منها، فكان التخلص من الحركة المزدوجة في حال اجتماع ياء مفتوحة وواو تلحقها كسرة بحذف الواو، في حين لم تحذف الواو من الفعل (وضؤ - يوضؤ)؛ لأن الواو جاءت بين ياء وضمة فهي أخف من الحالة الأولى، وإليك تطبيق ذلك: الفعل (وقف) عند صياغة المضارع منه يضاف إليه حرف المضارعة

(1) عبدالقادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص414.

(2) آمنة الزعبي، تغييرات بنية الفعل المثال، ص90.

فتكون صيغته القياسية (يوقف) ولكن هذه ليست الصيغة المستعملة في الواقع المنطوق؛ لتشكل حركة

مزدوجة هابطة تخلصت اللغة منها في الصيغة القياسية:

وقف ← يوقف ← يقف  
(waqafa) ← (yawqifu) ← (yaqifu)

في المثال السابق تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (aw) وهي حركة تلجأ اللغة إلى التخلص منها، لكنها لا تحتاج للتعويض عنها؛ لأنه لا ينشأ من حذف الحركة صعوبة لغوية في هذه الحال، إذ إنه في سائر أنواع الفعل المعتل ستلجأ اللغة للتعويض عن الحركة المحذوفة، للصعوبة اللغوية المتشكلة. والفعل المثال اليائي وإن تشكلت فيه حركات مزدوجة عند صياغة المضارع منه إلا أن اللغة لم تلجأ إلى التخلص من هذه الحركات في كل موضع، بل كان الحذف في بعض الأحيان على سبيل التخلص من أحد المتماثلين وهما ياء المضارعة، وياء الفعل الأصلية وذلك؛ تيسيراً للنطق ولا يعد هذا الحذف حذفاً قياسياً<sup>(1)</sup>، ونتخذ من الفعل (يسر) مثالاً تطبيقياً :

يَسِرُ ← يَيْسِرُ

(yasara) ← (yaysiru) ، لا تحذف اللغة الحركة المزدوجة المتشكلة في الفعل .

وقد جاء الفعل بحذف الحركة المزدوجة على الصورة الآتية :

يَسِرُ ← يَيْسِرُ ← يِيسِرُ

(yasara) ← (yaysiru) ← (yasiru)

(1)آمنة الزعبي، تغييرات الفعل المثال، ص98.

وتعلل الزعبي وجود بعض الصور التي قبلت الحركة المزدوجة بأنها صور نادرة ولها أسبابها المعللة<sup>(1)</sup>، والاستتقال الذي قال به علماءنا الأوائل، وإن كان ذا أثر كبير في كثير الظواهر الصوتية إلا أنه يخفُّ أثره في هذه المسألة؛ لقبول اللغة بحالات مشابهة تحمل الثقل عينه في النطق وعلى الرغم من ذلك لم تبد اللغة اهتمامًا في تغيير هذه الأوضاع المشابهة، والعدول عن افتراض أصول للكلمات إلى قبول قانون صوتي تشهد الأدلة على صحته هو أولى في نظر الباحث، إذ يتبنى الباحث ما ذهب إليه آمنة الزعبي؛ لأن تخلص اللغة مما يُعرف بالحركة المزدوجة هو واقع ملموس، يظهر في كثير من الحالات وليس في الفعل المثال فقط، لوجود قانون دقيق يُحتكم إليه.

---

(1) آمنة الزعبي، تغييرات الفعل المثال، ص 98.

### أثر الضمائر في إعراب الأجوف وبنيته

الفعل الأجوف وهو ما كانت عينه واوًا أو ياءًا، أما ما كان وسطه ألفًا فإنه منقلب عن أصل، ويسمى بالأجوف لخلو وسطه من حرف صحيح، ويأتي هذا النوع من الأفعال على ثلاث صيغ مشهورة ويندر في صيغة رابعة :

فَعَلَ: يَفْعُل بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع ولا يكون إلا واويا.

فَعَلَّ: يَفْعِل بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع ولا يكون إلا يائيا.

فَعِلَ: يَفْعَل بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع ويكون واويا ويائيا.

والصيغة التي يقلّ فيها هي (فَعُل يَفْعُل) بضم العين في الماضي والمضارع، وجاء على هذه الصيغة فعلان وضرب ابن جني على ذلك مثالا للفعل (هيؤ) كقولك : هيؤ الرجل صار ذا هيئة، والفعل طال أي صار ذا طول<sup>(1)</sup>.

بحث القدماء مسألة إسناد الأجوف إلى الضمائر في باب الإعلال، مع اعترافهم بأن الفعل

الأجوف المضارع لا يُعل عند إسناده إلى الضمائر، بل ما دفعهم لذلك حملهم إياه على الماضي.

يقول ابن جني: "ألا ترى أن أصل (يَقُول ويبيع : يَقُول ويبيع) وأصل (يخاف ويهاب : يَخَوْف ويَهْيَب)

وأصل (يَطُول: يَطُؤُل) وهذه الصيغ لا تُوجب إعلالا ؛ لأن الواو والياء إذا سکن ما قبلهما جرتا مجرى

الصحيح"<sup>(2)</sup>.

(1) انظر، ابن جني، المغني، ص 211.

(2) ابن جني، المنصف، 247/1.



ويضيف: " فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع ، كما أعلّوا المضارع، نحو: (يَقُول) ، و(يَبِيع) لإعلال (قال)، و(باع). ألا ترى أنه لولا إعلال الماضي ، لم يلزم إعلال المضارع"<sup>(1)</sup>. وجعلوا الأفعال وفق ما يحدث فيها من إعلال على حالين : الأولى : ويقع فيها إعلال بالنقل من مثل الفعل (يقول) فيفترض القدماء أن أصل (يَقُول ، يَقُول) فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبله، أما الأخرى : فيقع فيها إعلال بالنقل والقلب كالفعل (يهاب) فيفترضوا أن أصل (يَهَاب : يَهَيَّب) وأن حركة الياء نقلت إلى الساكن قبلها، وأن الياء قلبت ألقًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ففي الحالين انتقلت حركة عين الفعل الأجوف إلى فاء الفعل، يقول سيبويه: " فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين مخولة على الفاء، وكرهوا أن يقروا حركة الأصل حيث اعتلت العين، كما أن (يفعل) من (غزوت) لا تكون حركة عينه إلا من الواو، وكما أن (يفعل) من (رمىت) لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت؛ فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهن على ما قبلهن"<sup>(2)</sup>.

ويخالف هذا التعليل (أن سبب هذا الإعلال حمل المضارع على الماضي) الواقع المنطوق لفعل التعجب (ما أطوله)، فلم لا يُقال (ما أطاله!) فحمل الماضي على الماضي أولى من حمله على المضارع؟ إنّ وضع أصول مفترضة للأفعال المعتلة على وزن الأفعال الصحيحة<sup>(3)</sup>، هو ما وصل بهم لهذه النتيجة، فظهور صيغة لفعل ماضٍ لا ينطبق عليه فكرتهم عن حالة الإعلال، يجعل نظرتهم للمسألة تتداعى.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 503/5.

(2) سيبويه، الكتاب، 339/4.

(3) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال إلى الضمائر دراسة في البنية والتركيب، ص56.

### إسناد الفعل الأجوف إلى الضمائر من وجهة نظر المحدثين

يتفق فوزي الشايب مع الرضي في أنه ما من داع لافتراض أن الضمائر أسندت إلى صيغة (قول وبيع)، بل أن منطق الأمور يستدعي إسناد الضمير إلى الأفعال مثل (قال باع) وليس للأصل، وإسناد الضمير إلى هذه الصيغة من الأفعال، يتشكل محذور صوتي وهو مقطع مديد مفرد الإغلاق، ترفضه اللغة وتميل إلى التخلص منه بتقصير الحركة، يقول الشايب: "وبتقصير الحركة تصبح الأفعال (قُلْتُ وَبَعْتُ وَطَلْتُ وَخَفْتُ وَهَبْتُ) وهنا تعدد العربية إلى التمييز بينها، فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر، تكسر فاءه؛ لأن الكسر والياء متجانسان، وتضم فاء ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلْتُ طُلْتُ، بَعْتُ وَخَفْتُ وَهَبْتُ، وبعبارة أخرى، فإن ما تجوز فيه الإمالة تكسر فاءه، وما لا تجوز تُضم فاءه"<sup>(1)</sup>.

وينكر عبدالقادر عبدالجليل وقوع إعلال بالحذف أو بالنقل للفعل المضارع الأجوف، بل يذهب إلى أن جذر الفعل الماضي لفعل مثل الفعل (عاد) هو (عُدُّ) فيكون ما حدث لهذا الفعل عند صياغة المضارع، إنما هو إطالة للصائت القصير (الضمة) فأصبحت صائتا طويلا يمثله (الواو) يقول عبد القادر عبد الجليل: "ولذا نبقى مع القول أن جذر الماضي هو (عُدُّ) وجذر المضارع (يعود)، وليس هنا ثمة تحول، وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم"<sup>(2)</sup>.

(1) فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف، ص 59.

(2) عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص 425.

أما الطيب بكوش فيصنّف الفعل الأجوف أصنافا ثلاثة الأول: الواوي: وما يحدث فيه وفق تحليله هو إدغام للواو مع حركته، إذا سبقه حرف ساكن عند صياغة المضارع فيتولّد حركة طويلة، والصنف الثاني: اليائي: ويحدث له ما يحدث للواوي من إدغام للياء مع حركتها (الكسرة)، إذا سبقت الياء بحرف ساكن، أما الصنف الثالث فهو المشترك الواوي اليائي، ويقصد بالمشترك مجموعة أفعال لها صفات بين الواوية واليائية، فيرى فيها أنها واوية يائية في الوقت نفسه.

وذلك بأن أغلبية هذا النوع من الأفعال هو من أصل واوي ولكنه يعامل معاملة اليائي، ويقسم هذا النوع إلى قسمين الأول: على صيغة فعل ومضارعه يفعل تقول نام ينام، أما النوع الآخر فيصفه بأنه متعدد الأوزان في المضارع وإن اختلف معناه كقولك: (نال ينال وينول) ويستشهد الطيب بكوش للنوع الثاني من القرآن الكريم بالفعل (مُتَّ و مِتَّ) فالأول من (مات يموت) والثاني من (مات يمات) وينظر لهذا النوع من الأفعال على أن وزنه (فعل) وسبب الضمة في الواوي منه هو قلب الفتحة؛ لتمييز الأجوف الواوي من الأجوف اليائي، أما الكسرة في اليائي فلا يجد لها تعليلا ويردها للاعتباط اللغوي<sup>(1)</sup>.

يحلّل عبد الصبور شاهين المسألة من جانبين أحدهما : صوتي يرى فيه أنّ ما يحدث للواو والياء في صيغة المضارع الأجوف، إنما هو سقوط لشبه الحركة ناتج عن اجتماعها مع حركة من جنسها، وهذا السقوط للحرف يؤدي إلى اختلال وزن الفعل، مما يدفع اللغة لتعويض هذا النقص بتطويل الحركة القصيرة فتصبح الضمة القصيرة ضمة طويلة، وكذلك الأمر للكسرة القصيرة.

(1) انظر، الطيب بكوش، التصريف العربي، ص140 وما بعدها .

ويلخص هذا قوله : " تجتمع واو وحركة، أو ياء وحركة - قصيرة في الحالتين، فتسقط الواو أو الياء، وتطول الحركة بعدها ... والسبب أن اللغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة، أو ضمة، طويلة"<sup>(1)</sup>.

أما الجانب الآخر فمقطعي : وهو أن إسقاط حرف الواو أو الياء، يبقى الحركة دون حرف وهي صورة مقطع مرفوضة تخلّصت اللغة منها، بجعل الحركة الباقية جزءًا من المقطع الأول فعملياً أصبحت هذه الحركة حركة فاء الكلمة، ويتشابه هذا التحليل مع ما ذهب إليه عبدالله الكناعنة لكنه يطلق على اجتماع شبه الحركة مع الحركة مصطلح الحركة المزدوجة<sup>(2)</sup>.

ولفهم هذا التصور عملياً نرى ما يحدث للأفعال (يقوم ، يبيع) عند إسناده إلى الضمائر :

الفعل المضارع (يَقُومُ yaqwumu) تظهر فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) وهي حركة تميل اللغة إلى التخلّص منها، فتلجأ إلى حذف الواو (w) مما يصل بالفعل إلى الصيغة (يَقُومُ yaqumu) وهي صيغة اختلّت مقاطعها مما يجعل اللغة تعوّض عن الواو بإطالة الضمة (ū)<sup>(3)</sup>.

يَقُومُ      يَقُومُ      يَقُومُ

yaqūmu      yaqwumu      yaqumu

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص198.

(2) انظر، المرجع السابق، 198، 199.

(3) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، 61، 60؛ عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،

والفعل (يَبِيعُ yabyi<u) وفيه الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) تتخلص اللغة من هذه الحركة بحذف الياء (y) فنصل إلى الصيغة (يَبِيعُ yabi<u) تعالج اللغة الاختلال الحاصل بتطويل الحركة (i) وتظهر الصورة المنطوقة (يَبِيعُ yabī<u)<sup>(1)</sup>:

يَبِيعُ ← يَبِيعُ ← يَبِيعُ  
yabyi<u ← yabi<u ← yabī<u

### إسناد الفعل الأجوف في حالة الجزم

عند جزم الفعل المضارع تتحول حركته من الرفع بالضمة إلى الجزم بالسكون (لم يَقُمْ lam yaqum) فيتشكّل مقطع طويل مغلق (qūl) تميل اللغة إلى التخلص منه بتقصير الحركة إلى (u) فننتهي إلى الصيغة النهائية للفعل المضارع الأجوف في حالة الجزم<sup>(2)</sup> (lam yaqum) :

يَقُولُ ← لم يَقُولْ ← لم يَقُلْ  
yaqūlu ← lam yaqūl ← lam yaqul

(1) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، 60،61؛ عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص198.

(2) انظر، يحيى عابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، 24،25.

الفعل المضارع معتل الآخر وهو ما كان آخره واواً أو ياء أو ألفاً، لكن هذه الألف في الحقيقة منقلبة عن أصل، وسُمِّي ناقصاً لنقصان إعرابه في حال الرفع، ونقصان حرف في حالة الجزم<sup>(1)</sup>،

ويُعرف الفعل المضارع المعتل الآخر بصيغ خمس :

فَعَلَ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع

فَعَلَ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وفتحها في المضارع

فَعَلَ : يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع

فَعَلَ : يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

فَعَلَ : يَفْعَلُ بضم العين في الماضي و المضارع.

ويظهر للحالة الإعرابية دور كبير في التأثير على بنية الفعل المضارع الناقص، وما يطرأ عليها من تغيرات، ففي حالة الرفع يسكن آخر الفعل المضارع الناقص، أو كما يوصف بأنه معرب بالحركات المقدرة، والتسكين وصف للواقع الصوتي، والحركة المقدرة وصف معنوي للحالة التي ينبغي أن يكون عليها الفعل المضارع الناقص، وعلة سكون آخر الفعل المضارع الناقص في حالة الرفع استتقال الضمة على حروف العلة كما قال القدماء<sup>(2)</sup>.

(1) شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ص231.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 480/5.

فإذا كان الفعل المضارع الناقص واوياً فستتابع ضمّتان، يقول سيبويه: "وإذا تتابعت الضمّتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان لأن الضمة من الواو<sup>(1)</sup>". وإذا كان الفعل المضارع الناقص يائياً فستجتمع ياء وضمة وهو كذلك مستثقل، وعلى الرغم من هذه النظرة فقد وجدت في الأفعال واو مكسورة، وأخرى مضمومة فسُمع (يغزُو حُوّانه) بكسر الواو، (يغزُو مَه) بضم الواو ولكنهم قالوا أن الحركة على آخر الفعل الناقص إنما كانت للهمزة المحذوفة<sup>(2)</sup>، وقد ذكر ابن يعيش أن من العرب من يثبت الضمة في حالة الرفع على الواو وعلى الياء في آخر الفعل المضارع الناقص فيقولون: (يَمْضِي، يَغزُو)<sup>(3)</sup>، ووجد من العرب من يفعل عكس ذلك فيسكّن المرفوع، يقول ابن مالك: "وحكى أبو عمرو أن لغة بني تميم تسكين المرفوع"<sup>(4)</sup>، وعدّ ابن السراج ذلك من ضرورات الشعر يقول: "هو يغزو عمرا، ويرمي بكرا فتسكن الياء والواو، ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعر"<sup>(5)</sup>.

أما في حالة النصب فتظهر الفتحة على آخر الفعل المضارع الناقص المنتهي بياء و واو، ولا تظهر على المنتهي بألف؛ استخفافاً منهم لنطق الفتحة مع الواو والياء وتعدّها مع الألف، وقد سجّلت كتب اللغة أمثلة لإسكان آخر الفعل المضارع الناقص المنتهي بواو أو ياء في حالة النصب.

(1) سيبويه، الكتاب، 114/4.

(2) انظر، المبرد، المقتضب، 224/1.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 485/5.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 58/1.

(5) ابن السراج، الأصول، 164/2.

وذلك بجعل الواو والياء بمنزلة الألف فلا تظهر عليهما الفتحة في حال النصب<sup>(1)</sup>، قال الشاعر :

فما سوّدْتُني عامرٌ عن وراثَةٍ      أبى الله أن أسْمُو بأَمٍّ ولا أبٍ<sup>(2)</sup>

والشاهد في البيت أنّ الفعل (أسمو) لم تظهر عليه الفتحة كما هو متوقع، ويعلّل ابن يعيش ذلك بأنه لغة من لغات العرب أو بأنه ضرورة، وفي حالة الجزم يحذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع الناقص، ويُعوّض عن الحرف المحذوف بحركة من جنسه، لأنهم أنزلوا حروف العلة في آخر الفعل المضارع الناقص منزلة الضمة، فكما أن الضمة تحذف في حالة الرفع كذلك حذفت هذه الحروف في الحالة ذاتها، وفق نظرة الصرفيين القدماء للمسألة.

يقول ابن جنبي: " وقد أجرت العرب أيضًا الحرف مجرى الحركة، في نحو قولهم: لم يخش، ولم يسع، ولم يرم، ولم يغز، فحذفوا هذه الحروف للجزم، كما تحذف له الحركات في نحو لم يقم ولم يقعد"<sup>(3)</sup>. وقد جاء في قراءة قنبل ( من يتقي ويصبر ) وفي بعض أبيات الشعر إثبات حرف العلة في حالة الجزم<sup>(4)</sup>، كما قال الشاعر :

(1) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 480/5.

(2) ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، ص13. وفي رواية الديوان قرابة.

(3) ابن جنبي، سر صناعة الاعراب، 42/1.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 488/5.



هجوت زبَان ثم جئت معتذراً من هجو زبَان لم تهجو ولم تدّع<sup>(1)</sup>

والشاهد في البيت إثبات حرف العلة (و) في الفعل (تهجو) على الرغم من أن الفعل في حالة الجزم. وأما الآية الكريمة فيخرّجها ابن يعيش على أن (مَنْ) موصولة فلم تجزم الفعل (يتقي) بعدها فهو مرفوع بالضمة المقدرة وأن الفعل (يصبر) مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأن (مَنْ) الموصولة بقي فيها معنى الشرط، وعدّ ابن مالك أن الياء في تقدير المحذوف وأن هذا من سعة اللغة، يقول: " ومثال تقدير جزم الياء في السعة قراءة قنبل ( إنه من يتقي ويصبر)"<sup>(2)</sup>.

وأما هذا البيت وغيره من الأبيات التي بقيت فيها حروف العلة على الرغم من أن فعلها في موضع جزم فهي على رأيين: أحدهما: أن هذه الحروف متولدة عن إشباع لحركتها، يقول ابن يعيش: " وبعضهم يجعل الواو في(يَهجو) إشباعاً حدث عن الضمة قبلها"<sup>(3)</sup>. والرأي الآخر: إنَّها من باب الضرورة الشعرية للحفاظ على الوزن الشعري فوزن (يهجو : يفعو) فتكون لام الفعل حُذفت علامةً للجزم، ولكن حذف الواو من الفعل (يهجو) ينجم عنه كسر الوزن الشعري للبيت، فلعل الشاعر أشبع الواو حفاظاً على الوزن، فيعد إثبات الواو ضرورةً شعرية، وعند ابن مالك أن الأمر يرد إلى الضرورة والسعة.

(1)البيت لزبَان بن العلاء ، وليس للشاعر ديوان مطبوع، البغدادي، خزانة الأدب 8/359.

(2)ابن مالك، شرح التسهيل، 1/58.

(3)ابن يعيش، شرح المفصل، 5/488.

فيقول: "وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا في الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو، ويقدر لأجلها كثيرا وفي السعة قليلا نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره، وربما قدر جزم الياء في السعة" (1).

وكما توجد أمثلة على إثبات حرف العلة في حالة الجزم، كذلك ظهرت حالة حذف فيها حرف

العلة دون مسوغ فقد سُمع قولهم (لا أدر، ما أدر)، في حال الوقف (2)، ومثله قوله عز وجل: "آ آ □ □ □" (3)، وسبب هذه الحالات كثرة الاستعمال ولكنها تبقى شاذة كما وصفها بذلك سيبويه (5)، ومهما يكن من أمر فتبقى هذه الحالات لا يقاس عليها .

ولكن التحليل الصوتي الحديث لا يقف عند القول بالاستتقال والاستخفاف، لفهم ما حدث لهذا

النوع من الأفعال في الحالات الإعرابية الثلاث التي يتعرض لها، فيرى عبدالله الكناعنة أن ما أوصل الفعل المضارع الناقص إلى الصورة النهائية المعروفة هو رفض اللغة للحركة المزدوجة المتشكلة من الأوضاع المختلفة (6)، وي طرح عددًا من الأمثلة على الحالات المختلفة فيعالج ما يحدث لفعل مثل الفعل (يدعو) أنه حذف لحركة مزدوجة متشكلة وبعد حذفها عوّضت اللغة عن المحذوف.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 55/1.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 184/4.

(3) سورة الفجر، الآية 4.

(4) سورة الكهف، الآية 64.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 184/4.

(6) انظر، عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص 79.

وإليك تطبيق ذلك : كان من المتوقع ظهور الضمة على آخر الفعل المضارع فيكون الفعل: (يدعُو) مضموم الآخر وما قبل الآخر (yad<uwu) لكن اللغة تلجأ لتخلص من الحركة المزدوجة، وفي هذا الوضع أمامها خياران أحدهما: حذف شبه الحركة (w) فنصل إلى الصيغة (yad<uu) (يدعُ -) فتلتقي الضمتان القصيرتان (uu) مما يؤدي إلى إندماجهما فيشكلان ضمة طويلة (ū) فينتهي الفعل إلى (yad<ū)<sup>(1)</sup>.

أما الخيار الآخر: فهو أن تحذف اللغة الحركة المزدوجة (wu) فتكون الصيغة (yad<u) وتعوض عنها بإطالة الضمة القصيرة (yad<ū)<sup>(2)</sup>، ونأخذ فعلاً آخر لنتتبع ما طرأ عليه من تغيير وليكن الفعل (يسعى) (yas<ā) في حالة الرفع من المتوقع أن يكون مضموم الآخر (يسْعِي) (yas<ayu) تتشكل حركة مزدوجة تلجأ اللغة إلى التخلص منها فتتشكل الصيغة (يسع) (yas<a) وهذه الصيغة هي صيغة الفعل في حالة الجزم وهي صيغة مُلبسة، فتعوض اللغة عن المحذوف بإطالة حركة الآخر وهي الفتحة فنصل للصورة النهائية (يسعى) (yas<ā) ويحتمل الأمر وجهاً آخر وهو أن تكون اللغة سكنت آخر الفعل (يسعي) (yas<ayu) ليصبح (يسعي) (yas<ay) تتشكل الحركة المزدوجة (ay) فتعترض هذه الحركة للانكماش أو الإمالة لتصبح على هيئة كسرة طويلة ممالاة (ē) (yas<ē) ثم تتحول هذه الكسرة إلى مرحلة الفتح الخالص (ā) فينتهي الفعل إلى الصورة النهائية (yas<ā)<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص79.

(2) انظر، المرجع السابق، ص80.

(3) نفسه، الصفحة نفسها.

ولكن اللغة لم تتعامل مع الحركة المزدوجة المتشكلة من الفعل المضارع معتل الآخر بالواو أو الياء في حالة النصب (الفتحة والواو)، وكذلك (الفتحة والياء)، بالطريقة نفسها التي تعاملت بها مع الحالات السابقة، فتظهر (الفتحة والواو) و(الفتحة والياء)، عند النطق بالصيغة النهائية للفعل المضارع الناقص في حالة النصب، من مثل: لن يبنِي (lan yabniya) يقول ابن يعيش عن الواو والياء: "لم تتحملاً من حركات الإعراب إلا الفتح لخفة الفتحة، وتسكان في موضع الرفع"<sup>(1)</sup>.

ويشير فوزي الشايب إلى الأمر ذاته من أن اللغة تقبل الحركة المزدوجة المتشكلة من الواو والفتحة، وكذلك الحركة المزدوجة المتشكلة من الياء والفتحة، فلا تلجأ إلى التخلّص منها في كل حال في حين تخلصت من الحركات المزدوجة الأخرى، يقول الشايب: "أبقت { اللغة } على اثنتين منها في جميع السياقات وهما (wa, ya) أما المزدوجات الأربعة الباقية فقد التزمت بالمخالفة بين عنصري كل منهما، إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخصوصاً الأفعال، ولكنها تبقي عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام"<sup>(2)</sup>.

### حذف حرف العلة

يكاد النحاة يجمعون على أن علامة جزم الفعل المضارع الناقص حذف حرف العلة من آخره، ولكن ذهب أبو حيان إلى أن علامة جزم الفعل المضارع معتل الآخر حذف الحركة المقدره، وأنّ الحرف حُذف لتتقص الكلمة في حالة الجزم عنها في حالة الرفع.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 480/5.

(2) فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص 423.

يقول أبو حيان : " التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة"<sup>(1)</sup>.

يرى رمضان عبد التواب، أن علامة جزم الفعل المضارع الناقص هو تقصير الحركة، وليس حذف حرف العلة وأن ما أُوقع القدماء في هذا الخلط نظرتهم للموضوع من جهة النظام الكتابي، وليس الحقيقة الصوتية<sup>(2)</sup>، ويمثل هذا الرأي النظرة الصوتية الحديثة للمسألة وممن تبناه عبدالصبور شاهين فيقول : " وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة، ليس إلا، تمامًا كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح، فعلاية الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره"<sup>(3)</sup>.

والى مثل ذلك ذهب عبد القادر عبد الجليل، إذ يقول: " وهنا يجري الإعراب على أن (يخش) فعل مضارع مجزوم بتقصير المقطع المتوسط المفتوح ، وليس بحذف حرف العلة، ودليل صوابنا هو صائت الفتح الموجود على سطح (الشين) الذي يمثل نصف الكمية الصوتية للألف"<sup>(4)</sup>.

(1)السيوطي، همع الهوامع، 203/1.

(2)انظر، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص408.

(3)عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص18.

(4)عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص414.

## إِسْنَادُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْنَاقِصِ إِلَى الضَّمَائِرِ

عند إسناد الفعل الناقص إلى ضمير مستتر فلا يطرأ عليه تغيير، نحو:

رعى : يرعى نرعى ترعى أرعى .

وعند إسناد الفعل المضارع الناقص المنتهي بواو إلى واو الجماعة تتولد حركة مزدوجة صاعدة

(wu) تلتجأ اللغة إلى التَّخْلُصِ منها، وذلك بإسقاط الواو فتلتقي أكثر من ضمة وتتشكل ضمة

طويلة<sup>(1)</sup>، ونمثل على هذه الحالة بالفعل (يرجو).

يَرْجُو ← يَرْجُوونَ ← يَرْجُونِ ← يَرْجُونَ

yarḡuwu ← yarḡuwūna ← yarḡuuna ← yarḡūna

وإسناد الفعل الناقص المنتهي بواو إلى ياء المخاطبة، لا يختلف عن إسناده إلى واو الجماعة

ففي الحالتين تتولد حركة مزدوجة صاعدة، تسعى اللغة إلى التَّخْلُصِ منها وهي الحركة المزدوجة

الصاعدة (wi) فتسقط الواو وتلتقي حركتان يصعب اجتماعهما (u) و(i)، فتلتجأ اللغة للحفاظ على

الحركة التي تدل على الفاعل؛ أمنا للبس بصيغة أخرى فتحذف (u)<sup>(2)</sup>، ونستعين بالفعل (ترجو) مرة

أخرى :

تَرْجُو ← تَرْجُوينَ ← تَرْجُونِ ← تَرْجِينِ

tarḡuwu ← tarḡuwīna ← tarḡuīna ← tarḡīna

(1) انظر، فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية، ص423.

(2) انظر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

أما إسناد الفعل المضارع الناقص المنتهي بواو إلى ألف الاثنين فلا يحدث في هذه الحالة

تأثير على بنية الفعل :

يرجُو ← يرجُوان

yarǧuwāni ← yarǧuwu

إسناد الفعل المضارع الناقص المنتهي بياء إلى واو الجماعة وفيه يتدخل قانونا المماثلة

والمخالفة، أما المماثلة فوقعت بين حركة العين وحركة اللام وهي ضمة طويلة تمثل ضمير الجماعة

الحركي، ثم يأتي دور المخالفة وتحدث بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة

الياء (لام الفعل) وتجتمع الحركات المتماثلة ؛ لتشكل حركة واحدة طويلة<sup>(1)</sup>.

يمشي ← يمشيون ← يمشيون ← يمشيون ← يمشيون

yamšiy ← yamšiyūna ← yamšuyūna ← yamšuūna ← yamšūna

(1) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، 83، 84 ؛ فوزي الشايب، تاملات في بعض ظواهر الحذف،

إسناد الفعل المضارع الناقص المنتهي بياء إلى ياء المخاطبة، وفي هذه الحال تجتمع ياء مكسورة

وباء ثانية وتسكن الياء المكسورة، فيلتقي ساكنان يحذف أحدهما ويبقى الآخر<sup>(1)</sup>:

تمشي ← تمشيين ← تمشيين ← تمشين

tamšiy ← tamšiyina ← tamšiyina ← tamšiy

إسناد الفعل المضارع المنتهي بياء إلى ألف الاثنتين ولا يطرأ على بنية الفعل تغيير :

يمشي ← يمشيان

yamšiy ← yamšiyāni

أما إسناد الفعل المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة فإن ما يحدث له هو مخالفة بين

الحركات وأشبه الحركات، وذلك بإسقاط شبه الحركة (الياء، الواو، الألف) وفق أصل الألف في آخر

الفعل المضارع الناقص، وإسقاط شبه الحركة سيؤدي إلى التقاء حركات بصورة مرفوضة فتستعين

اللغة بصامت يفصل بين الحركتين فيحصل انزلاق حركي بين الفتحة آخر الفعل والضممة الطويلة ينتج

عنه واو<sup>(2)</sup>.

يرضي ← يرضيون ← يرضون ← يرضون

yarḍay ← yarḍayūna ← yarḍayūna ← yarḍawna

(1) انظر، عبدالله الكناعنة، أثر الحركة الحركة المزدوجة، ص85.

(2) انظر، المرجع السابق، 84، 85.



وعند إسناد الفعل المعتل الآخر بالألف إلى ياء المخاطبة تحدث مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط شبه الحركة؛ ممّا ينجم عنه توالي حركتان ترفضه اللغة، وتتخلّص منه بانزلاق حركي يولّد ياءاً، ويتدخّل قانون المخالفة بحذف الحركة على الياء الجديدة<sup>(1)</sup>:

تَرْضِي ← تَرْضَيْن ← تَرْضَيْن ← تَرْضَيْن

tarḍay ← tarḍayīna ← tarḍayna ← tarḍayīna

إسناد الفعل المعتل الآخر بالألف إلى ألف الاثنتين واجه الفعل في هذه الحالة مشكلة في المقطع، إذ إن الفعل المعتل الآخر بالألف ينتهي بحركة طويلة (ā)، وإسناده إلى ألف الاثنتين ينبغي إضافة المقطع (āni) وهذا لا يصلح وفق النظام المقطعي للغة العربية، فلا يبدأ المقطع العربي بحركة، وإلى التخلّص من هذا الموقف تنزلق شبه الحركة وتقصّر الحركة السابقة إلى حركة قصيرة<sup>(2)</sup>:

تَرْضِي ← تَرْضِيَان ← تَرْضِيَان

tarḍay ← tarḍayāni ← tarḍiāni

(1) انظر، عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة، ص 85.

(2) انظر، المرجع السابق، ص 76.

### ضمير نون النسوة في السالم والمعتل وأثره في البنية

نون النسوة أو نون الإناث كما يطلق عليها القدماء، هي ضمير في محل رفع الفاعل إذا اتصلت بفعل، لكن المازني قال بحرفيتها، وقد يصدق القول بحرفيتها لكن في لغة أكلوني البراغيث<sup>(1)</sup>. يذهب كثير من النحاة القدماء وغالب المحدثين إلى أن الفعل المضارع يُبنى في حالة الإسناد إلى نون النسوة، وممن ذهبوا غير هذا المذهب ابن درستويه والسهيلي كما نسب السيوطي لهم ذلك؛ وعلّتهم في ذلك أنّ الفعل المضارع بدخول هذه النون عليه لم يفقد سبب إعرابه<sup>(2)</sup>، ومن المحدثين سميّر استيتية، إذ قال بإعراب الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة، وأنّ التخفيف من الطاقة الصوتية المترتبة على إظهار الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، دفعهم إلى إسقاط الحركة تخفيفاً ولذلك فالفعل المضارع المسند إلى نون النسوة ونون التوكيد معربان في نظره، إذ يقول: "إنّ الفعل (يكتُبْنَ) في جملة (الطالبات يكتُبْنَ واجباتهن) مرفوع بضمة محذوفة تخفيفاً، والأصل : يكتُبْنَ بضم الباء لا بتسكينها"<sup>(3)</sup>.

وقد سبق الرضي بالإشارة إلى مثل ما ذهب إليه استيتية ولكنه جعل سبب تقدير الإعراب هو اشتغال المحل بحركة مناسبة، يقول الرضي : " جميع ما اتصل به النونات من المضارع، باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً، كما في نحو: غلامي"<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، 449/1.

(2) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 73/1.

(3) سميّر استيتية، الإعراب في العربية صوتياً ودلائلياً، ص72.

(4) الرضي، الكافية، 20، 21/4.

وأما ما احتجّ به الجمهور على بناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة، فأوجزه ابن مالك في علتين، الأولى : أن الفعل المضارع في حال إسناده إلى نون النسوة، يمتزج معها فيكونان تركيباً واحداً في المعنى والحكم لأنهما فعل وفاعل، والفاعل مبني فبني الفعل لأجله، يقول : " وقيل إنما بني المتصل بنون الإناث لتركيبه معها، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً"<sup>(1)</sup>.

والعلة الأخرى التي ساقها ابن مالك: أن نون المؤنث لا تتصل بالاسم، فازداد الفعل المضارع باتصاله بها بعداً من الاسم، والبصريون يجعلون علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم فبهذه بعد عن علة إعرابه فبني.

ويبسط ابن مالك ذلك بقوله : " وقيل إنما بني المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابهته"<sup>(2)</sup>.

ولم يكتفِ الجمهور بالتأكيد على بناء الفعل المضارع في حال اتصاله بنون النسوة، بل عللوا لماذا كانت السكون علامة بناء الفعل المضارع في هذه الحال دون غيرها؟ فردّ أبو البقاء ذلك لأمرين الأول: كراهية توالي أربع حركات، وإن كان الحرف الثاني ساكناً فهو سكون عارض لا يعتد به<sup>(3)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 37/1.

(2) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(3) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 215/1.

والأمر الآخر: إن الفعل المضارع في هذه الحال أشبه بالفعل الماضي منه بالاسم والفعل الماضي يُبنى على السكون عند اتصال نون النسوة به فحمل المضارع على الماضي<sup>(1)</sup>، وإلى مثل ذلك ذهب ابن السراج فقال: " وأما لام (يفعلن) فإنما أسكنت تشبيهاً بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة"<sup>(2)</sup>.  
وأوافق أجد طلافحة فيما ذهب إليه من أنه لا يوجد سبب صرفي أو صوتي للقول بحذف الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، سوى أن الفعل المضارع يُبنى على السكون عند إسناده إلى نون النسوة، وما يحدث في الفعل المضارع الصحيح مشابه لما يحدث في الفعل المضارع المثال، من سقوط للضمة :

يلعبُ	←	يلعبُنْ
yal<abu	←	yal<abna

وأما الفعل الأجوف عند إسناده إلى نون النسوة فإنه تحذف عينه منعاً للالتقاء الساكنين وفق تعليل القدماء، لكن التعليل الصوتي الحديث، يرى أن عين الفعل الأجوف إنما هي حركة طويلة وليست صوتاً ساكناً، وعليه فليس ثمة ساكنان التقيا، بل ما حدث هو أن نون النسوة لحقت الفعل المضارع، فتسقط ضمة الرفع ويحل محلها علامة البناء (السكون) فيكون موقع الحركة الطويلة بين حركتين - الحركتان من جنس واحد - فتسقط الحركة الطويلة، وتجتبع الحركتان وتشكلان حركة

(1) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 216/1.

(2) ابن السراج، الأصول، 50/1.

واحدة طويلة، مما يؤدي إلى وقوع شبه الحركة بين حركتين وهو موطن ضعف لشبه الحركة فتحذف، فيتشكل مقطع من حركات متجانسة ترفضه اللغة، فتلجأ اللغة إلى التخلّص من هذا المقطع بتقصير الحركة، وينتهي الفعل إلى الصورة المعروفة<sup>(1)</sup>.

ونمثل على ذلك بالفعلين (يُعُودُ ، يَزِيدُ) :

يُعُودُ ← يَعْوَدَنَّ ← يَعُودَنَّ ← يَعُودَنَّ ← يَعُودَنَّ

ya<uwudu ← ya<uwudna ← ya<ūdna ← ya<udna

يَزِيدُ ← يَزِيدَنَّ ← يَزِيدَنَّ ← يَزِيدَنَّ ← يَزِيدَنَّ

yaziyidu ← yaziyyidna ← yazīyidna ← yazidna

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص73.

### الفعل الناقص عند إسناده إلى نون النسوة

نظر القدماء إلى أن الفعل الناقص عند إسناده إلى نون النسوة تُسكّن لامه فتصح، ونص ابن جني على ذلك بقوله : " إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رَمَى و غَزَا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا : (رَمَى و غَزَا)، فلما سُكّنت في (غَزَوْتُ و غَزَوْنَ ، و رَمَيْتُ و رَمَيْنَ) لم يجتمع في الكلمة ما تُقلب له اللام، فصَحّت<sup>(1)</sup>. ومن هذا التصور للمسألة جعلوا وزن الفعل (يعفون) في جملة : النساء يعفون (يُفْعُنَ) فالذي حدث في اعتقادهم هو سقوط للحركة، وللأمر زاوية أخرى فعند إسناد الفعل المضارع الناقص إلى نون النسوة تحذف الضمة وتتصل النون بالفعل، (يسْمُونُ yasmuwna) ممّا يشكّل حركة مزدوجة هابطة مرفوضة (uw) تلجأ اللغة إلى التخلّص من هذه الحركة عن طريق حذف شبه الحركة (لام الفعل) (w)، والتعويض عن شبه الحركة المحذوفة بمد الحركة التي قبلها<sup>(2)</sup>، وإليك توضيح ذلك بالمثال على الفعلين (يسْمُونُ ، يَبْنِي) :

يَسْمُونُ	←	يَسْمُونُ	←	يَسْمُونُ
yasmūna	←	yasmuwna	←	yasmuwu
يَبْنِينُ	←	يَبْنِينُ	←	يَبْنِي
yabnīna	←	yabniyna	←	yabniyu

(1) ابن جني، المنصف، 117/2.

(2) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص73.

ويبقى لدينا فهم ما يحدث للفعل المضارع المؤكّد بنون التوكيد الثقيلة عند إسناده إلى نون النسوة، تلتقي ثلاث نونات ولا تحذف إحداها فنون النسوة فاعل والفاعل لا يحذف ونون التوكيد لا تحذف؛ لأنها إذا حذفت لم يبقَ ما يدل عليها، فرأى الأوائل أنّ اختارت اللغة وضع ألفًا لتفصل بين الأمثال المتوالية<sup>(1)</sup>، ولكن بالنظر إلى نون التوكيد الثقيلة على أنّها (anna) فإن ما يحدث هو إلتقاء الفتحة المرافقة لنون النسوة مع الفتحة المرافقة لنون التوكيد، ثم يتدخل قانون المخالفة بين الفتحة الطويلة والفتحة القصيرة فتتحول القصيرة إلى كسرة<sup>(2)</sup>، وإليك تطبيق ذلك :

يكتُبْنَ ← يكتُبَنَّ ← يكتُبَنَّ ← يكتُبَنَّ  
yaktubna ← yaktubnaanna ← yaktubnāanna ← yaktubānni

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 526/3.

(2) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 109.

### علامة نوني التوكيد الخفيفة والمشددة وأثرها في البنية

تتنوع مسائل نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة في كتب النحو قديماً وحديثاً، ومن هذه المسائل ما ذكره ابن هشام من عدّ نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلاً من وجهة نظر البصريين، في حين يحكم الكوفيون بأصلية الثقيلة وفرعية الخفيفة عليها، يقول ابن هشام: " النون المفردة تأتي على أربعة أوجه: أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في قوله تعالى: أُتِيَ تِي □ □ (1) وهما أصلاً عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد وقال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل" (2). ومن المسائل أيضاً ما تنازع فيه البصريون والكوفيون حول دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين، والفعل المضارع المتصل بنون النسوة، فقال الكوفيون بدخول نون التوكيد الخفيفة على هذين الفعلين، بينما رفض البصريون ذلك (3).

واختلف النحاة كذلك في الفتحة التي تظهر على آخر الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد، فمنهم من يرى أن هذه الفتحة إنما تمنع النقاء ساكنين - سكون آخر الفعل لأنه مبني عند اتصاله بنون التوكيد، وسكون النون الخفيفة، وسكون النون الأولى من النون المشددة - في حين يجعل الطرف الآخر الفتحة علامة بناء (4).

(1) سورة يوسف، الآية 32.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 443/1.

(3) انظر، أبا البركات الانباري، الإنصاف، 536/2.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 164/5.

أمّا عن المحدثين فيرى عبد الصبور شاهين أن نون التوكيد على حالتها المعروفة هي مقطع صوتي مرفوض وغريب، وأنها في الحقيقة عبارة عن (أَنْ) تحولت همزة القطع فيها إلى همزة وصل،



وهمزة الوصل هذه تسقط دائماً لأنها لم تأت في أول الكلمة، يقول عبد الصبور شاهين : " والواقع أن العربية لم تعرف اسماً أو فعلاً أو حرفاً جرى في نسجه المقطعي على هذا النحو الغريب المتمثل في نون التوكيد الثقيلة : (ص - ص - ح) فهذا شكل مرفوض أساساً في اللغة ، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) ، كما في النون الخفيفة <sup>(1)</sup>، ويذهب سمير استيتية في نوني التوكيد ما ذهب إليه في نون النسوة إذ يقول بإعراب الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد لا ببنائه، فهو يرى فيها ما رآه في نون النسوة من أن التخفيف من الطاقة الصوتية المترتبة على إظهار الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب دفعهم إلى إسقاط الحركة تخفيفاً، يقول سمير استيتية : " لا يحسن إخراج المضارع الذي تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد من دائرة المعربات بدعوى أن الحركة لا تظهر على آخره"<sup>(2)</sup>. وقد نقل الرضي عن جماعة القول بإعراب الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ونوني التوكيد<sup>(3)</sup>، والصحيح في نظر الباحث أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد مبني على الفتح ما لم يكن من الأفعال الخمسة.

(1) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص98.

(2) سمير استيتية، الإعراب في العربية صوتياً ودلالياً، ص72.

(3) الرضي، الكافية، 20، 21/4.

وقد صرح بذلك ابن مالك : " في قولنا في المضارع فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناءت إشعار بأن المضارع لا يُحکم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقاً، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أسند إلى

ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعَلانَ، وهل تفعَلنَ، وهل تفعَلنَّ، والمبني ما ليس كذلك<sup>(1)</sup>. ونرى أثر نون التوكيد في أشكال الفعل المضارع المختلفة على النحو الآتي: لا يطرأ تغيير على بنية الفعل المضارع الصحيح والفعل المعتل المثال عند اتصال نون التوكيد به، وتحذف ضمته تبعاً لحالته الإعرابية أي الانتقال من الإعراب إلى البناء :

يكتُب ← يكتُبَنَّ ← يكتُبَنَّ  
yaktubu ← yaktubuanna ← yaktubanna

الفعل المضارع الأجوف يعامل الفعل المضارع الأجوف معاملة الفعل المضارع الصحيح عند اتصاله بنون التوكيد فلا يطرأ على بنيته تغيير :

يقولُ ← يقولَنَّ ← يقولَنَّ  
yaqūlu ← yaqūluanna ← yaqūlanna

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 36/1.

توكيد الفعل المضارع الناقص بالنون الثقيلة ولتوضيح هذه الحالة نتخذ من الفعل (يدعو) مثالاً  
تطبيقاً:

تدخل نون التوكيد الثقيلة على الفعل بصورته الأصلية (يدعُو yad<uwu) فيصير إلى (يدعُوَنَّ يدعُوَنَّ yad<uwuanna)، تُحذف علامة الرفع ؛ لتوالي الحركات، عندئذٍ تقع شبه الحركة (w) بين حركتين فتسقط (يدعُوَنَّ yad<uanna) ، ثم يحدث انزلاق حركي (ua) فتتشكّل واو (w)<sup>(1)</sup>:

يدعُو ← يدعُوَنَّ ← يدعُوَنَّ ← يدعُوَنَّ ← يدعُوَنَّ

yad<uwu ← yad<uwuanna ← yad<uwanna ← yad<uanna ← yad<uwanna

الفعل المضارع الناقص عند إسناده إلى واو الجماعة وتوكيده بالنون الثقيلة:

نسند واو الجماعة إلى الفعل (يدعو yad<uw) بصيغته الأصلية (يدعُو yad<uwu) فيظهر على الصورة (يدعوون yad<uwuūna) وعند توكيده بنون التوكيد الثقيلة يصبح (يدعوونَنَّ yad<uwuūnaanna) تحذف الواو لتوالي الأمثال وتحذف نون الرفع فينتقل الفعل إلى الصيغة (يدعُوَنَّ yad<uwuaanna)<sup>(2)</sup>.

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص94.

(2) انظر، المرجع السابق، وقد مثّل على التوكيد بالنون التوكيد الخفيفة، ص104.

تجتمع الفتحتان القصيرتان في فتحة واحدة طويلة وتلتقي حركتان لا يصلح الجمع بينهما (uā) وتحذف الفتحة؛ لأن الضمة تدل على نوع الفاعل وعدده (يدعُوَنَّ yad<uwunna)، تقع شبه الحركة بين

حركتين فتحذف (يدعُنَّ yad<uunna) فتلتقي ضمتان قصيرتان ويشكلان ضمة طويلة (يدعونَّ yad<ūnna) فيتشكّل مقطع طويل مغلق تقبله اللغة في مثل هذا الموضع لكنها تتخلّص منه؛ لأنّه مرفوض في حال التوكيد بالنون الخفيفة فطردها للباب على وتيرة واحدة تتخلّص منه عن طريق تقصير الحركة الطويلة فننتهي للفعل (يدعُنَّ yad<unna) :

يدعُو ← يدعوون ← يدعووننَّ ← يدعُونَّ

yad<uwuaanna ← yad<uwuūnaanna ← yad<uwuūna ← yad<uwu

يدعُونَّ ← يدعُنَّ ← يدعوونَّ ← يدعُنَّ

yad<unna ← yad<ūnna ← yad<uunna ← yad<uwunna

ويحصل اختلاف بسيط إذا كان الفعل الناقص يائياً ونمّثل لذلك بالفعل (يهدّي) : دخلت واو الجماعة ونون الإعراب على الفعل (يهدّي) فأصبح (يهديون) ثم نون التوكيد الثقيلة (يهديوننَّ) حذفت نون الرفع ثم ماثلت حركة عين الفعل الضمة ( حركة اللام ) سقطت شبه الحركة الياء بين الضمتين، دُمجت الضمتان في ضمة طويلة واحدة، وحذفت شبه الحركة الواو لتوالي الأمثال<sup>(1)</sup>، ثم حذفت الفتحة المرافقة (السابقة) لنون التوكيد الثقيلة، وتشكّل مقطع طويل مغلق تسعى اللغة إلى التخلّص منه.

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، وقد ممّثل على الإسناد إلى نون التوكيد الخفيفة، ص103.

فقصرت الضمة الطويلة إلى ضمة قصيرة، وانتهى الفعل لبننيته السطحية المعروفة<sup>(1)</sup>.

يهدّي ← يهديون ← يهديوننَّ ← يهديوننَّ ← يهديوننَّ

yahduyuūanna yahdiyuūanna ← ← yahdiyuūaanna yahdiyuūna ← ← yahdiyu

يهْدُونَ ← يَهُودُونَ ← يَهُودُونَ ← يَهُدُونَ ← يَهُدُونَ

yahdunna ← yahdūnna ← yahdūūanna ← yahduūanna

وننتهي إلى الفعل معتل الآخر بالألف ونمّثل له بالفعل (يرعى) :

يسند الفعل إلى واو الجماعة وتدخل عليه النون الثقيلة على صورته قبل الإعلال (يرعيونن) تحذف نون الإعراب، وتشكّل الفتحة اللاحقة للنون الإعراب مع الفتحة السابقة لنون التوكيد فتحة طويلة (yar<ayūāanna) تلتقي حركتان طويلتان فتحذف الفتحة لدلالة الضمة على عدد الفاعل ونوعه (yar<ayūnna)، يتشكل مقطع مديد مفرد الإغلاق (yūn) تسعى اللغة إلى التخلّص منه بتقصير الحركة (yar<ayunna)، تقع شبه الحركة (y) بين حركتين فتسقط (yar<aunna) تجتمع حركتان ترفض اللغة اجتماعهما فيحدث انزلاق مشكّلا (w) ونصل بالفعل إلى صورته النهائية (yar<awunna)<sup>(2)</sup>:

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 103.

(2) انظر، المرجع السابق، ص 104.

يرعيونن ← يرعيوانن ← يرعيونن ← يرعيونن ← يرعيونن

yar<ayunna ← yar<ayūnna ← yar<ayūāanna ← yar<ayūnaanna

يرعُنُّ ← يرعَوُنُّ

yar&lt;aunna ← yar&lt;awunna

الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة والمؤكد بالنون الثقيلة:

عند إسناد فعل صحيح الآخر إلى ياء المخاطبة وتوكيده بالنون الثقيلة يحدث ما يلي : تكون صيغته (تكتُبِينَنَّ taktubīnaanna) تحذف نون الإعراب مع حركتها (تكتُبِينَنَّ taktubīanna) ثم تحذف لاحقة نون التوكيد الثقيلة؛ لاجتماع حركتين متنافرتين والكسرة الطويلة تدل على جنس الفاعل وعدده فلا تحذف (تكتُبِينَنَّ taktubīnna)، فيتشكّل مقطع طويل معلق تقبله اللغة في آخر الكلمة في حال التوكيد بالنون الثقيلة، لكنه في حال التوكيد بالخفيفة ستلجأ اللغة إلى التخلّص منه فطردها للباب على وتيرة واحدة حُذفت عند التوكيد بالثقيلة<sup>(1)</sup>:

تكتُبِينَنَّ ← تكتُبِينَنَّ ← تكتُبِينَنَّ ← تكتُبِينَنَّ

taktubīnaanna ← taktubīanna ← taktubīanna ← taktubīnaanna

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 98.

وعند إسناد فعل معتل الآخر بالياء إلى ياء المخاطبة وتوكيده بالنون الثقيلة:



أسندت ياء المخاطبة إلى الفعل (ترجو tarḡuw) فأصبح (ترجوين tarḡuwīna) وعند دخول نون التوكيد الثقيلة عليه (ترجوينن tarḡuwīnaanna) تحذف نون الإعراب؛ لتوالي الأمثال، ثم يتدخل قانون المماثلة ليمنع توالي الأضداد بين حركة العين وحركة اللام الطويلة (ترجوينن tarḡiwīaanna)، وتحذف فتحة نون الإعراب لتوالي الأمثال (ترجوينن tarḡiwīanna)<sup>(1)</sup>، فتقع شبه الحركة بين حركتين وهو موطن ضعف لها مما يؤدي إلى حذفها (ترجيين tarḡiīanna)، تتوالى ثلاث حركات من جنس واحد فتحذف القصيرة (ترجيين tarḡiīanna) ويتشكّل مقطع مرفوض تسعى إلى التخلّص منه بتقصير الحركة (ترجيين tarḡiīanna) فتجتمع حركتان لا سبيل للجمع بينهما فتحذف الفتحة؛ لأن حذف الكسرة سيؤدي إلى اللبس وينتهي الفعل إلى الصورة (ترجين tarḡinna):

ترجو ← ترجوين ← ترجوينن ← ترجوين ← ترجوينن

tarḡuw ← tarḡuwīna ← tarḡuwīnaanna ← tarḡiwīaanna ← tarḡiwīanna

ترجيين ← ترجيين ← ترجيين

tarḡiīanna ← tarḡiīanna ← tarḡinna

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 101.

وإذا كان الفعل معتل الآخر بالألف فإن ما يحدث له كالاتي :



تسند ياء المخاطبة ونون الرفع إلى الفعل (تسيّي tansiy) فيصبح (تسيين tansiyāna) وتدخل عليه نون التوكيد الثقيلة (تسيينن tansiyānaanna) تحذف نون الرفع؛ لتوالي الأمثال (تسيينن tansiyānaanna) وتحذف فتحة نون الإعراب لتوالي الحركات المتشابهة (تسيينن tansiyānaanna) ثم تحذف شبه الحركة؛ لوجودها بين حركتين (تسيينن tansiyānaanna) تلتقي ثلاث حركات من جنس واحد فتحذف القصيرة (تسيينن tansiyānaanna) فتجتمع حركتان لا سبيل للجمع بينهما فتحذف الفتحة؛ لأن حذف الكسرة الطويلة سيؤدّي إلى اللبس<sup>(1)</sup>، وينتهي الفعل إلى الصورة (تسيينن):

تسيي ← تسيين ← تسيينن ← تسيينن  
 tansiy ← tansiyāna ← tansiyānaanna ← tansiyānaanna  
 ← تسيينن ← تسيينن ← تسيينن  
 ← tansiyāna ← tansiyāna ← tansiyānaanna ← tansiyānaanna

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 101.

الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين عند توكيده بنون التوكيد الثقيلة تتطراً على بنيته التغييرات الآتية :

عند إسناد ألف الاثنين إلى الفعل (يلعب) وإلحاق نون التوكيد الثقيلة به تصير صيغة الفعل إلى (يلعبانن)، فتحذف نون الاثنين وتمتص الفتحة الطويلة الفتحة القصيرة، فيتحول الفعل إلى الصيغة (يلعبان) وتقبل اللغة هنا المقطع المديد مفرد الإغلاق (bān)؛ لأن تقصيره سيؤدي إلى اللبس، وبفعل قانون المخالفة تكسر نون التوكيد في آخر الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين<sup>(1)</sup>:

يلعبان ← يلعبانن ← يلعبانن ← يلعبانن ← يلعبان ← يلعبان

yal<abāni ← yal<abānianna ← yal<abāanna ← yal<abāanna ← yal<abāni

ويتفق الباحث مع البصريين بأن الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين لا يؤكد بالنون الخفيفة<sup>(2)</sup>، لكنه يختلف معهم في علة ذلك فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل: إما أن تحذف الألف أو تكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص 97.

(2) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 536/2.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

يقول أبو البركات الأنباري: "إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية"<sup>(1)</sup>. ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه أمجد طلافحة من أن إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع

المسند إلى ألف الاثنين سيؤدّي إلى حذف نون الإعراب؛ لتوالي الأمثال، ثم يتشكّل مقطع مديد مفرد الإغلاق تقبله اللغة في حالة الوقف فقط؛ فلذلك لا يصلح أن يُوكّد المضارع المتصل بألف الاثنين بالنون الخفيفة<sup>(2)</sup>.

---

(1) انظر، أبا البركات الأنباري، الإنصاف، 537/2.

(2) انظر، أمجد طلافحة، إسناد الأفعال، ص96.

تحول علامة الإعراب إلى حالة البناء المطلق ( سيادة الحالة الإعرابية الواحدة )

يعرف عن اللغة العربية أنها لغة معربة، فتتغير حركة آخر الكلمة في العربية وفق معناها النحوي، لكن تظهر حالة لا تتغير فيها حركات أواخر الكلمات، بل تبقى فيها على حالة واحدة تسمى تحوّل علامة الإعراب إلى حالة البناء المطلق أو سيادة الحالة الإعرابية الواحدة، يقول رمضان عبد التواب: "تعبّر بعض اللغات عن المعاني المختلفة في جملها، بما يسميه النحاة العرب (بعلامات الإعراب)، ويسميه المحدثون من علماء اللغة (بالمورفيمات الإعرابية). وفي طريق تطور اللغة، تفقد هذه المورفيمات الإعرابية وظيفتها، وتعتمد اللغة في هذه الحالة على نظام ترتيب الكلمات في جملها، وعندئذ تختار هذه اللغة صورة واحدة، من الصور الإعرابية، وتبقى عليها، وتهمل الصور الأخرى، وهذا هو معنى (سيادة الحالة الواحدة من الحالات الإعرابية)"<sup>(1)</sup>. وهذه الحالات أكثر ما تظهر في اللهجات الدارجة، ولكن هل هي موجودة في الفعل المضارع؟

يتعرّض الفعل المضارع؛ لما يتعرّض له الاسم المعرب من تنوع للحالة الإعرابية من رفع، ونصب، وجزم، يختص به دون الأسماء، وله حالتان يتحوّل فيهما الفعل المضارع المعرب إلى فعل مبني: إحداهما الاتصال بنون النسوة، وعندها يبني الفعل المضارع على السكون، والأخرى: عند توكيد الفعل المضارع بالنون سواء الخفيفة أم الثقيلة، ويبنى وقتها على الفتح، فيتجرّد الفعل المضارع من كل حركة إعرابية، ويستعاض عنها بحركة بناء، وحركة البناء هي كل حركة ليست أثرًا لعامل تظهر على آخر الكلمة، ولكن من النحاة من ينكر حالتي البناء الفعل المضارع عند اتصاله بهاتين النونين، ويقولون بأن الفتحة التي تظهر على الفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد هي حركة اجتلبت منعا

(1) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعمله، ص177.

لالتقاء الساكنين، وينتفي هذا التصور عن الفتحة لأن المحذوف يُرَدُّ إليها، يقول العكبري : " الحركة قبل النون بناء وقال قوم هي لالتقاء الساكنين وحجة الأولين أنها لو كانت لالتقاء الساكنين لم يرد المحذوف قبلها نحو بيَعَنَّ وَقُولَنَّ لأن حركة التقاء الساكنين غير لازمة"<sup>(1)</sup>. ونسب السيوطي لابن درستويه والسهيلي القول بإعراب الفعل المضارع المتصل بنون النسوة؛ لأن علة إعراب الفعل المضارع لم تُزل عند اتصاله بنون النسوة فلا داعي لبنائه.

يقول عن الفعل المضارع: " إنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقاءه، فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من شبه بالماضي"<sup>(2)</sup>، وعندها يظهر شكل من أشكال ما يسمى بسيادة الحالة الإعرابية الواحدة، وهو مظهر من مظاهر التطور اللغوي يكون في الفعل المضارع بتحوّله من الحالات الإعرابية المختلفة إلى حالتها بناء السابق ذكرهما، ويكون في غير الفعل المضارع بصور مختلفة، ذكر منها رمضان عبدالنواب جمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، وغيرها من صور سيادة الحالة الإعرابية الواحدة، وهو يشير إلى استحالة تعليل اختيار حركة أصلية أو فرعية دون غيرها، فيقول : " إنَّ اختيار اللغة لواحدة من هذه الصورة الإعرابية اختيار غير مشروط، فلا يستطيع أكبر عباقرة اللغة أن يعرف لماذا آثرت لغة ما صورة معينة من الصور الإعرابية"<sup>(3)</sup>.

(1)العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص231.

(2)السيوطي، همع الهوامع، 73/1.

(3)رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعلله، ص177.

وقد يكون هذا صحيحًا في غير الفعل المضارع؛ لأن بناء الفعل المضارع على السكون عند إسناده إلى نون النسوة، وعلى الفتحة عند اتصاله بنون التوكيد، يمكن تعليقه؛ إذ في الحالة الأولى (إسناد الفعل المضارع إلى نون النسوة) وقد سبقت الإشارة لماذا كانت السكون علامة بناء الفعل المضارع في هذه الحال ؟

فمن ذلك أن الماضي سكن لثلاثتوالتو إلى أربع حركات وحمل عليه المضارع، وأيضًا أنّ الفعل المضارع اقترب في الشبه إلى الماضي أكثر من اقترابه إلى الاسم الذي أعرب بسبب مضارعتة له، ووجه الشبه بين المضارع والماضي في هذه الحالة أنّ حروف المضارع باقية فيه وأن أحدهما يقع موقع الآخر<sup>(1)</sup>. وفي الحالة الأخرى (اتصال الفعل المضارع بنون التوكيد) يرى أبو البقاء أن اختيار الفتحة لتكون علامة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد؛ يرد لعلتين أحدهما : علة وظيفية وهي أن الضمة تدل على الجمع، والكسرة تدل على التأنيث، والسكون على جمع المؤنث، فبقيت الفتحة للواحد، والعلة الثانية: صوتية وهي أن وقوع هذه النون في الواحد أكثر من غيره فاختر له الفتح تخفيفًا<sup>(2)</sup>. ويوافق الباحث ما ذهب إليه أبو البقاء فلو اختيرت غير الفتحة لأدى ذلك إلى اللبس، ومن الناحية الصوتية فالفتحة أخف من الضمة والكسرة، أما عن التساؤل بوجود هذه الظاهرة في الفعل المضارع، فلا أدلّ على سيادة الحالة الإعرابية في الفعل المضارع من دخول الجوارم على الفعل المضارع في حالة البناء، فيبقى الفعل مبنيًا ولا يظهر تأثير للجازم على الفعل سوى أنه يُقدّر في محل جزم.

(1) انظر، ضمير نون النسوة في السالم والمعتل وأثره في البنية الأخيرة من هذا البحث .

(2) انظر، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص231.

### علامات الإعراب التقديري (التعذر - النقل)

يقسم الإعراب في اللغة العربية إلى قسمين لفظي وتقديري<sup>(1)</sup>، أما التقديري فيكون في الأسماء المعتلة الآخر، والأفعال المضارعة المنتهية بحرف علة، ويعيننا في هذا المقام حركة إعراب الفعل المضارع، فهو الفعل الوحيد المعرب في حين أن قسيميه (الماضي والأمر) مبنيان، والفعل المضارع معتل الآخر دون غيره من أنواع الأفعال المضارعة، هو ما يعرب إعراباً لفظياً وتقديراً.

والإعراب التقديري لا تظهر علامته في آخر الكلمة، بل تقدّر عليه فالمعتل بالواو، أو الياء، لا تظهر عليه الضمة علامة الرفع؛ ويُعلل ذلك بالنقل، وتظهر عليه الفتحة علامة النصب؛ لخفتها فيكون معرباً تقديراً، ولفظاً، في حين لا تظهر الضمة ولا الفتحة على الفعل المضارع معتل الآخر المنتهي بالألف؛ لما يسمى بالتعذر فيكون إعرابه تقديراً فقط.

يقول ابن الحاجب عن الفعل المضارع: " وإعرابه رفع ونصب وجزم، فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين، والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً، والحذف، والمعتل بالألف: بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف"<sup>(2)</sup>.

والنقل هو صعوبة نطق الحركة مع الحرف، والتعذر هو استحالة نطق الحركة مع الحرف.

(1) ومن النحاة من جعل للإعراب ثلاثة أنواع بإضافة ( الإعراب المنوي ) وهو ما كانت ألفه غير منقولة عن أصل

كخُلبى وأرطى؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص848.

(2) الرضي، الكافية، 22/4.

ومثل هذا قول المبرد : " وتعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما { الواو والياء } كما تقول هذا قاضٍ فاعلم لأن الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة فأما في النصب فتحرك الياء لما قد تقدمنا بذكره { خفة الفتحة } في الفتحة وذلك كقولك أريد أن ترمي يا فتى وأن تغزو<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم مما قرره النحاة من تعذر نطق الحركة مع الحرف في حال، واستحالة النطق في حال أخرى، إلا أنه قد ظهرت الضمة على الواو وعلى الياء أيضاً، وظهرت كذلك الفتحة على الواو والياء في الشعر، وفيما عُد من الشاذ، كما نص أبو حيان على ذلك: " والمضارع الذي آخره ألف نحو: يخشى، أو واو نحو: يغزو، أو ياء نحو: يرمي تُقدّر فيه الضمة رفعاً إلا في الشعر نحو: يَسْلُو، وتساوي والفتحة في نحو: يخشى، وتظهر الفتحة في الواو والياء نحو: لن ندعو، ولن تُحَيِّ إلا في الشعر أو في شاذ<sup>(2)</sup>.

وإن يكن أبو حيان عدّ ظهور الضمة على الياء من الشاذ، فإنّ الفراء له رأي مخالف، فقد رأى أنّ الفعل المنتهي بياء إذا كانت عينه ياء ساكنة أدغمت الياء الساكنة في الياء المتحركة بحركة الرفع (الضمة)، يقول الفراء: " وقد اجتمعت العرب على إدغام التحيّة والتحيات بحركة الياء الأخيرة فيها، كما استحبوها إدغام عيّ وحيّ بالحركة اللازمة فيها. وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يحيا ويعيا وهو أقل من الإدغام في حي لأن يحيا يسكن ياءها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة.

(1) المبرد، المقتضب، 1/134.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص848.



وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى : **أَأْتِخْتَمُ تَهْ ثَمَّ جَمَّ** (1) استقام إدغامها هاهنا ثم نؤلف الكلام ، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام فتقول (هو يحي ويميت) (2). والحقيقة أنّ الفعل معتل العين واللام تعامل عينه معاملة الحرف الصحيح فتقدّر الضمة على الياء، وإلى مثل ذلك ذهب ابن مالك، فيقول : "والصحيح أنه لا يقال تُعِيّ ، وإنما يقال : تُعِيي، هكذا هو السماع وقياس التصريف، من جهة أن الفعل إذا كان معتل العين واللام جرت عينه مجرى الحرف الصحيح، فلم تُعَلْ، فلا فرق بين الياء التي هي عين الكلمة في تُعِيي وبين الدال في تُجِدِي، فكما أن الضمة تُقدّر في ياء تُجِدِي، فكذلك تقدر في ياء تُعِيي" (3).

ولعل هاتين الحالتين (التعذر والنقل) دليلان على صحة ما ذهب إليه سيبويه؛ من أن محل الحركة بعد الحرف وليس كما قال غيره من أن محل الحركة مع الحرف، أو قبله. يقول ابن جني: "أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره : معه، وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله" (4). وقد خالفه أبو حيان بقوله : " وحركات الإعراب : ضمة وفتحة وكسرة والحركة مع الحرف لا بعده خلافا لابن جني" (5).

(1)سورة القيامة، الآية40.

(2)الفراء، معاني القرآن، 412/1.

(3)أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 201/1.

(4)ابن جني، الخصائص، 323/2.

(5)أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 834 ، 838.

ولو كانت الحركة مع الحرف لُنطِقت على كل حال فهي جزء منه، ولو كانت قبله لما تأثرت بما بعدها فهي إذن بعد الحرف، ومنها كذلك أن إشباع الحركات يتولد عنه حروف كما قالوا، وقد عرض ابن فلاح المسألة وناقش أدلة الأطراف الثلاثة ولا يتسع المجال لذكرها<sup>(1)</sup>.

ويذكر السيوطي أن للحركة ست وظائف هي : الإعراب، والبناء، والحكاية، والإتباع، والنقل، والتخلص من سكونين<sup>(2)</sup>، ويشير الفضلي إلى أننا في حالة الإعراب التقديري نقلب أهم وظيفة للحركة وهي الإعراب إذ إن الحركات المختلفة تدل على المعاني النحوية المختلفة، لكننا في حالة الإعراب التقديري، نقدر الحركة وفق معنى نحوي لا تدل عليه العلامة الإعرابية، وقد سبقت الإشارة إلى أن الفضلي يرى بناء الفعل المضارع لا إعرابه.

فيقول: "والملاحظ هنا : إن العلامة الإعرابية التي هي قرينة تدل على الحالة الإعرابية للكلمة من رفع أو نصب أو جر انقلب واقعها فدلّت عليها الحالة الإعرابية .... ويضيف وهو من المنافاة الواضحة في التقعيد، والتي ينبغي أن يبتعد عنها منهجياً"<sup>(3)</sup>.

وما تقدّم جعل الفضلي يرى أن الفعل الماضي والمضارع المعتلّين مبنيان على السكون، فيقول: "بسبب التقدير الذي قال به النحاة نقول أولاً ببنائه لعدم تعاقب المعاني النحوية عليه، ونقول ثانياً ببنائه على السكون - كما هو واقع وطبيعته - ، وتصاغ القاعدة كالتالي : الفعل المعتل ماضيًا كان أو مضارعاً يُبنى على السكون"<sup>(4)</sup>.

(1) انظر، ابن فلاح، المغني، 645/2.

(2) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 78/1.

(3) عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، ص138.

(4) المرجع السابق، ص140.

ويستغرب الباحث ما توصل إليه الفضلي؛ لأنه يقول أن الفعل المضارع المرفوع هو في حقيقته مبني على الضم، وأن المنصوب مبني على الفتح، والمجزوم مبني على السكون، ثم يعود ليجعل الفعل المضارع في حالة الرفع مبنيًا على السكون بسبب نوع حرف الهجاء الذي ينتهي به الفعل، فإذا كان حرفًا صحيحًا فهو عنده مبني على الضم، وإذا كان حرف علة فهو مبني على السكون، ولا تعرف العربية انتقالًا من علامة بناء إلى أخرى بسبب نوع حرف الهجاء الذي ينتهي به الفعل، وإذا كان دخول نون النسوة أو نون التوكيد على الفعل المضارع مسوغًا لنقله من حالة الإعراب إلى حالة البناء، فإن أقل ما يقال أن النونين المذكورتين ليستا من حروف الفعل الأصلية، كما في حالة الفعل المضارع معتل الآخر، ناهيك عن أن أحدهما فاعل للفعل، والثانية تُعد من اللواحق.

### علامات إعراب الأفعال الخمسة

تعرف الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة - كما يسميها القدماء - بأنها كل فعل مضارع اتصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وتتصل هذه الضمائر بأنواع الفعل المضارع المختلفة من صحيح، ومعتل، ولأفعال الخمسة نون تثبت في حال الرفع، وتحذف في حالتي النصب والجزم، فتكون هذه النون علامة إعراب الأفعال الخمسة على مذهب الجمهور.

في حين رأى بعض النحاة أنها تعرب بالألف، والواو، والياء<sup>(1)</sup>، ولو كان إعراب الأفعال الخمسة بالألف، والواو، والياء فكيف لنا أن نعرب الفعل في جملة : (لم يركضا) ؟ فالألف علامة رفع، والفعل في الجملة السابقة مجزوم وفق من يرى أن (لم) حرف جزم، وكذلك في جملة (أنت تقومين بعملك) فالفعل في حالة رفع، والياء علامة نصب وجزم، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن الألف، والواو، والياء، هي ضمير الفاعل للأفعال المتصلة بها، ولا يكون الفاعل علامة إعراب، ومما قيل في إعراب الأفعال الخمسة ما نُسب للأخفش، والشَّهيلي من أن إعراب هذه الأفعال يكون بالحركات المقدّرة قبل الثلاثة والنون دليل عليه<sup>(2)</sup>، وهذا لا يوافق الاستعمال اللغوي؛ إذ إن الحركة قبل ثلاثة حروف ستظهر على الحرف قبل الأخير من الفعل قبل اتصال الضمير به، وهذا لا يعرف في العربية إذ إن الإعراب يكون على الحرف الأخير من الكلمة قبل اتصال الضمير به وليس ما قبل الآخر، ثم إن تتبع حركة الحرف المذكور يظهر أنه لا يدل على إعراب، إذ لن تجده يتنقل بين الضمة والفتحة والسكون، وفق الحالات الإعرابية الثلاث للفعل، بل قد تجد عليه حركة تخالف موقعه الإعرابي، فكيف تظهر عليه حركة ما وتُقدّر عليه أخرى في الوقت ذاته ؟

(1) انظر، السيوطي، همع الهوامع، ص200.

(2) انظر، أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 843،844.

ومن الأسباب التي تجعل القول بإعراب الأفعال الخمسة بالحركات المقدّرة تكلف بعيد لا فائدة منه أن النون تفي بالغرض، فوجودها دليل على أن الفعل في حالة رفع وحذفها دليل على جزم الفعل أو نصبه وفق العامل الذي يدخل عليه، وقد قال ابن مالك بمثل ذلك: " وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدّر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف؛ لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادّعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه"<sup>(1)</sup>.

وممن له رأي في إعراب الأفعال الخمسة أبو علي الفارسي، إذ خالف الجمهور بقوله إنها معربة ولا حرف إعراب فيها، وقد نسب هذا الرأي له أبو حيان الأندلسي، والسيوطي<sup>(2)</sup>، وللفارسي نص صريح بمخالفة ذلك، إذ يقول: " فإن تثبت الفاعل في الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألقاً، ولعلامة الرفع نوناً مكسورة، وذلك نحو: هما يضربان ويذهبان وإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واوًا. ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة وذلك نحو: هم يضربون ويذهبون. فإن كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث ألحقت لعلامة التأنيث ياء مكسورة ما قبلها، وللرفع نوناً مفتوحة فقلت: أنت تذهبين يا هذه. فإن ألحق الفعل حرفاً ناصباً أو جازماً حذف هذه النونات فقلت: لم تفعل، ولن تفعل ولم يفعلوا، ولن تفعلوا..."<sup>(3)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 51/1.

(2) انظر، أباحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 844/1؛ السيوطي، همع الهوامع، ص200.

(3) الفارسي، الإيضاح العضدي، ص24.

فلا يرى صلاحية نون الأفعال الخمسة لتكون علامة للإعراب، وحجته في ذلك أنها تسقط لعامل، وأنها حرف صحيح، وينفي عن الألف والواو والياء، أن تكون علامات إعراب؛ لأنها ضمائر ولأنها ليست في آخر الكلمة، وكذلك لا تصلح لام الفعل؛ لأنها تشتغل بحركة تناسب الضمير المتصل بالفعل، ولا نخالف الفارسي فيما زعمه عن عدم صلاحية الألف والواو والياء، لتكون علامة لإعراب الأفعال الخمسة.

وكذلك الأمر للام الفعل لكننا نختلف معه فيما يراه في عدم صلاحية نون الأفعال الخمسة، فهو استند لحجتين، إحداهما : أنها تحذف لعامل، والحقيقة أن حذف نون الأفعال الخمسة لعامل دليل على أنها علامة إعراب، فالجزم يسقط علامة الرفع، ونون الأفعال الخمسة تسقط في حالة الجزم، وتثبت في حال الرفع، أما الحجة الأخرى: فهي أن النون حرف صحيح، وعلى الرغم من أنها حرف صحيح إلا أنها أقرب الحروف الصحيحة لحروف المد واللين وب حذفها أو بقائها لن يخل معنى الفعل، يقول السُّهيلي : " فأشبهه الحروف بحروف المد واللين النون الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة، واختيرت علامة لتمكن الاسم، وتنبئها على انفصاله، ولذلك لا نجد فعلاً منوناً أبداً، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده"<sup>(1)</sup>.

ويضيف الرضي: " وإنما أعرب هذا { الفعل المضارع } بالنون ؛ لأنه لما اشتغل محل الأعراب وهو اللام، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء: لم يمكن دوران الأعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الأعراب بالكلية، فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو"<sup>(2)</sup>.

(1) السُّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص70.

(2) الرضي، الكافية، 23/4.

ثم إنّها ساكنة تحركت بالكسر في حال الاتصال الاثنتين تبعا لقانون المخالفة، وتشبيها لها بنون المثنى، كما أنها لو بقيت ساكنة لحذفت الألف منعا لالتقاء الساكنين، وحُرِّكت بالفتحة عند الاتصال بواو الجماعة، وياء المخاطبة؛ للثقل الناتج عن التقاء كسرة بعد واو، وكسرة بعد ياء، أو كما يقال تشبيها لها بنون جمع المذكر السالم، وقد تُفتح النون بعد ألف الاثنتين لكن ذلك يُعد من الشاذ<sup>(1)</sup>.

أمّا المحدثون فيتفق غالبيتهم مع جمهور النحاة في ذهابهم إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها، وخالفهم مهدي المخزومي فعنده نون الأفعال الخمسة هي للحفاظ على الألف والواو والياء، حتى لا يعتريها تغيير إذا بقيت آخر الكلمة، فاستعانت اللغة بالنون؛ لأن الواو والياء والألف، تدل على نوع الفاعل وعده، وحرصت اللغة على عدم تعرضهن لأي تغيير بسبب موقعهن، وعلى ذلك فالنون ليست علامة إعراب للأفعال الخمسة من وجهة نظره، يقول المخزومي: " فالنون إذن في هذه الأمثلة إنما هي لوقاية الألف والواو والياء من الحذف، أو التقصير، لا للدلالة على أنها معربة مرفوعة"<sup>(2)</sup>.

وأما في حالة الجزم فيرى أنه لا فرصة لحدوث اللبس، فلو قُصرت الواو لضمة في حالة الجزم فستكون دليلاً كافياً على أن الفاعل جمع وليس مفرداً، وأنّ الأفعال الخمسة في حالة النصب قد حُمِلت على حالة الجزم<sup>(3)</sup>.

(1) انظر، السيوطي، همع الهوامع، ص200.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص138.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ولكن المخزومي لا يطرح تصورًا عن الحركة أو الحرف أو الطريقة التي ستحل محل النون في إعراب الأفعال الخمسة، وأمّا أحمد سليمان ياقوت فيرى أن دور نون الأفعال الخمسة لا يقتصر على أنها علامة إعراب فقط، بل تتعدى ذلك لتكون دليلًا معنويًا على اكتمال الفعل أو عدمه، ويعرض وظيفة النون بقوله: " وعندي أن حذف النون دليل إعراب ودليل معنى أيضًا، إذ يدل حذفها على أن الفعل لم يتم أو لم ينفذ بعكس بقاء النون الذي يدل على تنفيذ الفعل وتمامه"<sup>(1)</sup>، ولعل ياقوت استند في نظريته هذه إلى قول سيبويه عن الفعل (الذي لم يقع)، وهذا حال كل فعل مجزوم أو منصوب فإنه لم يقع بعد أو لم يقع بالكلية، فحذف النون في الأفعال الخمسة يقابل السكون في الأفعال المجزّدة، والسكون علامة أن الفعل لم يُنفذ، وهذا التصور الذي يطرحه ياقوت يعوزه الدليل المتأتي عن استقراء لعدد كبير من النماذج اللغوية.

---

(1) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن، ص 59.



## النتائج

- التقسيم الثلاثي للكلام العربي بحاجة إلى إعادة النظر، والتقسيم السباعي الذي قال به تمام حسّان أرى فيه أنه أكثر ملاءمةً للكلام العربي من التقسيم الثلاثي.
- لا يستطيع أحد أن يثبت دلالة (كان وأخواتها) على الحدث أو أن ينكرها مطلقاً، بل إن هذه الدلالة تظهر حيناً وتختفي حيناً آخر، وهذا يحكمه السياق فإذا أفادت معنىً معجمياً كـ(حضر، وكفل، وحدث) فهي تامة كغيرها من الأفعال تدل على حدث وتكتفي بمرفوع ولا تطلب منصوباً وكذلك أخواتها إذا دلت على معنى معجمي نحو (بات : نام، وبرح : زال عنه ) وكذلك (أصبح : دخل في الصباح، وأمسى: دخل في المساء، وأضحى: دخل في وقت الضحى)، أمّا إذا لم تدل (كان وأخواتها) على معانٍ معجمية فإنها ناقصة لا تدل على حدث وتستلزم منصوباً.
- كان وأخواتها لها مصادر، بعضها معروف وبعضها قد يكون ضاع أو اندثر، والبحث عنه يستلزم البحث في اللغات السامية، لعلنا نجد إشارة إلى هذه المصادر المفقودة.
- إنّ ما يُنسب إلى المدرستين ( الكوفية والبصرية ) يحتاج إلى مزيد من التمحيص والتدقيق، فقد يرى أحد أفراد المدرستين رأياً فيحسب على جماعته قاطبة.
- إنّ العلامات الجوهرية هي الأساس في الحكم بفعلية الأفعال التامة وغيابها في (نعم وبئس، وعسى، وليس) جعل منها أفعالاً لفظية لا حقيقية، والعلامات الشكلية هي ما حكمت بفعلية هذه الكلمات.
- إنّ العلامات الشكلية ليست بمستوى واحد في الحكم على صنف الكلمة، بل تتفاوت هذه العلامات في القوة والضعف، ومن ذلك أن العلامات ( قبول تاء التأنيث، وقبول الإسناد إلى ضمائر الرفع،

وقبول نون الوقاية ) أظهرت تأثيرا لم تظهره علامات أخرى، مثل دخول حرف الجر على (نعم وبئس)، ودخول حرف النداء (يا) عليهما.

●الفعل ( عسى ) هو فعل تام من جهة الشكل لا المعنى، لأنه إذا أفاد معنى (قارب) أو (قرب) لا يدل على حدث، والحدث في المعنيين لم يخرج عن كونه في خبر الفعل ( عسى ).

●يعد قبول تاء التانيث الساكنة علامة فاصلة في الحكم على الكلمات، فتاء التانيث تدخل على الاسم والفعل والحرف، لكن لكل تاء ما يميزها من غيرها فما يقبلها الاسم تختلف عما يقبلها الفعل، وكذلك الحال للحرف، فتاء التانيث التي يقبلها الاسم متحركة وتسكن عند الوقف، وتاء الحرف لا تتصل بالحرف للدلالة على أن الفاعل بعدها مؤنث، إذ الحرف لا فاعل له ولا مفعول، والتاء المتصلة بالحرف لتأنيث اللفظ ، ومن النحاة من جعلها زائدة ولا يقال ذلك في تاء تانيث الفاعل، وتاء الحرف تشبه تاء تانيث الأسماء بسكونها عند الوقف.

●إنّ الأسماء التي بنتها اللغة على الفتح يصعب اختلاطها بالفعل أو غيره من أنواع الكلام، فالأسماء المركبة مكونة من كلمتين ولا يوجد فعل مكون من كلمتين وكذلك الأمر في الضمائر فالاختلاف كبير بين الضمير والفعل، إذ لا يدل الضمير على حدث أو زمن ، ولا هو على وزن الفعل، ولم يختلف النحاة في كلمة بين أن تكون ضميرا أو فعلا، فيخلص البناء على الفتح للأفعال، ولا يُبنى الفعل المضارع على الفتح إلا لعارض، فينماز الفعل الماضي ببناؤه على الفتح دون سائر الكلمات في اللغة إلا الأصناف المذكورة آنفاً.

• يتصل ضمير الرفع بالفعل ؛ لأن ضمير الرفع يعرب فاعلاً ولا يحتاج غير الفعل للفاعل، في حين أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة يتصل بها ضمير رفع لكنه مستتر، فيخلص ضمير الرفع البارز للفعل فقط، فاتصاله علامة مميزة للفعل من غيره من أصناف الكلام.

• قبول الإسناد إلى ضمائر الرفع من أقل العلامات الشكلية إشكالاً؛ لوضوح دورها في الفعل.

• نون الوقاية علامة شكلية فارقة لا ينحصر دورها في وقاية الفعل من الكسر، بل يتعداه إلى الوقاية من التباس الفاعل المذكر بالفاعل المؤنث في صيغة فعل الأمر، وكذلك التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، والتباس المصدر المضاف إلى ياء المتكلم بالفعل المسند إلى ياء المفعول، ودفعت التوهم بين الياء من أصل الفعل وياء المتكلم، وجنبت اللغة الكثير من الأوضاع الصوتية المرفوضة، وحافظت على القيم اللغوية لحركتي البناء والإعراب.

• يُعرف عن جمهور النحاة قديماً ومحدثين قولهم بإعراب الفعل المضارع في حال عدم إسناده إلى نون النسوة، وعدم اتصاله بنون التوكيد، وبأن الفعل المضارع مبني في هاتين الحالتين، ولكن ظهرت أصوات تقول ببناء الفعل المضارع في كل حال، وأخرى تقول بإعرابه في كل موضع، ولكن هذه الآراء على ما فيها من جهد وتدبر لا توافق الواقع اللغوي ويعوزها الدليل المقنع.

• فسّر علم الأصوات الحديث كثيراً من الظواهر اللغوية التي سبق لعلماء العربية القدماء تفسيرها ضمن إمكانيات عصورهم، فجاء التفسير الحديث أكثر شمولية ودقة، وليس ذلك لتقصير المتقدمين، بل لتوافر الإمكانيات للمحدثين واستنارتهم بما قدّم الأوائل.

• الأفعال المعتلة مرّت بأربعة مراحل فبدأت بمرحلة الصحة، ثم التسكين أو ضياع الحركة، ثم انكماش الحركة المزدوجة، ثم الفتح الخالص، ودليل ذلك احتفاظ اللغة العربية ببعض الصور المنطوقة لهذه

المراحل، ووجود أمثلة على هذه المراحل في شقيقات العربية من الساميات والتي أثبتتها دارسو اللغات السامية.

● وجود الحركات المزدوجة في اللغة العربية هو واقع ملموس، وسعي اللغة للتخلص من هذه الحركات يفسر كثيرا من الظواهر الصوتية التي أصابت الفعل المضارع المعتل بصوره المختلفة.

● النظام الكتابي للغة العربية أثر سلبا على تحليل الظواهر الصوتية، والنظام الصوتي هو الأنسب لفهم هذه الظواهر.

● يتحوّل الفعل المضارع إلى حالة البناء المطلق أو ما يعرف بسيادة الحالة الإعرابية الواحدة عند إسناده إلى نون النسوة، وعند اتصاله بنون التوكيد، ويمكن تعليل الحركة التي يُبنى الفعل المضارع عليها.

● علامة رفع الأفعال الخمسة ثبوت النون وعلامة نصبها وجزمها حذف النون، والآراء التي قالت غير ذلك تفتقر إلى الدليل، ويدحضها الاستعمال اللغوي.

## المصادر والمراجع

- الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن 686 هـ ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، تحقيق وتصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، طبعة جديدة مصححة ، 1395 هـ - 1975 م ، جامعة قار يونس ، ليبيا .
- استيتية ، سمير ، الإعراب في العربية صوتيا ودلاليا بين القديم والحديث ( مقارنة لسانية ) ، حوليات كلية الآداب والعلوم ، جامعة اليرموك ، الحولية 34 ، الرسالة 392 ، 1435 هـ ، 2013 م .
- الأشموني ، أبو الحسن نور الدين الشافعي 900 هـ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط.1 ، 1419 هـ ، 1998 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الأتباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، 577 هـ ، أسرار العربية ، ط.1 ، 1420 هـ - 1999 م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، لبنان .
- الأتباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، 577 هـ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ط.1 ، 2003 م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف 745 هـ ، البحر المحيط في التفسير ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، د. ط ، 1420 هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق : حسن الهنداوي ، د. ط ، 1996 م ، دار القلم ، دمشق .

- الأنصاري، زكريا بن محمد 926هـ الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د.مازن المبارك، ط.1، 1411هـ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان.
- أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة العربية ، ط.6، 1978م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- ابن بري ، أبو محمد عبدالله المقدسي 582هـ، جواب المسائل العشر، تحقيق : محمد أحمد الدالي، ط.1 ، 1997م، دار البشائر، دمشق ، سوريا.
- البطلوسي ، عبدالله بن محمد بن السيد 521هـ، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، د.ط ، 1999م ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان .
- بگوش ، الطيب ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ط .3، 1992م، جامعة تونس ، تونس .
- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاک ، ( 279هـ ) ، سنن الترمذي ، تحقيق: وتعليق: أحمد محمد شاکر ( ج 1 ، 2 ) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف ( ج 4 ، 5 ) ، ط.2، 1395هـ ، 1975 م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- تميم بن مقبل ، ديوان شعري ، تحقيق : عزة حسن ، د.ط ، 1995م ، دار الشرق العربي ، بيروت، لبنان .
- الثعالبي ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور 429هـ ، فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق: ياسين الأيوبي ، ط.2، 1420هـ - 2000م ، إحياء التراث العربي، المكتبة العصرية ، صيدا، لبنان.

- ثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس 291هـ، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون ، د.ط ، 1949م، دار المعارف ، مصر.
- الجرجاني ، عبدالقاهر 471هـ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ، 1982م، دار الرشيد للنشر ، العراق .
- جمال الدين، رؤوف ، المعجب في النحو، د.ط ، د.ت، دار الهجرة ، قم ، إيران.
- جمال الدين ، مصطفى ، البحث النحوي عند الأصوليين، ط.2، 1405هـ، 1984م ، دار الهجرة، قم ، إيران.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان 392هـ، المنصف شرح النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي، تحقيق : إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين ، ط.1، 1373هـ، 1954م، دار إحياء التراث القديم ، وزارة المعارف العمومية ، مصر .
- ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس 646هـ، أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : فخر صالح سليمان قدارة ، د.ط ، 1409 هـ ، 1989 م ، دار عمّار ، الأردن .
- ابن الحاجب ، أبو عمرو بن عثمان ، الكافية في النحو ، تحقيق : عبدالله طارق نجم ، د.ط ، 1986، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية .
- حسّان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط.5، 1427هـ ، 2006م ، عالم الكتب ، مصر.
- الحملاوي ، أحمد بن محمد ، شذا العرف في فن الصرف ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، د.ط ، د.ت ، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية .

- ابن الحيدرة اليمني ، علي بن سليمان 599هـ، كشف المشكل في النحو ، قرأه وعلّق عليه يحيى مراد ، د.ط ، د.ت ، د.ن .
- ابن خشرم ، هدبة ، ديوان شعري ، تحقيق : يحيى الجبوري ، ط.2، 1986، دار القلم ، الكويت.
- الذبياني ، النابغة ، ديوان شعري ، شرح وتعليق حنا نصر الحتي ، ط.1991، 1م، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب ، جمع وليم بن الورد ، د.ط ، د.ت ، دار ابن قتيبة، الكويت.
- الرازي ، أبو عبد الله محمد بن عمر ، مفاتيح الغيب ( التفسير الكبير ) ، ط.3، 1420هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- ابن أبي الربيع ، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله، 688هـ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد النّبّيتي ، ط.1، 1986م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، لبنان .
- رشيد ، كمال ، الزمن النحوي في اللغة العربية ، د.ط ، 2008 ، عالم الثقافة ، عمان ، الأردن .
- رَوّاي ، صلاح ، بحث : في نون الوقاية ، حوليات دار العلوم ، المجلد 8، 1982م .
- رَوّاي ، صلاح ، نون الوقاية ليست للوقاية ، حوليات دار العلوم، المجلد 8، 1982م.
- الزبيدي ، عمرو بن معد كرب ، ديوان شعري ، جمع : مطاع الطرابيشي، ط.2، 1985م، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- الزجّاجي ، عبد الرحمن بن قاسم ، 337هـ ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك، ط.4 ، 1982م ، 1402هـ ، دار النفائس ، بيروت .



•الزعبي ، آمنة صالح ، تغييرات بنية الفعل المثل في العربية وغيرها من اللغات السامية ، جامعة مؤتة ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد (7) العدد (4) ذو القعدة 1432هـ / تشرين أول 2011م.

•الزعبي ، آمنة صالح ، من طرق التعامل مع المضعف في العربية واللغات السامية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة مؤتة ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2013.

•الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ، (538هـ) ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق : علي بو ملحم، ط.1، 1993م ، مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان.

•الزهيري ، محمود غناوي ، الأفعال الناقصة ، بحث منشور ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ، بغداد ، العراق ، المجلد العاشر ، 1962م .

•الساقي ، فاضل ، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة ، د.ط ، 1977، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

•السامرائي ، إبراهيم ، الفعل زمانه وأبنيته ، ط.3 ، 1983م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

•السامرائي ، فاضل ، معاني النحو ، د.ط ، د.ت ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة، مصر .

•ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي 317هـ، الأصول في النحو، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، د.ط ، د.ت ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان.

•السعدي ، عبدالرزاق ، ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه ، رسالة دكتوراة، إشراف أحمد مكي الأنصاري ، 1404 هـ، 1984م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

- السكاكي ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي 626هـ ، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه ، نعيم زرزور ، ط.2، 1407هـ ، 1987م ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر 180هـ ، الكتاب ، ط.3، 1408هـ، 1988م، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- السيرافي ، الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، أبو سعيد 385هـ، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، ط.1 ، 2008م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 911هـ، الإلتقان في علوم القرآن ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط ، 1974 م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر.
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، د.ط ، د.ت ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان.
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد الحميد هندواي ، د.ط ، د.ت ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
- شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د.ط، 1980م ، الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- الشايب ، فوزي ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، ط.1 ، 2005م ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن .
- الشايب ، فوزي حسن ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة الرسالة الثانية والستون ، 1409هـ ، 1989م .

- الشرف الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين ، 816هـ ، كتاب التعريفات ، تحقيق : جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط.1، 1403هـ-1983م ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
- ابن شقير، الجمل في النحو ، رسالة ماجستير، تحقيق ودراسة ، علي بن سلطان الحاکمي ، إشراف، أحمد مكي الأنصاري ، د.ت ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المملكة العربية السعودية .
- شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز855هـ، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط.3، 1959م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر .
- الشلويني ، أبو علي 645هـ، التوطئة ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع ، د.ط ، 1980م، جامعة الكويت.
- الصّبان ، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي 1206هـ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط.1، 1417 هـ ، 1997م ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
- ضيف ، شوقي ، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج جديد ، ط.2 ، د.ت ، دار المعارف، مصر .
- طلافحة ، أمجد ، إسناد الأفعال إلى الضمائر دراسة في البنية والتركيب ، رسالة ماجستير، إشراف علي الحمد، 1995م، جامعة اليرموك، إربد، الأردن .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، د.ط ، 1984 ، الدار التونسية للنشر، تونس.
- عبابنة ، يحيى ، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية ، ط.1، 2000م، دار الشروق، عمان، الأردن.

● عبد التواب ، رمضان ، بحوث ومقالات في اللغة ، ط.3 ، 1415هـ ، 1995م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

● عبد التواب ، رمضان ، التطور اللغوي مظاهره وقوانينه وعمله ، ط.2، د.ت، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

● عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية ، ط.6 ، 1999م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

● عبد الجليل ، عبدالقادر ، علم الصرف الصوتي ، د.ط ، 1998م ، دار أزمنة ، عمان ، الأردن .

● العسكري ، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهرا ن 395هـ ، الفروق اللغوية، حقه وعلق عليه : محمد إبراهيم سليم ، د.ط . د . ت ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر .

● ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري 769هـ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط.20، 1980م، دار التراث، القاهرة ، مصر .

● العسكري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، 616هـ ، إعراب القراءات الشواذ ، تحقيق : السيد محمد أحمد عزوز ، ط.1، 1996، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

● العسكري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ط.1، 1406هـ، 1986م ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

● العسكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط.1، 1995م، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان .

● ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح **جمل الزجاجي** ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، د.ط، 1985م، د.ن.

● ابن عصفور، علي بن مؤمن ، **المقرب** ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري، ط.1، 1392هـ، 1972م، د.ن.

● عميرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ط.1، 1984م، عالم المعرفة ، جدة ، المملكة العربية السعودية.

● الغامدي ، محمد سعيد صالح ربيع ، **خصائص الفعل في العربية**، مجلة العقيق ، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد 37 ، 1431هـ ، 2009م .

● الفارابي ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري 393هـ، **الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية**، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط.4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين ، بيروت .

● ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي 395هـ، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق : أحمد حسن بسج ، ط.1، 1997م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، لبنان .

● الفارسي ، أبو علي 377هـ، **الإيضاح العضدي** ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، ط.1، 1969م، جامعة الرياض، الرياض ، السعودية.

● الفضلي ، عبد الهادي ، **دراسات في الفعل** ، ط.1، 1982م، دار القلم ، بيروت ، لبنان .

● الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 207هـ، **معاني القرآن** ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار ، عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط.3 ، 1983م، دار عالم الكتب، مصر.

- الفيروز آبادي ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب 817هـ ، القاموس المحيط ، تحقيق : مكتب تحقيق : التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف ، محمد نعيم العرقسوسي ، ط.8 ، 2005م ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
- القرالة ، زيد خليل ، نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد4 ، تشرين الأول 2008م .
- ابن القواس ، عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة ، شرح ألفية ابن معط ، تحقيق : علي الشوملي ، ط.1 ، 1985 ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، السعودية .
- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الحنفي ، 1094هـ ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، د. ط ، د.ت ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ابن كيسان ، أبو الحسن محمد بن أحمد 299هـ ، الموقفي في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، هاشم طه شلاش ، نُشر في مجلة المورد ببغداد ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 1435هـ ، 1975م .
- الكناعنة ، عبد الله محمد ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية ، د.ط ، د.ت ، وزارة الثقافة ، الأردن .
- الكيلاني ، إيمان ، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي ، د.ط ، 2003م ، دار عمار للنشر والتوزيع .
- اللبدي ، محمد سمير نجيب ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ط.1 ، 1985م ، دار الرسالة ، عمان ، الأردن .

•ابن المؤدّب ، القاسم بن محمد بن سعيد ، دقائق التصريف ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، حاتم صالح الضامن ، حسين تورال ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، 1407هـ ، 1987م ، بغداد ، العراق .

•المالقي ، أحمد عبدالنور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد محمد الخراط، د.ط ، د.ت ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.

•ابن مالك الطائي الجبائي، محمد بن عبد الله، جمال الدين 672هـ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون ، ط.1، 1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر.

•المبرّد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس 286هـ، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، د.ط، د.ت، عالم الكتب ، بيروت، لبنان.

•محمد ، محمد عامر ، الفعل بين القدماء والمحدثين دراسة وتحليل ، رسالة ماجستير منشورة، إشراف عبد العزيز داخل الخفاجي، 1427هـ، 2006م ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، العراق.

•المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د.ط، 1966م، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر.

•المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط.2 ، 1986م، دار الرائد العربي ، بيروت، لبنان.

- المرادي ، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ 749هـ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل، ط.1، 1992، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.
- المرادي ، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ ، شرح التسهيل ، تحقيق : محمد عبد النبي محمد، ط.1 ، 2006 ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، مصر.
- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي 711هـ، لسان العرب ، ط.3، 1414 هـ ، 1993م ، دار صادر ، بيروت.
- ابن الناظم ، محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط.1، 2000م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- ابن النحاس ، بهاء الدين محمد بن إبراهيم 698هـ، تعليقة على المقرب ، تحقيق : جميل عويضة، ط.1، 2004م، وزارة الثقافة، عمان ، الأردن .
- نور الدين ، عصام ، الفعل في نحو ابن هشام ، ط.1، 2007م ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .
- النيلي ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين ، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، تحقيق : محمد بن سالم العميري ، د. ط ، معهد البحوث العلمية ، 1419هـ ، 1998م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية .
- ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : عبد الغني الدقر، د.ط، د.ت، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا.



- ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف 761هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط. 6 ، 1985م ، دار الفكر ، دمشق .
- ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية ، تحقيق : هادي نهر ، د.ط، 2007، دار اليازوري ، عمان ، الأردن.
- ابن الوراق ، محمد بن عبد الله بن العباس ، علل النحو ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش، ط 1، 1420 هـ ، 1999م ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية .
- ياقوت ، أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن ، د.ط ، 1994، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.
- ياقوت ، أحمد سليمان ، النواسخ الفعلية والفرعية دراسة تحليلية مقارنة ، د . ط، 2004م ، دار المعرفة الجامعية ، مصر.
- ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش الموصلية 643هـ، شرح مفصل الزمخشري ، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، ط.1 ، 1422هـ، 2001م ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان .

**Abstract:**

Verbs in Arabic Studies between the main marks and formal marks

by

Ahmad Fathi Khalil Abusal

Supervisor Prof. : Aminh Saleh Al Zoubi

This study examines the role of the core marks and formal marks in distinguish the verb in the old and new Arabic studies using descriptive and analytical approach to reach the maximum degree of accurate structural component in which we can distinguish the type of speech and its relationship with other component. It considered the ideas of ancient and modern specialist in the verb.

The study is made of two sections. The first one: it named (Determination marks throw speech types) contains two chapters. The first studies the core marks: (Time and gerund) exploring the core marks and its influence of classifying the types of words, A type of words has one mark whereas the other words have no marks which causes disagreement between specialist in different ages. The second chapter, (The formal marks and its influence in speech types). The researcher uses the same method in the two types that is collect, study the formal marks and explore its benefits in determination the arab verb features.

The second section ((Iarab) marks the present verb)The researcher studies the pronouns effects in the verb structure in different kinds (Saheh, Moatal, Alafaal alkhmsah) using the result of modern phonics.

The study finds out that is the existence of core and formal marks in same word makes it more specific. The formal marks differentiate according to its kind. The core marks appear more important than the formal because it is just two kinds, whereas the formal marks are more various. The phonics gives deep understanding of a word changes.